المنتدى الاسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ٩/١١/٢٠١٠م الموافق ٣ ذو الحجة ١٤٣١هـ العدد ٢٤٤ السنة الثامنة

ملحق نصف شهري يصدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

متابعات

كابوس العلمانيين اليهود في اسرائيل

صفحة (٦)

هل يمكن دائماً ترجمة الانجاز العسكري الى «انجاز سياسي»؟!

صفحة (٥)

إسرائيل تطرح مخططات لبناء ١٣٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية

القدس: استيطان زائف.

ذكرت تقارير إسرائيلية أمس الاثنين أن وزارة الداخلية الإسرائيلية طرحت مخططات لبناء ١٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية، وذلك خلال قيام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بزيارته الحالية إلى الولايات المتحدة.

وقال الموقع الإلكتروني لصحيفة هآرتس إن رئيسة لجنة التخطيط والبناء لمنطقة القدس في وزارة الداخلية نشرت في نهاية الأسبوع خططا لبناء ٩٣٠ وحدة سكنية في المشروع الاستيطاني «هار حوماه ج» في جبل أبو غنيم جنوبي القدس المحتلة بالإضافة إلى ٤٨ وحدة سكنية في مستوطنة «هار حوماه ب»، وفي موازاة ذلك تم خلال نهاية الأسبوع النشر عن خطة لبناء ٣٢٠ وحدة سكنية في مستوطنة «راموت» في شمالي القدس الشرقية.

وقالت هآرتس إنه ليس معروفا حتى الآن سبب قيام وزارة الداخلية الإسرائيلية بنشر خطط البناء الاستيطاني هذه في نهاية الأسبوع الماضي، وفي الوقت الذي يزور فيه نتنياهو الولايات المتحدة ويلتقي بنائب الرئيس الأميركي جو بايدن.

ويذكر أن أزمة في العلاقات بين إسرائيل والإدارة الأميركية اندلعت في بداية شهر آذار الماضي في أعقاب إعلان وزير الداخلية الإسرائيلية إلياهو يشاي عن المصادقة على بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة «رمات شلومو» في شمال القدس الشرقية خلال زيارة بايدن إلى إسرائيل.

عشية زيارة نتنياهو في الولايات المتحدة

السفير الأميركي في إسرائيل: نتائج الانتخابات النصفية لن تؤثر على علاقات الدولتين!

أكد السفير الأميركي في تل أبيب جيمس كانينغهام أن نتائج الانتخابات النصفية لمجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين، التي جرت في ٢ تشرين الثاني الحالي، لن تؤثر على العلاقات الأميركية – الإسرائيلية، فيما هاجم نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني أيالون الرئيس السوري بشار الأسد.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن كانينغهام قوله في خطاب أمام مؤتمر عقد في «مركز بيغن – السادات» في جامعة بار إيلان أول من أمس الأحد إن «الولايات المتحدة ستستمر في تعزيز العلاقات الإستراتيجية، ويوجد اتفاق بين كلا الحزبين (الديمقراطي والجمهوري الأميركيين) على أن العلاقات مع إسرائيل لن تتأثر من نتائج انتخابات سياسية».

وأضاف أن «لدينا قيما مشتركة والولايات المتحدة تدرك حاجة إسرائيل إلى العيش بأمن في الوقت الذي تكفر فيه دول معينة بحق إسرائيل اليهودية والديمقراطية بالوجود».

كذلك تعهد كانينغهام بأنه «سنواصل العمل من أجل منع إيران من الحصول على قدرات نووية وسنحافظ على التفوق الأمني الإسرائيلي وسنساعد في الدفاع عن إسرائيل من صواريخ حزب الله وحماس».

ويشار إلى أن أقوال السفير الأميركي تأتي في الوقت الذي بدأ فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو زيارة إلى الولايات المتحدة منذ أول من أمس التقى خلالها مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن وسيلتقي في وقت لاحق مع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون.

وتطرق كانينغهام إلى الانتخابات النصفية وقال إن «نتائجها هي رسالة قوية سيتم التحقيق فيها، وحفل الشاي (أي الحركة اليمينية الأميركية التي انتخب أعضاء منها في هذه الانتخابات) هي حركة توجه انتقادات ضد الديمقراطيين والجمهوريين».

وأضاف أنه «حدث في الماضي أن خسر رؤساء (أميركيون) انتخابات في منتصف الولاية وفي أفضل الأحوال فإن الرئيس سوف يعمل مع الكونغرس وقد أوضح (الرئيس الأميركي باراك) أوباما أنه سيفعل ذلك».

ويذكر أن الحزب الديمقراطي خسر عددا كبيرا من المقاعد في مجلس النواب لصالح الجمهوريين و«حفل الشاي» لكنه حافظ على الأغلبية في مجلس الشيوخ.

وشدد كانينغهام على الأهمية التي يوليها أوباما وكلينتون لتحقيق سلام من خلال اتفاق إسرائيلي فلسطيني وأهمية المفاوضات المباشرة التي توقفت في هذه الأثناء في أعقاب رفض نتنياهو تمديد تجميد البناء الاستيطاني. وقال كانينغهام إن «الإدارة الأميركية مهتمة بالسلام في المنطقة وهذه السياسة لن تتغير فالسلام هو مصلحة أميركية».

وبعد السفير الأميركي تحدث نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني ايالون قائلا إن «تأييد الحزبين في الولايات المتحدة لإسرائيل هو أحد الأعمدة الأكثر أهمية التي سنستمر في الحفاظ عليها من دون إجراء أي تغيير عليها، والانتخابات لن تؤثر على العلاقات بين الدولتين ولا على التدخل الأميركي في المنطقة». وأضاف أيالون أن «المصالح لم تتغير وسوف نستمر في السعي إلى الغايات الإستراتيجية المشتركة ونحن نثمن كثيرا قيادة الرئيس أوباما وسنواصل العمل معه كشركاء».

وتابع أن «إصرار أوباما مهم جدا للحوار لأن الخطوات الأحادية الجانب ليست مرغوبة وأنا قلق من التكتيك الفلسطيني المتمثل بكل شيء أو لا شيء وهذا موضوع إشكالي».

وقال أيالون إنه «سنستمر في العمل معا وهناك تحديات أخرى عدا موضوع المفاوضات ولا توجد دولة غير الولايات المتحدة تملك القوة الأخلاقية والقيمية لقيادة خطوات، وحتى لو كان هناك التفات إلى قضايا داخلية فإن الولايات المتحدة تعرف كيف تفصل بين المواضيع الخارجية والداخلية».

وهاجم أيالون الرئيس السوري بشار الأسد قائلا «إنني أنظر بخطورة إلى أقوال الأسد حول أفول الغرب، فهذه أقوال لا أساس لها وغير مسؤولة، ونحن مطالبون بالعمل والتعاون في وجه التحديات».

مصادر إسرائيلية: واشنطن لن تكتفي بتجميد البناء الاستيطاني لمدة شهرين فقط

وكانت مصادر سياسية إسرائيلية قد ذكرت أن الإدارة الأميركية لن تكتفي بتجميد البناء الاستيطاني لمدة شهرين فقط مقابل حصول رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على رسالة ضمانات سياسية وأمنية أميركية.

ونقلت صحيفة هآرتس أول من أمس الأحد عن المصادر الإسرائيلية، التي قالت إنها مطلعة جيدا على الموقف الأميركي، قولها إن حماسة الأميركيين للاستجابة إلى مطالب نتنياهو فيما يتعلق بالضمانات قد تضاءلت وأنه «تم تغيير صيغة رسالة الضمانات ولن يكون بإمكان نتنياهو الإعلان عن شهرين من التجميد فقط».

وقال موظفون أميركيون رفيعو المستوى لهآرتس إنه خلال زيارة نتنياهو الحالية ستجري محاولة أخرى لبلورة حل لأزمة تجميد البناء الاستيطاني التي أدت إلى طريق مسدودة في عملية السلام.

ووفقا للموظفين الأميركيين فإن الولايات المتحدة ما زالت مستعدة لمنح إسرائيل رسالة ضمانات أو رزمة مكافآت سياسية وأمنية في حال وافق نتنياهو على استئناف تمديد تجميد البناء الاستيطاني.

وقال الموظفون الأميركيون إن «مسألة الضمانات والمكافآت ما زالت على الطاولة من ناحيتنا».

وأشارت هآرتس إلى أن الإدارة الأميركية اقترحت على نتنياهو رزمة مكافآت قبل شهرين، شملت تزويدها بطائرات مقاتلة متطورة ومساعدات أمنية أخرى وضمان استخدام حق النقض (الفيتو) الأميركي في حال حاول الفلسطينيون الإعلان عن دولة فلسطينية في مجلس الأمن الدولي خلال العام المقبل، لكن نتنياهو رفض الاقتراح وأعلن عدم استعداده لتمديد تجميد البناء الاستيطاني لمدة ٦٠ يوما.

وأضافت الصحيفة أنه على الرغم من الغضب الأميركي على نتنياهو بسبب رفضه الاقتراح إلا إن الإدارة الأميركية لا ترغب في الوصول إلى مواجهة في هذه المرحلة.

لكن التوقعات الإسرائيلية تدل على أن نائب الرئيس الأميركي جو بايدن ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون سيمارسان ضغوطا على نتنياهو، خلال لقائهما معه هذه الأيام، من أجل الموافقة على تمديد تجميد البناء الاستيطاني أو الموافقة على التقدم في حل قضية الحدود، لكنهما لن يوجها إليه إصبع الاتهام أو تحميله مسؤولية وصول المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين إلى طريق مسدودة.

ووصل نتنياهو في بداية جولته في الولايات المتحدة إلى مدينة نيو أورليانز ليشارك في مؤتمر المنظمات اليهودية الأميركية، كما أنه التقى بايدن في هذه المدينة.

وسيشارك عدد من المسؤولين الإسرائيليين في مؤتمر المنظمات اليهودية بينهم رئيسة حزب كاديما والمعارضة تسيبي ليفني والسفير في واشنطن مايكل أورن ورئيس الوكالة اليهودية نتان شيرانسكي.

ومن بين القضايا التي ستبحث في المؤتمر محاربة أي نوع من المقاطعة لإسرائيل بسبب سياستها تجاه الفلسطينيين والبحث في «أمراض جينية» تصيب اليهود فقط.

نصف المواطنين العرب فقراء

أكثر من ١٢٣ ألف إسرائيلي انضموا إلى دائرة الفقر!

أفاد «تقرير الفقر» الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني الحكومية في إسرائيل سنويا أن عدد الفقراء في إسرائيل ارتفع خلال العام ٢٠٠٩ بحوالي ١٢٣٥٠٠ شخص، وتبين أن نصف المواطنين العرب في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر.

ووفقا للتقرير فإن عدد الفقراء في إسرائيل هو ١٧٤٨٠٠ شخص بينهم ٨٥٠٣٠٠ طفل، أي أن اثنين من بين كل خمسة أطفال هما فقيران.

وقال التقرير إن ١٥ ألف عائلة، معظمها من العائلات الكثيرة الأولاد، نزلت تحت خط الفقر خلال العام الماضي، وغالبيتها عائلات عربية أو حريدية، أي من اليهود المتزمتين دينيا، وبلغ مجموع العائلات الفقيرة ٤٣٥ ألف عائلة.

كذلك أظهر التقرير أن نسبة العائلات الفقيرة ارتفع من ٩ر١٩٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٥٪ في العام الماضي، كما أن نسبة الفقراء بين السكان ارتفعت من ٧ر٢٣٪ إلى ٢٥٪، وارتفعت نسبة الأطفال الفقراء من ٣٤٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ٣٥ر٣٦٪ في العام الماضي. كذلك دلت المعطيات على أن الفقر تعمق بين الفقراء.

وتبين أن نسبة الفقر الأعلى موجودة في منطقة شمال إسرائيل وبلغت ٣ر٣٢٪ من مجمل سكان الشمال بينما بقيت نسبة الفقر في منطقة جنوب إسرائيل ٦ر٢٣٪ ومن دون تسجيل تغيير.

وبلغت نسبة الفقر بين اليهود في منطقة القدس ٧ر٢٢٪ لكن هذه النسبة ترتفع بين الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى ٧٢٪.

وبلغت نسبة الفقر في وسط إسرائيل ومدينة تل أبيب ١٣٪.

ويقاس خط الفقر في إسرائيل بدخل الفرد بحيث يُعرّف الفرد بأنه فقير إذا كان دخله أقل من ٢٢٧٠ شيكل (حوالي ٦٣٠ دولارا) أو ٣٦٣٠ شيكل (حوالي ١٠٠٨ دولار) للزوجين.

وسجلت نسبة الفقر بين العرب في إسرائيل ارتفاعا من ٤ر٤٩٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ٥ر٥٣٪ في العام ٢٠٠٩، وفي موازاة ذلك ارتفعت نسبة الفقراء العرب بين الفقراء في إسرائيل عامة من ٨ر٣٣٪ إلى ٩ر٣٥٪.

على ذمة «هآرتس»: لم تعد لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية قائمة طويلة لمطلوبين في الضفة الغربية

من ناحية أخرى قال تقرير نشرته صحيفة هآرتس أمس الاثنين إنه لم تعد لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية «قائمة طويلة لمطلوبين فلسطينيين في الضفة الغربية»، وإن هذه القائمة ما زالت تشمل عددا قليلا جدا من المطلوبين في منطقة جنوب الضفة، وذلك لأول مرة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية قبل عشر سنوات.

واعتبر التقرير، الذي أعده محلل الشؤون العسكرية عاموس هارئيل ومحلل الشؤون الفلسطينية آفي سخاروف، أن فراغ قوائم جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) والجيش الإسرائيلي من المطلوبين هو «دليل آخر على التحسن الحاصل في الوضع الأمني في الضفة وعلى التنسيق المتزايد بين جهاز الأمن الإسرائيلي وأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية».

وأشار التقرير إلى أن «منطقة السامرة» وخصوصا مدينتي نابلس وجنين بالذات بالإضافة إلى مدينتي طولكرم وقلقيلية كانت الأماكن التي تواجدت فيها شبكات المسلحين الفلسطينيين «الأكثر دموية» خلال الانتفاضة الثانية.

إسرائيل «متخوفة» من استمرار تدفق المهاجرين الأفارقة إليها!

عبر مسؤولون إسرائيليون عن تخوفهم من استمرار تدفق المهاجرين الأفارقة إليها عبر الحدود الإسرائيلية المصرية، وذكرت إحصائية محدثة أنه منذ مطلع العام الحالي دخل ١١ ألف مهاجر إلى إسرائيل لكن في الفترة الأخيرة ازدادت الأعداد ودخل ١٠٠ مهاجر في كل يوم.

وقالت صحيفة يديعوت آحرونوت أمس الاثنين إن ٣٠٠ مهاجر إفريقي دخلوا الأراضي الإسرائيلية خلال نهاية الأسبوع الماضي ليرتفع بذلك عدد الأفارقة الذين تسللوا إلى إسرائيل وتم ضبطهم منذ مطلع العام الحالي إلى ١١ ألفا.

ونقلت الصحيفة عن المتحدثة باسم سلطة الهجرة الإسرائيلية سيفين حداد قولها إنه في الأيام السبعة الماضية ومنذ بداية الشهر الحالي تجاوز الحدود ٧٠٠ متسلل أي بمعدل ١٠٠ متسلل في اليوم الواحد، وأنه إذا استمر الوضع الحالي فإنه سيدخل إلى إسرائيل ٥٠٠٠ متسلل آخر حتى نهاية العام الحالي.

لكن حداد أضافت أنه من الجائز أن العدد الحقيقي أكبر من المعطيات الرسمية المتوفرة لأنها لا تشمل المتسللين الذين لم يتم ضبطهم وانضموا إلى التجمعات الإفريقية في المدن الإسرائيلية.

من جانبه قال عضو الكنيست يعقوب كاتس من كتلة «الاتحاد الوطني» اليمينية المتطرفة خلال اجتماع في الكنيست أمس إنه خلال بضع سنوات سيدخل ١٠٠ ألف مهاجر إفريقي إلى البلاد.

وأضاف كاتس خلال اجتماع اللجنة لفحص مشكلة العمال الأجانب إن «عدد المتسللين سيتزايد باستمرار، وسيتعين إضافة عشرات آلاف المساكن للمتسللين على العجز الحاصل في المساكن». واعتبر كاتس أنه «لا شك في أن سكان تل أبيب سيطلبون السكن في يهودا والسامرة (أي في المستوطنات) عندما تتحول تل أبيب إلى مدينة إفريقية».

ووقع ٢٥ حاخاما في تل أبيب في شهر حزيران الماضي على عريضة تمنع تأجير الشقق إلى المهاجرين الأفارقة والعمال الأجانب غير الشرعيين.

كلمة في البداية

معركة الزيتون!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) يتبيّن من إجمال مرحلي قامت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بإعداده في الآونة الأخيرة أن موسم قطف الزيتون الأخير في الضفة الغربية يعتبر «الأعنف منذ بضعة أعوام». وفي هذا السياق أشير إلى أن الفلسطينيين أصحاب كروم الزيتون وكذلك المستوطنين في الضفة الغربية باشروا خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول الفائت في موسم قطف الزيتون، وفي ضوء وقوع أحداث عنيفة في السابق في أثناء هذا الموسم فإن كلا من الجيش الإسرائيلي والشرطة والإدارة المدنية قرروا اتخاذ احتياطات خاصة استعدادًا للموسم الحالي، لكن على الرغم من ذلك كله فإنه خلال أول أسبوعين منه وقعت «سلسلة طويلة من حوادث قطع أشجار الزيتون أو تسميمها من طرف الجانبين»، وخلافًا للأعوام السابقة فإن هذه الاعتداءات في معظمها حدثت تحت جنح الظلام.

إن ما يطلّ علينا من وراء هذه المعطيات هو ملامح معركة يمكن تسميتها «معركة الزيتون»، وفي واقع الأمر فإن رحاها تدور لدى كل موسم قطف سنوي يبدأ في مثل هذه الأيام، لكن غاياتها غير منحصرة فيه فقط. ولا معنى لقراءة هذه المعركة بمنأى عن سياقها الأعم والأبعد مدى وهو سياق الحرب التي يخوضها المستوطنون اليهود الكولون من أجل الحفاظ على «أرض إسرائيل الكبرى»، من باب التمسك بإحدى فرضيات المستوطنين في الضفة الغربية وفحواها أن المستوطنات يمكنها أن تمنع تقسيم البلد. إن الدلائل على ذلك أكثر من أن تُحصى، فالكاتبة الإسرائيلية أمونه ألون، التي تقيم هي نفسها في إحدى مستوطنات الضفة الغربية، تؤكد في أحد آخر مقالاتها أن الدلالة الأهم التي تنطوي عليها «كروم الزيتون اليهودية» في هذه المستوطنات تتمثل في «تعزيز السيطرة اليهودية على الأرض الفلسطينية»، منوهة بأن ما يخدم هذه السيطرة أكثر من أي شيء آخر هو حجم الوقائع التي يتم فرضها ميدانيًا.

وسبق للبروفسور أرنون سوفير، الذي يُعدّ أحد كبار الخبراء الإسرائيليين في مجال الجيو- إستراتيجيا، أن اعتبر المزارعين اليهود في أنحاء «أرض إسرائيل» كلها بمثابة «الخلية الأهم» في جسد المشروع الاستيطاني الصهيوني لكونها تربط «الشعب اليهودي» بأرضه، الأمر الذي ليس في مستطاع أي فرع اقتصادي آخر أن يفعله. وقد ذهب إلى حدّ القول بأن ما هو أكثر أهمية من ذلك في الوقت ذاته هو أن الزراعة في حالة إسرائيل المخصوصة تعني الأمن، ذلك بأن المزارع يساهم بدور مركزي للغاية في الحفاظ على الأرض، وهو دور يتعذّر على أي وحدة أو دورية عسكرية إسرائيلية القيام به. وفي رأي سوفير، الذي يؤخذ به في المحافل الإسرائيلية العليا، فإن المزارعين يشكلون من الناحية العملية «عيون الدولة» على نحو يفوق ما تقوم به «عيون» الوحدات الاستخباراتية كلها الموجودة لدى الجيش الإسرائيلي.

بطبيعة الحال فإن هذا «الخبير» لا يكشف جديدًا بتلميحه أن الأرض كانت ولا تزال تشكل جوهر الصراع على فلسطين، فقد سبقه إلى هذا الكثير من منظري الحركة الصهيونية ولا سيما الذين تولوا المسؤولية الميدانية المباشرة عن ترجمة أفكارها أعمالاً.

ولعل من الدلائل المبكرة على ذلك ما كتبه مناحيم أوسيشكين في العام ١٩٠٣ وورد فيه أنه «في سبيل تأسيس كينونة جالية أوتونومية يهودية- أو على وجه الدقة دولة يهودية- في أرض إسرائيل (فلسطين)، فإن ثمة ضرورة بادئ ذي بدء لأن تكون مناطق أرض إسرائيل كلها، أو معظمها على الأقل، ملكاً لشعب إسرائيل». لكن يبقى السؤال برأيه هو: كيف يمكن امتلاك الأرض وفقًا لما هو متبع في العالم كافة؟ وسرعان ما يجيب عنه بالقول: «فقط بواسطة طريقة واحدة من الطرق الثلاث التالية: إمّا بالقوة- عبر احتلالها في إطار حرب، وبكلمات أخرى نهب الأرض من أيدي أصحابها؛ وإمّا بامتلاكها عبر الإجراءات القسرية أو الإكراهية، أي مصادرة الأملاك بقوة أوامر الحكومة؛ وإمّا بامتلاكها برغبة أصحاب الأرض». غير أن أوسيشكين أسقط الطريقة الأولى من الحساب، لأنها «ليست من شرائع الرب (الإله) بتاتاً» على حدّ قوله، وربما لاعتبار أكثر واقعية مؤداه كون اليهود في هذا الشأن «ضعفاء أكثر من اللزوم». وبخصوص الطريقة الثانية فإنه أثار قدرًا كبيرًا من الشك في إمكان الحصول على امتياز (Charter) يتيح للمهاجرين- المستوطنين اليهود- مصادرة أراض من أصحابها الأصليين. وهكذا فإنه لم يتبق أمامه سوى الاستخلاص بأن الطريقة الوحيدة لتكديس الأراضي في أيدي المستوطنين اليهود هي طريقة امتلاكها بواسطة الأموال. وبحسب ما يقوله عالم الاجتماع الإسرائيلي النقدي باروخ كيمرلينغ فإن هذه الحالة القهرية- أي حالة الاضطرار إلى دفع الأموال في مقابل الأرض- قيدت القدرة التوسعية للمستوطنين اليهود في بداية المشروع الصهيوني، وربما أدّت إلى الحدّ من مستوى عنف عملية الاستيطان في المرحلة الأولى. غير أنه منذ العام ١٩٤٨ فصاعدًا أصبح هذا العنف منفلتًا من عقاله، بل إنه يتفاقم من عام لآخر كما تثبت ذلك الآن من بين جملة براهين يصعب حصرها المعركة الحالية حول الزيتون، سواء من خلال انتحال زراعته أو من خلال الاعتداء على كرومه الأصلية.

إطاحة باراك باتت شبه مؤكدة والسؤال: متى؟

*آخر الشخصيات الداعمة لإيهود باراك في حزب «العمل» تنفض أيديها منه *رئيس اتحاد النقابات عوفر عيني العرّاب الأول لعودة باراك لقيادة الحزب بات يصفه بـ «الأهبل» والعرّاب الثاني بنيامين بن إليعازر يئس من باراك ويطلب إمهاله إلى حين إجراء انتخابات داخلية ليس قبل عام*

كتب ب. جرايسي:

تتسارع الأحداث في داخل حزب «العمل»، ومن يوم إلى آخر تتضح الصورة الداخلية، فما كان في إطار توقعات وتقديرات، حتى قبل شهر، ونشرنا عنها في «المشهد الإسرائيلي» في حينه، تحققت بسرعة، وهي أن قادة حزب «العمل» باتوا على يقين بالحضيض الذي وصل إليه حزبهم، ومدى مساهمة رئيس الحزب إيهود باراك في هذا الوضع، وقبل أسبوعين أعلن أحد المقربين من باراك، وزير الرفاه إسحاق هيرتسوغ، منافسته على رئاسة الحزب، أما في الأيام الأخيرة، فقد فتح عرّابا عودة باراك إلى قيادة الحزب الأبواب مشرعة أمام باراك كي يعود من حيث أتى.

ففي الأسبوع الماضي، وقف رئيس اتحاد النقابات العامة «الهستدروت» عوفر عيني، في اجتماع لحزب «العمل»، ليشن هجوما حادا على رئيس الحزب باراك، في خطاب لن تنساه الحلبتان السياسية والإعلامية، بعد أن وصف باراك بـ«الأهبل» وقال إنه لم يترك خطأ إلا وارتكبه، يقصد على المستوى السياسي.

وتلاه وزير الصناعة والتجارة والتشغيل بنيامين بن إليعازر، الذي عبر مطولا عن يأسه من قيادة باراك، وعمليا أعلن طلاقه هو الآخر من حلفه معه.

المهم في هاتين الشخصيتين من ناحية باراك أنهما العرابان اللذان أتيا به في مطلع صيف العام ٢٠٠٧ ليعود إلى رئاسة الحزب، بعد غياب استمر أكثر من ست سنوات، وبعد أن توالى على رئاسة الحزب لا أقل من أربعة رؤساء، بل وحتى خمسة إذا ما اعتبرنا أن فترة رئاسة أبراهام بورغ لشهرين هي أيضا فترة رئاسية.

وحينما يرفع عيني وبن إليعازر أياديهما عن باراك، فعمليا يكون هذا الأخير قد فقد كل المعسكرات الداعمة، فهو شخصيا لا معسكر له، وجاء مستعينا بمعسكر النقابات، الذي بات يسيطر بشكل شبه كلي على زمام الأمور في الحزب، وبمعسكر بن إليعازر، الذي يقف في صلبه أساسا مقاولو أصوات وما تبقى من رؤساء مجالس بلدية وقروية.

وفي مشهد كهذا، لن يكون أمام وزير الدفاع إيهود باراك إلا أن يعد ما تبقى له من أشهر في رئاسة الحزب، والانطباع السائد هو أن باراك لن يتنافس في وضع كهذا على رئاسة الحزب، وقد يبحث عن سيناريو يحافظ فيه على منصبه الوزاري في حال بقي الحزب أصلا في حكومة بنيامين نتنياهو، فحتى الآن لا توجد مؤشرات لانسحاب الحزب من الحكومة، والوزراء لا يسارعون إلى مغادرة مناصبهم الوزارية، ليكونوا على هامش المعارضة البرلمانية، وحزب «ظل» لحزب «كاديما» المعارض.

لا يغادر حالا

على أية حال، وعلى الرغم من هجوم بن إليعازر على باراك إلا إنه بعث بإشارات إلى أولئك الذين أعلنوا منافستهم على رئاسة الحزب، وهم حتى الآن وزير الرفاه إسحاق هيرتسوغ ووزير الأقليات أفيشاي برافرمان، مؤداها أن الحزب لن يسارع في التوجه إلى انتخابات داخلية لرئاسة الحزب.

وبن إليعازر قادر على إطلاق إشارات كهذه، كونه يسيطر على قطاع كبير في داخل الحزب، ويعتبر من أكثر الشخصيات قوة في صفوفه، والذي يريد الفوز برئاسة الحزب يحتاج إلى تأييده.

المحللون يتوقعون أن دافع بن إليعازر لإطلاق هذه التلميحات هو عدم قناعته بالمرشحين المعلنين حتى الآن، وأنهما لن يساعدا في إنقاذ الحزب من الحضيض المتوقع له في الانتخابات المقبلة.

ولكن هناك من يرى أن بن إليعازر ينتظر أسماء أخرى وأن يعطي فرصة لتتضح الصورة أكثر، فبورصة الأسماء تعج بالمرشحين الذين لم يعلنوا بعد عن ترشيحهم، هذا إذا قرروا ذلك أصلا، وهناك مثلا رئيس اتحاد النقابات عوفر عيني والنائبة شيلي يحيموفيتش.

من ناحية أخرى فإن تلميحات بن إليعازر هي إشارة إلى باراك أنه لا تزال أمامه فرصة وعدة أشهر للبقاء في منصبه رئيسا للحزب، وهناك من يتوقع أن تكون الانتخابات لرئاسة الحزب بعد عام من الآن.

بورصة الأسماء

في الوضع القائم، فإن حزب «العمل» يتثبت أكثر في خانة هوامش الساحة السياسية الإسرائيلية، وهذا يبعد عنه أكثر مقاولي الأصوات الكبار، الذين يصبون أصواتهم في الأحزاب القادرة على الحكم، أو أن تكون ذات وزن «بيضة القبان» في الحكم، وهذا يعني أن الحزب سيتلقى الضربة ولا محالة.

غير أن أهمية الحزب الحالية تنبع من أمرين: الأول إعلامي سياسي، بمعنى متابعة مسيرة انهيار حزب تاريخي في إسرائيل، طالما بقي على هذا الحال، والثاني، وهو الأساس، أن الوزن البرلماني الحالي للحزب يعطيه وزنا أكبر في مسألة تماسك حكومة بنيامين نتنياهو، وخروجه سيعيد ترتيب الأوراق من جديد في الحكومة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن وسائل الإعلام وبرامج الثرثرة الإعلامية مستعدة للتسلية ببورصة الأسماء، رغم أنها توقعات تبقى أبعد من أن تتحقق.

وأبرز هذه الأسماء اسم رئيس هيئة أركان الجيش الحالي غابي أشكنازي، الذي سينهي مهماته في شهر شباط المقبل، فبداية انتشرت أنباء عن مبادرة لتعديل القانون الذي يضمن فترة زمنية فاصلة بين انتهاء عمل قائد هيئة الأركان وبين انتقاله إلى منصب سياسي، فالقانون القائم يضمن ثلاث سنوات، بينما النية تتجه لتقليص الفترة إلى سنة ونصف السنة. واتجهت الأنظار إلى حزب «العمل» وأن هذه مبادرة تهدف إلى تسهيل انضمام أشكنازي إلى حزب «العمل» ومنافسته على رئاسة الحزب، علما أن العلاقات بين أشكنازي وباراك سيئة.

غير أن التجربة علّمت أن من يغادر منصبا عسكريا أو أمنيا رفيعا، مثل رئيس هيئة أركان وقائد جهاز مخابرات، فإنه يختار حزبا كبيرا له فرصة لتولي الحكم، كي يكون بالإمكان إشغال منصب وزاري رفيع، والقائمة تطول.

واعتمادا على هذه التجربة، فمن غير المعقول أن يركض قائد هيئة أركان الجيش إلى حزب ينتظر السقوط في حضيض جديد، وأن يكون بعد الانتخابات المقبلة مجرد حزب من متوسط إلى صغير، من حيث عدد مقاعده البرلمانية، فأي مستقبل سياسي سيكون له، على رأس حزب كهذا. كذلك، فإن جمهور المصوتين الذي أفلت من حزب «العمل» ويطمح الحزب في إعادته إليه هو اقرب لتيارات اليسار الصهيوني، وبالتأكيد فإن شخصية قائد الأركان لن تشجعهم على عودة كهذه، فعلى الأقل الرئيس الحالي للحزب هو رئيس هيئة أركان سابق، ولا أحد ينسى تجربته الأولى في رئاسة الحزب، ولا التجربة الحالية بطبيعة الحال.

إن حالة الصخب التي يعيشها حزب «العمل» في الأيام الأخيرة، بسبب حملة الهجوم على باراك، هي حالة تخبط، فالكل يهاجم الكل، لأنهم باتوا يشعرون أكثر بأزمتهم، فللحزب اليوم ١٣ مقعدا، ومعنى أن يحصل الحزب في الانتخابات المقبلة بحسب استطلاعات الرأي العام على ما بين ٦ إلى ٨ مقاعد هو أن عددا كبيرا من أعضاء الكنيست والنواب الحاليين سيغادرون الحلبة البرلمانية التي عايشوها على مدى سنوات طويلة، وهم يحاولون منع هذا المصير، وليس من المستبعد أن هذا الأمر بالذات هو ما سيمنعهم من الانسحاب من حكومة نتنياهو ومن دفع الحلبة السياسية نحو انتخابات برلمانية جديدة.

باراك: بداية النهاية.

فعاليات مركز «مدار»

خلال ندوة مفتوحة حول كتاب «اختراع الشعب اليهودي»

شلومو ساند حلل جنون التاريخ الإسرائيلي...

(*) عقد المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار في مقره في مدينة رام الله في العشرين من تشرين الأول الماضي ندوة مفتوحة لعرض ومناقشة إصداره الحديث للترجمة العربية لكتاب «اختراع الشعب اليهودي» من تأليف البروفسور شلومو ساند، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، والتي صدرت في نفس الوقت أيضا عن منشورات المكتبة الأهلية في عمان.

وقد استهلت الندوة، التي حضرها جمهور من المثقفين والمهتمين ومندوبين عن وسائل الإعلام، بكلمة تقديم وترحيب من د. هنيدة غانم، المدير العام لمركز «مدار»، التي تولت إدارة الندوة، والتي كان المتحدثان الرئيسيان فيها الكاتب والناقد حسن خضر، و د. عبد الرحيم الشيخ، رئيس دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

وقالت غانم في تقديمها إن كتاب ساند «اختراع الشعب اليهودي»، الذي أنجز ترجمته إلى العربية سعيد عياش وراجعه وقدم له الكاتب أنطوان شلحت، يعد من أكثر الكتب التي أثارت اهتماما بالغا ليس فقط في الساحة الفكرية في إسرائيل وإنما أيضا على نطاق واسع في دول العالم التي نشر أو ترجم الكتاب فيها، وذلك بسبب ما يثيره من مسائل تمس صميم الرواية الصهيونية حول تاريخ اليهود، مشيرة إلى أن الكتاب ومؤلفه تعرضا لهجوم شديد من قبل الكثيرين من المؤرخين الإسرائيليين. وتعرضت غانم في هذا السياق بإيجاز إلى عدد من الأفكار والخلاصات والمفاصل الرئيسة التي تضمنتها فصول الكتاب الذي جاء في ٤١٦ صفحة من القطع المتوسط، تاركة المجال للمتحدثين الرئيسيين في الندوة ليقدما عرضهما وقراءتهما النقدية لهذا المؤلف المهم في دراسة تاريخ اليهود على مر العصور.

واستهل الكاتب والناقد الفلسطيني حسن خضر استعراضه النقدي للكتاب بالتنويه إلى أن الجندي الذي قصده الشاعر الوطني الفلسطيني الراحل محمود درويش في قصيدته «جندي يحلم بالزنابق البيضاء» هو نفسه مؤلف الكتاب شلومو ساند، وقال إن «محمود درويش كان قد التقى ساند بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة وسهر معه ذات ليلة وكتب مع بزوغ خيوط فجر اليوم التالي تلك القصيدة». وأضاف «أنا سمعت عن خلفية القصيدة وعن الجندي الذي أصبح مؤرخا من محمود درويش نفسه، وأعتقد أن هذا التقديم ضروري لوضع المؤلف في سياق معين». وفي حديثه النقدي عن الكتاب أشار خضر إلى أن «كل ما جاء في الكتاب تردد في مؤلفات وكتابات أخرى، ولكن يحسب لساند أنه استعان بأدوات المؤرخ وتمكن من إعادة جمع الأفكار التي تم تداولها من قبل ووضعها في نسق محدد كان مفتاحا لهذا الكتاب».

وأوضح أن هناك كتابا لمن يريد الاستفادة في هذا الجانب لمؤرخ بريطاني يدعى كيث وايتلام ترجم للعربية وصدر تحت عنوان «اختلاق إسرائيل القديمة– إسكات التاريخ الفلسطيني»، وكتاب آخر ترجم إلى العربية أيضا في مطلع الثمانينيات بعنوان «إمبراطورية الخزر وميراثها»، للمؤرخ والروائي البريطاني أرثور كوستلر، والذي تحدث فيه عن شعب من أصول تركية عاش في الإمبراطورية التي قامت في ما يعرف بروسيا الآن، وأن شعب تلك الإمبراطورية اعتنق الدين اليهودي، وهذا ما يفسر ما ذهب إليه ساند في كتابه من أن الجذور التاريخية ليهود أوروبا تعود إلى مملكة الخزر، التي ليس لها علاقة باليهود الذين عاشوا في فلسطين في قديم الزمن، والذين لا يحسبون آباء اليهود الأوروبيين الذين عرفتهم أوروبا في القرن التاسع عشر.

كما أشار خضر إلى مؤرخ يهودي سيء الحظ، لا يهتمون به كثيرا، لأنه غالبا لا ينسجم مع الرواية الصهيونية الرسمية قتل في المحرقة النازية، أرخ تاريخ الجماعات اليهودية في أوروبا الشرقية والوسطى، وقدم إجابة أولية حول سؤال من أين أتى يهود أوروبا. واعتبر خضر أن ما ذهب إليه ساند في كتابه، من أن أصول جزء كبير من هؤلاء اليهود تعود إلى إمبراطورية الخزر، هو خلاصة صحيحة ومسنودة في المؤلفات التاريخية المذكورة. ونوّه خضر في هذا السياق بموسوعة د. عبد الوهاب المسيري، الذي كانت لديه فرضية مؤداها أننا يجب أن نتكلم عن جماعات يهودية وبالتالي عن تواريخ يهودية، ومن هنا يصعب التحدث عن تاريخ يهودي واحد أو موحد. كذلك تطرّق إلى كاتب وناقد إسرائيلي ألف كتابا مهما عنوانه «الحساب القومي»، وهو بوعز عفرون مشيرا إلى أن هذا الكتاب أثار عند صدوره أيضا الكثير من النقاشات وردود الفعل بسبب ما ذهب إليه من فرضية مؤداها أن القومية اليهودية الوحيدة التي ظهرت في الوجود هي قومية اليديش في أوروبا الشرقية والوسطى، حيث كان لهؤلاء اليهود أرض ذات تواصل جغرافي ولغة موحدة (اليديش) وما يشبه السوق الموحدة وبلوروا على مدار قرون من الاستقرار الحضري ثقافة مشتركة، مشيرا إلى أن كتاب عفرون سبق كتاب شلومو ساند «اختراع الشعب اليهودي».

واستطرد خضر: هناك كاتب وناقد أميركي يدعى روبرت أوتر تحدث عن اختراع اللغة العبرية وكيف نشأت واضعا ذلك في سياق تحسس القوميات في أوروبا لخصوصياتها ورغبة اليهود في أوروبا الشرقية والوسطى في أن يعاملوا على قدم المساواة مع القوميات الأخرى، وأنه لم يكن في هذا المشروع ما يوحي بمشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين أو إنشاء دولة يهودية.

وختم خضر مشيرا إلى أن كل هذه الأفكار شكلت مادة لأغلب فصول كتاب ساند التي تعالج كيف جرت عملية اختلاق «الشعب الإثني» و«القومية اليهودية»، ورأى أن موضوع الكتاب يحتاج إلى طرح الكثير من الأسئلة، موضحا أن «ما يمكن الحديث عنه في وقت قصير ليس سوى رؤوس أقلام فقط».

من جهته اعتبر د. عبد الرحيم الشيخ في عرض قراءته النقدية أن كتاب ساند مباشر وموسوعي ومذهل في محاولة تطبيع التاريخ الإسرائيلي. وقال: «إذا أردت تلخيص الكتاب فإنه يقع ضمن الأدبيات التي تحاول أن تجعل إسرائيل كيانا طبيعيا والإسرائيليين شعبا طبيعيا والرواية الإسرائيلية التاريخية مثلها مثل بقية القصص التاريخية في العالم». وأضاف «أن إسرائيل، إن جاز القول، دولة مجنونة، بمعنى الانغلاق على الذات وعلى الأفكار الخاصة، والكتاب هو محاولة لكسر هذا الجنون واللاعقلانية واللاطبيعية الإسرائيلية، وإرجاعها إلى عالم الواقع ونفي عالم الخيال عنها». وتعرض الشيخ إلى البيئة المعرفية التي صدر فيها الكتاب في إسرائيل مشيرا إلى أن المؤلف «يغترف من جغرافيات مختلفة ونظريات وعلوم معرفية متعددة، ويستخدم ابن خلدون في حديثه عن فكرة التبشيرية وعن فكرة تجانس التجربة اليهودية في العالم» مبينا أن ساند ينتمي أو هو قريب من تيار ما يسمى بـ«الثقافة العبرية» أو «الإنسانيون الجدد» الذي قال عنه بأنه «التيار الأفضل والأكثر أخلاقية» وينتمي إليه أيضا كتاب ومثقفون بارزون مثل إيلاه شوحط، يهودا شنهاف، غيل أنجل وغيرهم من المفكرين والمؤرخين الذين درسوا المسألة الشرقية ونشأة الحركة الصهيونية.

وتابع أن «خصوصية التاريخ الإسرائيلي الصهيوني الذي ينتقده ويحلله شلومو ساند هي عزل التاريخ الإسرائيلي عن التاريخ العالمي وهذا يسمى «جنون التاريخ الإسرائيلي». وقال الشيخ إن من أخطر الأشياء هو أنه في كثير من البحوث التاريخية يتم تصوير إسرائيل على أنها «دولة جديدة»، وأن هذه «الدولة الجديدة» تخلصت من الاستعمار، بينما لا يمكن لإسرائيل، في الحقيقة، أن تكون دولة جديدة، مشيرا في هذا السياق إلى أن ما يؤخذ على كتاب ساند هو عدم تحدثه بشكل دقيق عن علاقة إسرائيل بالقانون الدولي.

وجرى في ختام هذا الاستعراض النقدي لكتاب «اختراع الشعب اليهودي» إفساح المجال لطرح ومناقشة عدد من مداخلات واستفسارات الحضور.

بالتعاون مع وزارتي الثقافة والتربية والتعليم

ندوة سياسية حاشدة في طولكرم حول دلالات وأبعاد مطلب الاعتراف بإسرائيل «دولة قومية للشعب اليهودي»

(*) نظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، بالتعاون مع وزارة الثقافة ومديرية التربية والتعليم في محافظة طولكرم، يوم ٢ تشرين الثاني الجاري، ندوة سياسة تحت عنوان «في ذكرى وعد بلفور– دلالات وأبعاد الاعتراف بالدولة اليهودية» عقدت في قاعة المدرسة العدوية الثانوية للبنات في مدينة طولكرم وحضرها ممثل المحافظة سمير نايفة ومدير التربية والتعليم محمد القبج ومدير عام وزارة الثقافة الشاعر عبد الناصر صالح ومدير مكتب وزارة الإعلام السيد معتصم عموص والشاعر د. فياض فياض وحشد كبير من مديري ومديرات المدارس وممثلون عن الهيئات والمؤسسات الوطنية وعدد من المهتمين.

وقد رحب الشاعر عبد الناصر صالح، الذي تولى إدارة الندوة، بالحضور والمشاركين مشيرا إلى أن الهدف منها هو تسليط الضوء على المخططات وعلى ما يدور في أروقة الحكومة الإسرائيلية للنيل من القضية الفلسطينية وإحباط قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ثم تحدث مدير التربية والتعليم عن أهمية التوعية بذكرى وعد بلفور المشؤوم ودلالات وأبعاد الاعتراف بالدولة اليهودية مشيرا إلى أنه تم اختيار شريحة مهمة من أسرة التربية والتعليم للمشاركة في هذه الندوة، شاكرا مركز «مدار» على دوره الريادي في وضع المواطن الفلسطيني في صورة ما يدور داخل أروقة الحكومة الإسرائيلية من مخططات وأهداف.

وقدم مسؤول وحدة العلاقات العامة في مركز «مدار» الصحافي سعيد عياش شرحا موجزاً عن أهداف ونشاطات مركز مدار الذي باشر عمله في بداية العام ٢٠٠١، مشيرا إلى أن المركز أخذ على عاتقه من خلال دراسته ومتابعته للشأن الإسرائيلي بمنهجية علمية مباشرة وشاملة، توفير فرصة جادة وموضوعية أمام صانع القرار والمواطن الفلسطيني والعربي للقراءة والاطلاع على تفاصيل المشهد الإسرائيلي بمختلف مجالاته وأبعاده، وهذا ما تجسد في مجمل وحدات عمل وأنشطة وإصدارات المركز منذ تأسيسه كمركز متخصص ومتميز في دراسة إسرائيل.

واستعرض مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» في مركز مدار الكاتب أنطوان شلحت، الذي كان المحاضر الرئيسي في الندوة، تاريخ الحركة الصهيونية منذ نشأتها، والمخططات التي وضعتها لإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين واصفا المطلب الذي يطرحه ويكرره رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الاعتراف بـ«إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي» بالمطلب الغاشم وغير المبرر، مؤكدا أنه لا توجد أية دولة في العالم يمكن أن تعترف بهذا الأمر، وأن الهدف الحقيقي من ورائه هو إغلاق ملف قضية اللاجئين وتصفية الحقوق القومية للأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل لتقتصر على الحقوق المدنية فقط. ولفت شلحت إلى أن الغاية السياسية من مطلب الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل هو التهرب من استحقاقات عملية السلام وكنتيجة للانتكاسات التي تعرضت لها إسرائيل في حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦) وحربها على غزة (٢٠٠٨– ٢٠٠٩) وما تلاها من اعتداء على قافلة أسطول الحرية، مما أضعف أكثر من مكانة إسرائيل في العالم والساحة الدولية.

وأشار إلى أن كل هذه التطورات، بالإضافة إلى قدوم إدارة جديدة للبيت الأبيض مارست قدرا من الضغط على إسرائيل، أجبرت حكومة بنيامين نتنياهو، التي وصفها بالأكثر يمينية في تاريخ الدولة الإسرائيلية، على إجراء تغييرات تكتيكية في المواقف من قبيل اعتراف نتنياهو بحل الدولتين، والذي عمد في الوقت ذاته إلى وضع شروط تفرغ الدولة الفلسطينية من مضمونها، وموافقته على تجميد البناء الاستيطاني.

وأشار شلحت إلى أن نتنياهو ركز في خطاباته الأخيرة، وأخرها أمام مؤتمر كبير لرؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة في أيلول الماضي، على رغبته في السلام مع الفلسطينيين لكنه قدم سلسلة من الشروط أهمها الاعتراف بيهودية الدولة وأن تحظى إسرائيل بترتيبات أمنية صارمة تشمل الاحتفاظ بمنطقة غور الأردن والإبقاء على تواجد عسكري إسرائيلي فيها حتى في حال قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وأكد أن مطلب الاعتراف بيهودية الدولة يعني من ضمن جملة أشياء أخرى، أن هذه الدولة ستكون لكل اليهود في جميع أنحاء العالم، وهذا من جهة أمر لا يمكن للفلسطينيين قبوله، ولأن قرارات الشرعية الدولية كافة لم تنص على إقامة مثل هذه الدولة، فضلا عن أن الموافقة على هذا المطلب تعني الموافقة على الرواية التاريخية للحركة الصهيونية وعلى أن لليهود حقوقا تاريخية في فلسطين وأن النضالات والتضحيات الفلسطينية على مر التاريخ كانت خطأ.

وبدوره شدد الشاعر فياض في كلمته على أهمية الالتفاف حول القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، وعلى ضرورة إنهاء حالة الانقسام الراهنة.

مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة «بن غوريون»

البروفسور نيف غوردون لـ ''المشهد الإسرائيلي'': سياسة حكومة نتنياهو لا تبقي أي أفق سياسي لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني!

سيطرة اليمين على الخارطة السياسية في إسرائيل محكمة ولا تنبئ بإمكان حدوث تغيير في هذه الخارطة في المستقبل المنظور

كتب ب. ضاهر:

تدل أحداث الأسبوعين الأخيرين على وجود تجانس فكري يميني متطرف بين قادة الحكومة الإسرائيلية، وعلى أنه لا توجد فروق بين رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته، أفيغدور ليبرمان. وقد بدا قبل ذلك أن هناك فرقا بين أفكار رئيس الحكومة ووزير خارجيته، في أعقاب ادعاء نتنياهو أنه يريد التفاوض مع الفلسطينيين وأنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق إطار حول قضايا الحل الدائم في غضون عام، فيما قال ليبرمان إن اتفاق سلام لن يتحقق «لا في العام المقبل ولا في الجيل المقبل» على حد تعبيره. لكن الحقائق أظهرت أن هذه الفروق هي سراب في أفضل الأحوال، وكلما تقترب من حقيقة الوضع تجد أن لا خلافات بين الاثنين، بل إن ليبرمان يتحدث بفكر نتنياهو.

في أعقاب خطاب ليبرمان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قبل أسبوعين، والذي تحدث فيه بصورة مناقضة تماما لتصريحات نتنياهو حول عملية السلام، تعالت أصوات في الحلبة السياسية الإسرائيلية، وكاد المحللون السياسيون يجمعون على مطالبة نتنياهو بإقالة ليبرمان من منصبه كوزير للخارجية، لأنه لا ينفذ مهمته الأساسية وهي استعراض سياسة حكومته أمام العالم. وفي المقابل فإن نتنياهو لم يُقل ليبرمان، بل أصدر بيانا هزيلا قال فيه إن وزير الخارجية لم ينسق مضمون خطابه في الأمم المتحدة مع رئيس الحكومة. وبعد ذلك بأيام أعلن نتنياهو أنه يؤيد قانون «المواطنة والولاء»، الذي يلزم غير اليهود الذين يطلبون الحصول على المواطنة الإسرائيلية بالتصريح بالولاء لإسرائيل «كدولة يهودية وديمقراطية»، والذي قدمه ليبرمان وحزبه «إسرائيل بيتنا».

وفي اليوم ذاته الذي صادقت فيه الحكومة الإسرائيلية على «قانون المواطنة والولاء» العنصري، الذي أثار جدلا واسعا في إسرائيل، وهو يوم الأحد من الأسبوع الماضي، أقرت اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين قانون الاستفتاء الشعبي، الذي يراد منه منع إسرائيل من الانسحاب من القدس الشرقية وهضبة الجولان حتى لو توصلت حكومة إسرائيل إلى اتفاق مع الفلسطينيين أو السوريين يقضي بالانسحاب من هاتين المنطقتين [اقرأ مادة موسعة عنه في ص ٢].

كذلك أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي، أرييل أتياس، الأسبوع الماضي، عن طرح مناقصات لبناء ٢٣٨ وحدة سكنية جديدة في مستوطنتي «بسغات زئيف» و«راموت» في القدس الشرقية. وقال مسؤولون في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في أعقاب ذلك، إن نتنياهو اقر هذه المناقصات وشدد على أن الاستيطان في القدس لم يجمد، وأنه حاول التوصل إلى اتفاق مع الإدارة الأميركية على بناء هذه الوحدات السكنية، لكنه لم يتوصل إلى اتفاق كهذا. كما أن نتنياهو يرفض تجميد الاستيطان في الضفة الغربية، ويدعي أنه في حال وافق على ذلك فإن حكومته ستسقط.

لكن تصريحات أطلقها ليبرمان ووزير الداخلية الإسرائيلية ورئيس حزب شاس، إيلي يشاي، الأسبوع الماضي، أكدت بما لا يترك مجالا للشك أن نتنياهو يرفض تجميد الاستيطان من الناحية المبدئية، وليس خوفا على حكومته. فقد أعلن ليبرمان ويشاي أن حزبيهما لن ينسحبا من الحكومة حتى لو قرر نتنياهو الاستجابة إلى مطلب الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا والفلسطينيين بتجميد الاستيطان. وتعني هذه التصريحات أن بقاء حكومة نتنياهو ليس مرهونا بتجميد الاستيطان، وخصوصا أن الحديث يدور عن التجميد لفترة محدودة.

ويستنتج مما تقدم أن نتنياهو ليس معنيا بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، أو مع دول عربية أخرى وخصوصا سورية. كذلك يتبين من تطور الأحداث السياسية في إسرائيل أن نتنياهو وليبرمان ويشاي متفقون إلى أبعد حد حول سياسة الحكومة، الأمر الذي يعني أن ليبرمان هو المتحدث الحقيقي باسم حكومة اليمين، وأن أقوال نتنياهو حول السلام لا تتعدى كونها مجرد كلام في الهواء.

وفي حديث لـ«المشهد الإسرائيلي» قال المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، البروفسور نيف غوردون، إنه لا توجد فروق جوهرية بين نتنياهو وليبرمان، مشددا على أن سياسة حكومة نتنياهو لم تبق أي أفق سياسي لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، إضافة إلى أن سيطرة اليمين على الخريطة السياسية في إسرائيل هي سيطرة محكمة ولا تنبئ بحدوث تغير في هذه الخريطة في المستقبل المنظور.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما الذي تريد حكومة إسرائيل تحقيقه من وراء تعديل قانون المواطنة وإلزام غير اليهود بقسم يمين الولاء ليهودية إسرائيل؟

غوردون: *لا أعتقد أن الحكومة تفكر بصوت واحد، وإنما يوجد فيها أشخاص يريدون تحقيق أمور مختلفة. من جهة، ليبرمان يريد تعزيز موقفه، أو موقف ناخبيه. وهو يريد، عمليا، إقصاء المواطنين العرب وجعل الولاء ليس للديمقراطية وإنما لليهودية. وهذا أمر إشكالي بالنسبة لأشخاص غير يهود، وحتى بالنسبة لقسم من اليهود. من جهة ثانية، فإن نتنياهو يفكر في توجيه ضربة قاتلة للحل الإسرائيلي – الفلسطيني، لأن ما يرمي إليه هذا القانون للأمد البعيد هو وضع حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ومن دون حل مستقبلي لقضية اللاجئين فإنه من المستحيل حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لأنه لن يأتي أي لاجئ ويكون مستعدا لأن يكون مخلصا لليهودية، وربما يكون مستعدا للولاء للديمقراطية».

(*) في سياق أقوالك، هل بإمكانك أن تتخيل أو ربما أنك تعرف ما الذي يريده نتنياهو. فهو لا يريد السلام، ماذا يريد بدلا من ذلك؟

غوردون: *أعتقد أن ما يريده نتنياهو هو مواصلة السيطرة على مناطق الضفة الغربية، وعلى القدس كلها، من دون الاستجابة لمطالب الفلسطينيين. وهو يحاول، في الواقع، ألا يحل الصراع، وبالنسبة له هو يعتقد أن الزمن يسير في صالحه. يصعب عليّ معرفة ما يفكر فيه، لكن الأمر المؤكد هو أن هذا القانون سوية مع قوانين أخرى، ربما يصل عددها إلى ما بين عشرة إلى عشرين قانونا، والتي سيتم بحثها خلال دورة الكنيست القريبة، تدل على عملية متسارعة لتحويل بقايا الديمقراطية الإسرائيلية إلى نوع من النظام الفاشي. ومعظم هذه القوانين الجديدة المطروحة على جدول أعمال الكنيست الآن، هي قوانين تطالب بالإخلاص لأيديولوجيا معينة، وفي الواقع هذا يدل، باعتقادي، على نهاية الصراع بين ممثلي المعسكر الليبرالي وبين ممثلي المعسكر القومي المتطرف في الصهيونية. وما نراه اليوم هو انتصار ساحق للمعسكر القومي المتطرف وإقصاء يكاد يكون مطلقا لليبراليين. وهذا لا يعني أنه كانت هناك مساواة وليبرالية كبيرة في الماضي، لكننا نرى اليوم أن القوانين تتجاهل الجانب الليبرالي بشكل كامل، ويتم زج الأيديولوجيا [اليمينية] في القانون».

(*) المشكلة تكمن أيضا في ترسيخ اليمين لحكمه في إسرائيل، بينما اليسار والوسط السياسي أصبحا ضعيفين. هل بالإمكان القول إنه لن يحدث تغيير سياسي في إسرائيل في المستقبل المنظور؟

غوردون: *من الصعب رؤية حدوث تغيير في المستقبل، رغم أنه في عالم السياسة يوجد دائما مفاجآت وعجائب. لكن بصورة عامة، وإذا حللت الوضع، فإني لا أرى تغييرا، بل على العكس، أنا أرى أننا سنشهد ضعفا آخر لما تبقى من اليسار. وهذا يعني أنه لن يكون هناك يسار صهيوني. وأعتقد أن اليسار الصهيوني قد مات. وهذا الخيار لم يعد قائما لأن الصراع تم حسمه داخل الصهيونية بين الليبرالية والقومية المتطرفة. وباعتقادي أن الليبرالية الصهيونية لم تعد قائمة. وبواسطة هذه الرؤية أنا أدرك أيضا ضعف أحزاب مثل ميرتس وحمائم حزب العمل، الذين كانوا يمثلون يسارا صهيونيا لم يعد موجودا تقريبا. واليسار الوحيد الموجود في إسرائيل حاليا هو يسار غير صهيوني». **(*) هل التطرف اليميني لحكومة إسرائيل سببه وجود ليبرمان والاتفاقيات الائتلافية معه، أم أن هذا يتلاءم مع أفكار نتنياهو وغالبية أعضاء حزب الليكود؟**

غوردون: *أنا أعتقد أن هذا يتلاءم أيضا مع أفكار قسم من أعضاء حزب كاديما. وفي الواقع نحن نرى اليوم في الخريطة السياسية في إسرائيل أنه يوجد في الكنيست ما بين ١٥ إلى ٢٠ عضو كنيست لا تتلاءم أفكارهم مع أفكار الحكومة. والنقاش في إسرائيل بعد مصادقة الحكومة على قانون 'الولاء' [ليهودية إسرائيل] لم يتمحور حول أن هذا قانون عنصري. ولم يحضروا أي متحدث فلسطيني إلى أي قناة تلفزيونية، وقد شاهدت جميع القنوات الإسرائيلية الثلاث. وقد تمحور النقاش حول كيف سيمس القانون بصورة إسرائيل في خارج البلاد. هذا يعني أنه لا يوجد بتاتا بحث حول معاني سن قانون كهذا بالنسبة للديمقراطية وسلطة القانون. ولم يجر حوار كهذا لأن جميع أعضاء الكنيست تقريبا يوافقون على هذا القانون. لقد جلست سبع ساعات أمام التلفاز وشاهدت البرامج الإخبارية التي تمت فيها مناقشة القانون، ولم يكن هناك سوى شخص واحد فقط قال إن هذا القانون هو قانون عنصري».

البروفسور نيف غوردون

(*) نشهد أحيانا أن ليبرمان يتحدث بشكل مناقض لنتنياهو، لكنك تقول إن ليبرمان هو صوت نتنياهو الحقيقي. ألا توجد فروق بينهما؟

غوردون: *لا توجد فروق جوهرية بين ليبرمان ونتنياهو».

(*) هل تعتقد أن هذا الوضع يزيد احتمالات نشوب حرب في المنطقة؟

غوردون: *لا أعرف. دعني أقول إن هذا الوضع لا يزيد احتمالات السلام. والأمر المؤكد هو أن الأفق السياسي ليس موجودا. وكل الأقوال حول أن إدارة الرئيس الأميركي تحاول تنظيم مسار سياسي معين ليست ذات أهمية لأنه لا يوجد أفق سياسي».

(*) في حال فاز الحزب الديمقراطي الأميركي في الانتخابات النصفية للكونغرس، التي ستجري في مطلع الشهر المقبل، هل هذا سيزيد من احتمالات السلام، أي أنه سيمكن أوباما من الضغط على نتنياهو؟

غوردون: *لا أصدق بأن أمرا كهذا سيحدث. لا يوجد لدي أمل كبير في احتمال حدوث تغيير للوضع الحالي».

تقريران جديدان لجمعية «عير عاميم» حول مشاريع تهويد القدس الشرقية:

إسرائيل تستخدم الأداة التخطيطية وسيلة من أجل المحافظة على ميزان ديمغرافي لمصلحة المستوطنين!

المشاريع الاستيطانية في سلوان تأتي في إطار خطة تهويد منطقة «الحوض المقدّس»

عممت جمعية «عير عاميم» (مدينة الشعوب) الإسرائيلية التي تتابع سياسة الاستيطان الإسرائيلية التهويدية في مدينة القدس، مؤخرا، تقريرين في هذا الشأن، يتناول الأول سياسة التخطيط في القدس الشرقية وكيفية تجييرها لمصلحة مشاريع التهويد المتعددة، فيما تضمن الثاني معلومات حول مشاريع الاستيطان في حي سلوان.

وفيما يلي عرض واف لما ورد في التقريرين:

سياسة التخطيط في القدس الشرقية

نبعت سياسة التخطيط الإسرائيلية في القدس الشرقية منذ العام ١٩٦٧، إلى حد كبير، من التطلع نحو فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة، وكتحصيل حاصل أيضا، من السعي إلى المحافظة على أغلبية يهودية راسخة في المدينة.

وحول استخدام الأداة التخطيطية كوسيلة من أجل المحافظة على ميزان ديمغرافي مرغوب فيه، يقول مسؤول ملف القدس الشرقية في الحكومة الإسرائيلية، ياكير سيغف، في مقابلة صحافية: «لن نسمح لسكان القدس الشرقية ببناء الحد الذي يحتاجون إليه من البيوت... لا أعتقد أن المهمة الأكثر أهمية هي حل ضائقة السكان (العرب) في القدس الشرقية... فنحن في المحصلة سننظر أيضا إلى الوضع الديمغرافي، لكي نتأكد بأننا لن نستيقظ بعد عشرين سنة لنرى أمامنا مدينة عربية».

وبالفعل، فمنذ العام ١٩٦٧ شيدت حكومات إسرائيل المتعاقبة قرابة ٥٠ ألف وحدة سكنية في القدس الشرقية لصالح المستوطنين الإسرائيليين، فيما شيد، في نفس الفترة بمساعدة حكومية، أقل من ٦٠٠ شقة لصالح السكان الفلسطينيين في المدينة، آخرها كان قبل أكثر من ٣٠ عاما!

كذلك وضعت إسرائيل وما زالت تضع موانع كثيرة أمام تطور الأحياء الفلسطينية في مسار من البناء الخاص، وفي هذا السياق جرى أولا مصادرة نحو ٣٥٪ من الأراضي في القدس الشرقية لتشييد عليها الأحياء الاستيطانية الكبرى (غيلو، هار حوما– جبل أبو غنيم– والتلة الفرنسية وغيرها). أما معظم الأراضي التي بقيت في يد السكان الفلسطينيين بعد تلك المصادرات (حوالي ٤٥ كيلومتراً مربعاً) فلا يمكن البناء عليها لأسباب عدة أهمها:

أولا– «مناطق خضراء»: إذ عمدت السلطات الإسرائيلية إلى الإعلان عن قرابة ٣٠٪ من الأراضي الباقية بملكية فلسطينية، بعد المصادرات، كـ«مناطق خضراء» لا تسمح فيها بأية إمكانية للبناء.

ثانيا– عدم وجود خطط هيكلية: لم تقر السلطات الإسرائيلية حتى الآن أية خطط هيكلية تقريبا للمناطق الفلسطينية في القدس الشرقية، وبدون خطة هيكلية نافذة المفعول لا توجد إمكانية لإصدار تراخيص بناء. ويقع معظم عبء التخطيط القانوني في القدس الشرقية على عاتق السكان الفلسطينيين، بينما هو في أي مكان آخر في إسرائيل ضمن مسؤولية الحكومة.

في مطلع العقد الماضي فقط شرعت السلطات بتخطيط وإعداد خطة هيكلية شاملة للقدس، ولكن على الرغم من أن الخطة أقرت من قبل اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء وتم إيداعها للمعاينة من قبل الجمهور (في العام ٢٠٠٩) إلا إن وزير الداخلية الإسرائيلية، إيلي يشاي، ما زال يعيق إيداع الخطة، بدعوى أنها «سخية أكثر من اللازم» في كل ما يتعلق بإمكانيات البناء التي تتيحها أمام سكان المدينة الفلسطينيين.

ثالثا– أراض غير مسجلة: من أجل الحصول على رخصة بناء يتعين على الشخص المعني أن يقدم تسجيلاً منظماً للأراضي على اسمه في دائرة تسجيل الأراضي (الطابو). وفي حالة الأراضي غير المسجلة، وهي حالة شائعة في القدس الشرقية، يتطلب القانون إثبات صلة ملكية بين مقدم طلب رخصة البناء وبين الأراضي كبديل لإثبات ملكية (بواسطة تصاريح مشفوعة بالقسم من جانب الجيران ومختار القرية أو الحي ومحام وغير ذلك). ومنذ بداية العقد الحالي شددت سلطات التخطيط الإسرائيلية في القدس شروطها ومتطلباتها في هذا الصدد، وبشكل يتجاوز متطلبات القانون القاضية بوجوب عمل المواطن الذي يمتلك قطعة أرض غير منظمة ويريد الحصول على رخصة بناء، على تسجيل الأرض عن طريق إعداد خطة لأغراض التسجيل (تتسار)، بحيث أصبح يتعين عليه (طالب رخصة البناء) فتح ملف تسجيل في دائرة الطابو، ومن ناحية عملية فإن هذا المطلب الجديد يجعد فعليا إجراء الترخيص في الكثير من الحالات، وهو في بدايته.

رابعا– نسب بناء متدنية: في المناطق المحدودة والقليلة التي توجد فيها خطة هيكلية (تنظيم للأراضي) لا تسمح السلطات الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين سوى بنسب بناء متدنية جداً، حيث يسمح بالبناء فقط على مساحة تتراوح بين ٢٥٪ و٧٥٪ من قطعة الأرض، وذلك في مقابل نسب بناء تتراوح بين ٧٥٪ و١٢٥٪ لليهود في القدس.

إلى ذلك فإن تراخيص البناء المحدودة جداً التي أعطيت على امتداد السنوات لا تلبي البتة احتياجات السكان المتزايدة. فمنذ العام ١٩٦٧ ازداد عدد السكان الفلسطينيين في القدس من ٧٠ ألف نسمة إلى ٢٧٠ ألف نسمة، ولكنه لم تعط طوال هذه الفترة سوى تراخيص لبناء ١٤ ألف وحدة سكنية فقط للسكان الفلسطينيين.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه وبناء على تقديرات البلدية الإسرائيلية، فإن الزيادة الطبيعية في صفوف السكان الفلسطينيين في المدينة تتطلب بناء ما لا يقل عن ١٥٠٠ وحدة سكنية جديدة سنويا.

نتائج سياسة انعدام التخطيط

تؤدي السياسة السالفة عمليا إلى بروز عدد من النتائج والوقائع في القدس الشرقية ويمكن إيجازها بالآتي:

بناء غير قانوني وغير منظم: ففي ضوء الانعدام شبه التام لإمكانية الحصول على رخصة بناء في الأحياء الفلسطينية، اضطر فلسطينيون كثيرون إلى بناء بيوتهم بشكل غير قانوني، وتقدر السلطات الإسرائيلية حاليا أن نصف البيوت في القدس الشرقية– حوالي ٢٠٠ ألف بيت– شيدت دون ترخيص.

ونتيجة للبناء غير المنظم أو المخطط نشأ واقع من الاكتظاظ الشديد في الأحياء الفلسطينية، وبناء غير آمن لبيوت كثيرة غير مربوطة بشبكات المياه والمجاري والكهرباء، ونقص في البنى التحتية من شوارع وأرصفة وأماكن وقوف للسيارات. إلى ذلك فإن العائلات التي اضطرت إلى بناء بيوتها من دون ترخيص، تدفع غرامات مالية باهظة جداً للبلدية الإسرائيلية بمبالغ تتراوح بين عشرات آلاف ومئات آلاف الشواقل، كما أن بيوتها تواجه بصورة دائمة خطر الهدم.

هدم البيوت: في كل سنة تهدم بلدية الاحتلال قرابة ١٠٠ منزل. وتثير مسألة (سياسة) هدم البيوت في القدس الشرقية اهتماما وانتقادات دولية بل وأدت إلى احتكاك وتوتر بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية وكذلك الدول الأوروبية مما أجبر السلطات مع البلدية الإسرائيلية على التوقف تقريبا عن هدم البيوت في القدس الشرقية منذ نهاية العام ٢٠٠٩.

الهجرة من القدس والعودة إليها في أعقاب بناء جدار الفصل: بعد يأسهم من الحصول على تراخيص بناء ولأسباب وضغوطات اجتماعية واقتصادية أخرى، اضطر فلسطينيون كثيرون (على الأقل ٤٥ ألف مواطن مقدسي) إلى الانتقال للسكن في بلدات وضواحي قريبة (خارج الحدود البلدية المصطنعة) مثل أبو ديس والعيزرية والرام وضاحية البريد. وقد حافظ هؤلاء المقدسيون على عنوانهم وعقاراتهم في القدس من أجل حماية حقوقهم كسكان في المدينة. ومنذ بناء جدار العزل بقي هؤلاء السكان، الذين يعتبرون سكانا دائمين في القدس، في الجانب الشرقي للجدار مما يضطرهم للدخول إلى المدينة يوميا عبر تجشم معاناة إنهاء المرور في الحواجز أو سلوك طرق التفافية مضنية وفي أعقاب ذلك عاد الكثيرون منهم إلى السكن في المدينة الأمر الذي فاقم أكثر ضائقة السكن القائمة في القدس الشرقية.

حول الاستيطان في سلوان

يقع حي سلوان، المتاخم لبلدة القدس القديمة والمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية، في قلب ما يسمى بـ"الحوض المقدس"، الذي تسعى إسرائيل إلى تهويده بالكامل. وفي هذا الإطار تشهد سلوان ولا سيما في السنوات الأخيرة، تغييرات واسعة ومكثفة في "الوضع القائم" تهدف إلى إحكام قبضة السيطرة الإسرائيلية والتهويدية، وخاصة في ما يسميه الإسرائيليون منطقة "مدينة داود"، وهو حي "وادي حلوة" في التسمية الفلسطينية.

تبلغ مساحة حي سلوان حوالي ٢١٩٤ دونما ويقطن فيه ما يقارب ٤٠ ألف فلسطيني، وتزعم محافل اليمين الإسرائيلي والجماعات الاستيطانية التهويدية المتطرفة أن جزءا من هذه المنطقة (حي وادي حلوة) الذي تبلغ مساحته حوالي ١١٧ دونما، كان "مركزاً سلطويا عبريا" في فترة ما يسمى بـ "مملكة يهودا" (في القرنين ٦– ٧ قبل الميلاد).

ويعاني حي سلوان من إهمال شديد من جانب مختلف السلطات الإسرائيلية، إذ إن قسما كبيرا من الطرق فيه غير معبد أو غير صالح بالحد الأدنى للمرور وحركة السير، كما أن قسما لا يستهان به من بيوت الحي غير مربوط حتى الآن بشبكة التصريف الصحي، فضلا عن استمرار إمعان السلطات البلدية في عدم توفير العديد من الخدمات الأساسية للسكان وليس أبسطها جمع وإخلاء النفاية بشكل منظم، كما أنه لا توجد في الحي سوى مدرسة ثانوية واحدة، ما يضطر الآلاف من الطلاب والطالبات إلى السفر للتعليم في مدارس بعيدة عن منازلهم، في أنحاء أخرى من مدينة القدس ولا توجد في الحي أية مراكز شبابية ورياضية أو مراكز جماهيرية أخرى ولا حتى حديقة عامة واحدة.

ومنذ العام ١٩٦٧ لم تصدر السلطات الإسرائيلية لصالح سكان حي "وادي حلوة" الفلسطينيين سوى أقل من عشرين رخصة بناء، وحتى هذه التراخيص تتناول بالأساس إضافات لمبان وبيوت قائمة، وهو ما اضطر السكان إلى تشييد منازل من دون ترخيص.

وكانت حملة الاستيطان والتهويد المكثفة في حي سلوان قد انطلقت بشكل حثيث منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ويقف خلفها محركان أو دافعان رئيسيان: الأول دافع "ديني– قومي"، والثاني "تطلع سياسي" لإفشال أية إمكانية لتقسيم مدينة القدس في إطار اتفاق سلام مستقبلي بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي السنوات الأخيرة سلبت وانتزعت، في نطاق مخططات الاستيطان والتهويد، أجزاء كبيرة من أراضي وبيوت حي "وادي حلوة" بشكل خاص، وبلدة سلوان بشكل عام، من أصحابها، كما جرى "خصخصة" ممتلكات وأراض عامة من دون مناقصات، ليتم نقلها إلى أيدي الجمعية اليهودية اليمينية "إلعاد"، والتي تتولى دفع عمليات وخطط الاستيطان والتهويد في البلدة، وأكثر من ذلك تتولى هذه الجمعية المحسوبة على "اليمين العقائدي"، بتكليف من الحكومة الإسرائيلية، مسؤولية الإشراف على ما يوصف بـ"الحفريات الأثرية" في سلوان. وتقطن حاليا في البؤر الاستيطانية، التي زرعت في قلب عدد من الأحياء المكتظة في سلوان، قرابة (٧٠) عائلة يهودية استيطانية تحظى بحماية معززة من شرطة الاحتلال وشركات الحراسة الخاصة على مدار الساعة. وتتم عملية الاستيلاء على العقارات والمنازل في سلوان بمبادرة وتشجيع وتمويل ودعم وحماية السلطات الإسرائيلية بأذرعها الرسمية (الحكومية) والبلدية.

وتقول جمعية "عير عاميم" في تقريرها إن هناك انطباعا يزداد تعزيزا وهو أن هذه العملية (حملة الاستيلاء والتهويد) في سلوان هي جزء من مخطط شامل ومنهجي غايته الاستيلاء على المناطق الفلسطينية المتاخمة والمحيطة بالقدس القديمة، وعزلها عن النسيج العمراني في القدس الشرقية وربطها بكتل الاستيطان اليهودية الواقعة شمال شرقي القدس المحتلة. وتضيف الجمعية في تقريرها أن لهذه المخططات والتحركات أهمية سياسية ودبلوماسية حاسمة، نظرا لأن تجسيدها على الأرض سيضع مزيداً من الصعوبات والعراقيل أمام التوصل إلى اتفاق دائم بين إسرائيل والفلسطينيين، كما أنها يمكن أن تدفع العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مدينة القدس إلى حافة الانفجار.

إسرائيل من أكثر دول الـ OECD فقرا!

منذ منتصف سنوات التسعين وحتى منتصف سنوات الألفين زاد الفقر بنسبة ٥ر٧٪ *إسرائيل تسجل تقريبا أعلى نسب الفقر من بين دول منظمة OECD التي انضمت إليها حديثا * نسبة الفقر بين العرب تبعد إسرائيل عن معدلات الفقر في أوروبا القريبة من معدلات الفقر بين اليهود

طابور من المسنين أمام أحد مراكز المساعدة– نسبة خطر الفقر بين المسنين في إسرائيل وفقًا لآخر التقارير بلغت ٣٣٪

يستدل من معطيات جديدة أصدرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بشأن «الصورة الاجتماعية» أن إسرائيل هي من أكثر الدول فقرا، من بين الدول المتطورة المنضوية في منظمة OECD، وأن أساس زيادة الفقر فيها تمت منذ منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي وحتى منتصف سنوات الألفين، إذ ازداد عدد الفقراء خلالها بنسبة ٥ر٧٪، ومقابل أقل من ٢٪ منذ منتصف سنوات الثمانين وحتى منتصف سنوات التسعين.

ويقول التقرير إنه في منتصف سنوات الألفين كانت نسبة الفقر بين العائلات في إسرائيل هي الأعلى بين دول منظمة OECD، في حين أن المعدل الذي قائما بين دول تلك المنظمة في تلك السنوات كان ١١٪، وفي تركيا وحدها ١٧٪ ونسبة مماثلة في الولايات المتحدة، بينما هذه النسبة في دول مثل تشيكيا والدانمارك والسويد كانت أقل من ٦٪.

كذلك فإن نسبة الفقر بين الأولاد في إسرائيل كانت أقرب لثلاثة أضعاف من نسبتها في دول OECD، ففي إسرائيل كان ٢٩٪ من الأطفال تحت خط الفقر مقابل ١١٪ في دول OECD، وفي الدول الاسكندنافية وحدها، كانت نسبة الفقر بين الأولاد في منتصف سنوات الألفين ٥٪.

وكان مكتب الإحصاء قد أصدر في منتصف الشهر الماضي تقريرا جزئيا حول بعض جوانب الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل، ومقارنته مع الأوضاع في أوروبا، وتبين منه أن ٢٩٪ من المواطنين في إسرائيل يواجهون خطر الفقر، مقابل ١٦٪ في أوروبا، في حين أن نسبة الخطر بين الأطفال ترتفع إلى ٣٨٪ مقابل ١٩٪ في أوروبا.

ويشير التقرير إلى استفحال الفقر في إسرائيل، حتى قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية، التي عصفت بالاقتصاد الإسرائيلي في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨، وحتى منتصف العام ٢٠٠٩، إذ يتبين أن ٢٩٪ من المواطنين بين منتصف ٢٠٠٧ وحتى منتصف ٢٠٠٨، كانوا يواجهون خطر الفقر، في حين أن هذه النسبة في العام ٢٠٠٠ في إسرائيل كانت ٢٧٪، أما في أوروبا فإن المعدل كان ١٦٪، وأعلى نسبة فقر في أوروبا كانت في البرتغال بنسبة ٢١٪، تليها اليونان وإسبانيا– ٢٠٪، وهذا يعكس حجم الفجوة بين إسرائيل والدول الأوروبية.

أما بالنسبة للأطفال ومن هم دون سن ١٨ عاما، فإن ٣٨٪ منهم كانوا في مواجهة خطر الفقر، في الفترة التي يتحدث عنها التقرير، بينما النسبة في أوروبا كانت ١٩٪، وبلغت نسبة خطر الفقر بين المسنين في إسرائيل ٣٣٪ مقابل ٢٠٪ في أوروبا.

ونقرأ في المعطيات أن الفجوة بين الفئة الخمسية «الأعلى» من الشرائح الاجتماعية، وبين الفئة الخمسية «الأدنى» بلغت سبعة أضعاف ونصف الضعف، بينما كانت الفجوة في العام ٢٠٠٠ ستة أضعاف ونصف الضعف، في حين أن هذه الفجوة في أوروبا كانت ٤ر٩ ضعف.

ويقول التقرير إن ٥٠٪ من المواطنين العرب في إسرائيل، مقابل ١٥٪ بين اليهود، اضطروا في العام ٢٠٠٧ للتنازل أحيانا عن الطعام بسبب ضيق الحال، بينما هذه النسبة في أوروبا كانت ١١٪.

كذلك فقد أصدر قسم الأبحاث وجمع المعلومات في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) في الأيام الأخيرة معطيات حول معدلات الفقر في إسرائيل، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفقر، ويستدل من تلك المعطيات، أن ٤ر٤٩٪ من العائلات العربية في إسرائيل تعيش تحت خط الفقر، وتهبط هذه النسبة بين المهاجرين الجدد إلى ١٨٪، وبين عائلات المسنين إلى ما يقارب ٢٣٪، وبين العائلات الأحادية الوالدين إلى ما يقارب ٢٩٪.

ويستدل من هذه المعطيات وتفاصيلها الدقيقة أن ما يرفع نسبة الفقر في إسرائيل هي نسب الفقر العالية جدا بين العرب، وبعد تحليل لهذه المعطيات يظهر أن نسب الفقر بين العرب تتراوح ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف وأكثر من نسبتها بين اليهود، وأن نسبة الفقر بين اليهود وحدهم، هي حوالي ١٥٪ وقريبة من معدل الفقر في دول منظمة OECD.

وحتى إذا أخرجنا نسبة الفقر بين اليهود الأصوليين «الحريديم»، الذين لديهم نمط حياة تقشفي خاص ويحجمون إراديا عن الانخراط الكلي في سوق العمل، فإن نسبة الفقر بين اليهود من دون الأصوليين تهبط إلى ما بين ١٢٪ و١٣٪، وهذا يطابق معدلات أوروبا، كذلك فإن نسبة الفقر بين اليهود الأشكناز وحدهم تهبط عن سقف ١٠٪. بينما بين العرب، فإن نسبة الفقر العامة هي في حدود ٥٠٪، وترتفع بين الأولاد إلى حوالي ٦٠٪، مقابل ٢٠٪ بين الأولاد اليهود.

وقد بلغ مقياس خط الفقر في العام ٢٠٠٨ في إسرائيل كما يلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سعر صرف الدولار في حينه كان حوالي ٣ر٧٥ شيكل بالمعدل، وهو قريب لما هو عليه اليوم: شخص يعيش بمفرده ٢١٧٧ شيكلا، عائلة من نفرين ٣٤٨٣ شيكلا، عائلة من ثلاثة أنفار ٤٦٥١ شيكلا، عائلة من أربعة أنفار ٥٥٧٣ شيكلا، عائلة من خمسة أنفار ٦٥٣١ شيكلا، عائلة من ستة أنفار ٧٤٠٢ شيكلات، عائلة من سبعة أنفار ٨٢٧٣ شيكلا، عائلة من ثمانية أنفار ٩٠٥٦ شيكلا، عائلة من تسعة أنفار ٩٧٥٤ شيكلا.

ويستدل من المعطيات أن خط الفقر في إسرائيل ارتفع منذ العام ١٩٩٨ وحتى العام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٦٪، في حين أن التضخم المالي خلال تلك الفترة كان بنسبة ٣ر٢٩٪، كما أن النمو الاقتصادي سجل خلال هذه الفترة ارتفاعا بنسبة ٤٦٪.

المشاركة في سوق العمل

كذلك وبحسب تقرير مكتب الإحصاء المركزي، فإن نسبة المشاركة في العمل، بين الشريحة السكانية من عمر ٢٥ عاما وحتى ٦٤ عاما، هي الأدنى من بين دول منظمة OECD، فمعدل المشاركة في سوق العمل في تلك المنظمة في منتصف سنوات الألفين كانت في حدود ٧١٪، لترتفع في العام ٢٠٠٨ إلى نسبة ٣ر٧٢٪، أما في إسرائيل، فإن نسبة المشاركة في العمل في متصف سنوات الألفين كانت أقل من ٦٧٪ لترتفع إلى ٧١٪ في العام ٢٠٠٨، وأساس الارتفاع الحاصل في العام ٢٠٠٨ كان مرده ارتفاع نسبة المشاركة في العمل بين النساء.

ويدعي مكتب الإحصاء المركزي أن تدني نسب المشاركة في سوق العمل المدنية يعود إلى نسبة الخدمة في الجيش، وأعداد الجنود في الجيش النظامي، بينما تقول تقارير صادرة عن منظمات اجتماعية إن تدني نسب المشاركة في سوق العمل تعود إلى البطالة المزمنة بين العرب، وبشكل خاص بين النساء العربيات، التي تصل نسبة مشاركتهن في سوق العمل المنظم وغير المنظم إلى حوالي ٣١٪ وفي سوق العمل المنظم وحده إلى حوالي ٢٠٪، وهذا بسبب قلة وحتى انعدام أماكن العمل الملائمة في البلدات والمناطق العربية، ويضاف إلى هذا البطالة الإرادية بين اليهود الأصوليين الحريديم.

التقرير السنوي للأجور

٣١٪ من عاملي القطاع العام في إسرائيل يتقاضون أقل من الحد الأدنى من الأجر!

تقرير رواتب القطاع العام السنوي الصادر عن وزارة المالية يعكس فجوات رهيبة في معدلات الرواتب *١٣٪ من موظفي القطاع العام يحتاجون لمخصصات اجتماعية لتكملة رواتبهم إلى الحد الأدنى *٥٤٪ من المعلمين يحصلون على أقل من معدل الرواتب

أكد التقرير السنوي لرواتب العاملين في القطاع العام في إسرائيل وجود فجوة رهيبة بين السواد الأعظم من العاملين في القطاع العام وبين كبار المسؤولين في مختلف القطاعات، فحينما يتبين أن ٣١٪ من هؤلاء العاملين يتقاضون رواتب تقل من الحد الأدنى للأجر ويحتاجون إلى تكملة دخل من مؤسسة الضمان الاجتماعي، وأن ٥٤٪ من المعلمين يتقاضون أقل من المعدل العام للأجور، يتضح في المقابل أن من يرفع معدلات الأجور هي رواتب كبار المسؤولين، التي تصل في كثير من الأحيان إلى ما بين ٦ وحتى ١٥ ضعفا من معدل الأجور.

وجاء في التقرير الصادر عن وزارة المالية أن أكثر من ٩٧ ألفا من العاملين في القطاع العام في إسرائيل، وهم يشكلون نسبة ٣١٪ من مجمل العاملين، تقاضوا رواتب تقل عن الحد الأدنى من الأجر في العام الماضي، الذي كان يعادل حوالي ألف دولار، أي ٣٨٥٠ شيكلا شهريا، ويظهر أيضا، أن ١٣٪ من مجمل العاملين في القطاع العام وعملوا بوظائف كاملة، احتاجوا في العام الماضي لتلقي مخصصات تكملة راتب حتى يصلوا إلى راتب الحد الأدنى.

كما ظهر أنه بالإضافة إلى نسبة ٣١٪ هناك ١٣٪ آخرون يتقاضون حتى ٥ آلاف شيكل في الشهر، وهو ما يعادل ٦٢٪ من معدل الأجور الذي كان قائما في العام الماضي ٢٠٠٩، حوالي ٨ آلاف شيكل، كما يظهر أن ٥٤٪ من المعلمين في إسرائيل تقاضوا رواتب غير صافية، تقل عن المعدل العام للأجور.

ومن باب المقارنة، فإن نسبة العاملين في سلطة السجون الذين يتقاضون أقل من المعدل العام للرواتب بلغت ٣٨٪، وتهبط هذه النسبة في الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة إلى ٢٤٪، وفي سلك الشرطة ١٧٪، وفي وزارة الدفاع حوالي ٦ر٦٪.

وكان تقرير سابق صدر في إسرائيل دلّ على أن معدل الراتب السنوي للمعلم في إسرائيل هو ١٩٨٧٠ دولارا، بينما هذا المعدل في دول منظمة OECD يصل إلى ٣٩٤٢٦ دولارا، وحتى أن المعدل في المرحلة التوجيهية (الثانوية) يصل في دول OECD إلى ٤٥٨٦٠ دولارا، مقابل ٢٢٤١٠ دولارات في إسرائيل.

وبطبيعة الحال فقد انشغلت وسائل الإعلام الإسرائيلية والحلبة السياسية معها برواتب كبار المسؤولين والخبراء في الشركات والمؤسسات الحكومية، الذين يتقاضون رواتب عالية جدا، مما يرفع معدلات الرواتب في عدد من الشركات الحكومية، مثل شركة الكهرباء وسلطة الموانئ وشركات الصناعات الحربية، إلى معدلات خيالية تصل إلى ثلاثة أضعاف معدل الرواتب العام في البلاد.

وتزامن هذا التقرير مع صدور جزء من تقرير الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل في العام ٢٠٠٨، الصادر عن مكتب الإحصاء المركزي، والذي يسلط الضوء على الفجوات في الرواتب بين المناطق الجغرافية في إسرائيل، وبشكل خاص بين منطقة تل أبيب في الوسط، وبين المناطق البعيدة عن مركز البلاد، التي يصطلح على تسميها «الضواحي البعيدة» أو الريف، ولكن الحديث يجري على منطقتي الجليل شمالا ذات الأغلبية العربية، ومنطقة النقب الذي تصل فيها نسبة العرب إلى حوالي ٣٨٪ من السكان في تلك المنطقة.

ونقرأ أن معدل الرواتب غير الصافي في وسط البلاد يصل إلى ١٢٢٠٠ شيكل، وهو يعادل ١٥٦٪ من معدل الرواتب الذي كان قائما قبل عامين، في حين أن معدل الرواتب في «الضواحي» كان قبل عامين ٨٦٣٥ شيكلا غير صافي، والفجوة تصل إلى ٤٠٪.

كذلك فإن الفجوة نجدها بين رواتب النساء، فمعدل رواتب النساء في الوسط كان قبل عامين قرابة ٧٤٠٠ شيكل، مقابل أقل من ٥٦٠٠ شيكل للنساء في «الضواحي».

ومن المتوقع أن يصدر قريبا عن جمعيات تعنى بالقضايا الاجتماعية تقرير بديل عن معدلات الرواتب في البلاد، يدخل إلى تفاصيل دقيقة جدا، تعكس الفوارق على أساس قومي بين العرب واليهود، وطائفي بين الطوائف اليهودية، وأيضا على مستوى الرجال والنساء.

وكان آخر تقرير كهذا صدر في نهاية العام الماضي قد أشار إلى أن معدل رواتب اليهود الأشكناز يساوي ١٣٧٪ من معدل الرواتب العام، مقابل ١٠٤٪ لدى اليهود الشرقيين، و٦٧٪ لدى العرب، كذلك فإن معدل رواتب النساء يصل إلى ٦٧٪ من معدل الرواتب العام، وأدنى معدل للرواتب نجده بين النساء العربيات، اللاتي يصل معدل الرواتب بينهن إلى محيط الحد الأدنى من الرواتب، وهو ٤٧٪ من معدل الرواتب العام.

السياحة تسجل ذروة جديدة في تشرين الأول

حسب التقديرات، ١ر١ مليون ليلة مبيت في الفنادق في إسرائيل خلال تشرين الأول *وزارة السياحة تتوقع وصول عدد السياح هذا العام إلى ٣ر٢ مليون سائح لأول مرة في التاريخ

شهدت الفنادق في إسرائيل، في شهر تشرين الأول الماضي، حالة اكتظاظ لم تعهدها منذ العام ١٩٩٩، ففي ذلك العام بنفس الشهر تجاوز عدد ليالي المبيت في الفنادق الإسرائيلية مليون ليلة، إلا أن عدد السياح الإجمالي في ذلك العام لم يصل إلى أكثر من ٢ر٥ مليون سائح، أما الشهر الماضي، فقد وصل عدد ليالي المبيت إلى مليون ومائة ألف ليلة، بينما عدد السياح الإجمالي لهذا العام، من المتوقع أن يصل إلى ٣ر٢ مليون سائح، وهو رقم قياسي غير مسبوق.

وقالت سلسلة من التقارير الصحافية إن تدفق السياح على المدن الكبرى تسبب بأزمة كبيرة، فمثلا في مدينتي القدس الغربية والشرقية، وصلت حالة إشغال الغرف الفندقية إلى أكثر من ٩٠٪، وفي النصف الثاني من الشهر ذاته، كان من الصعب إيجاد غرفة في جميع مستويات الفنادق، من خمس نجوم، وحتى الفنادق التي لا تصل إلى لائحة التدريج.

كذلك فإن عدد السياح الذين دخلوا إلى إسرائيل في الشهر الماضي سجل ذروة جديدة، ووصل عددهم إلى ٣٥٠ ألف سائح، ولكن المميز في هذه المعطيات هو أن هذا الشهر لم يكن شهر أعياد يهودية، التي انتهت في الأيام الأولى من هذا الشهر، بمعنى آخر فإن موازين السياحة إلى إسرائيل قد انقلبت، فحتى قبل بضع سنوات، كانت السياحة اليهودية تصل إلى أكثر من ٦٠٪ من مجمل السياح، وحتى في سنوات ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ وصلت النسبة في بعض الأحيان إلى ٨٠٪ من مجمل السياح. أما اليوم، فإن السياحة باتت أكثر تنوعا، وازداد بشكل عدد كبير أعداد سياح الحجيج إلى الأماكن الدينية، من أوروبا وروسيا وغيرها.

وللمقارنة، فإن عدد ليالي المبيت في تشرين الأول في العام ٢٠٠٥، وصل إلى ٥٣١ ألف ليلة، وعدد مشابه في العام ٢٠٠٦، أما في العام ٢٠٠٧، الذي قارب عدد السياح فيه إلى ثلاثة ملايين، فقد كان عدد ليالي المبيت في مثل الشهر الماضي ٨٩٣ ألف ليلة، ثم ٩٣٠ ألف ليلة في العام ٢٠٠٨، و٩٤٢ ألف ليلة في العام الماضي ٢٠٠٩.

كذلك بالنسبة لعدد السياح في شهر تشرين الأول ففي العام ٢٠٠٥ كان عددهم ١٥٧ ألف سائح، ليهبطوا في ٢٠٠٦ إلى ١٤٤ ألفا، ثم ٢٤٦ ألفا في العام ٢٠٠٧، وعدد مماثل تقريبا في العام ٢٠٠٨، وليرتفع إلى ٢٦٣ ألف سائح في ٢٠٠٩، أما في الشهر الماضي وكما ذكر فقد وصل عددهم إلى ٣٥٠ ألف سائح، ولكن حتى إعداد التقرير لم يتم فرز أعداد سياح اليوم الواحد من دون مبيت، إلا إن الارتفاع الحاد في عدد ليالي المبيت يؤكد ازدياد أعداد سياح الإقامة لأكثر من يوم.

وقد كشف هذا التدفق السياحي عن البنى التحتية المتردية في قطاع السياحة الإسرائيلي، إذ إن هناك نقصا حادا في عدد غرف الفنادق، مما حدا بوزير السياحة الإسرائيلية ستاس مسانجنيكوف للإعلان أمام مؤتمر منظمة دول OECD السياحي الذي عقد في القدس في الشهر الماضي، إلى الإعلان أنه وفق التخطيط سيتم بناء ٩ آلاف غرفة فندقية خلال خمس سنوات.

غير أن مسؤولين في قطاع السياحة في إسرائيل كانوا قد حذروا منذ سنوات من ضعف البنية التحتية السياحية، وأن إسرائيل ليست قادرة على استيعاب أعداد أكبر من السياح، خاصة في فترات المواسم السياحية.

كما يتذمر اقتصاديون من ارتفاع تكلفة السياحة في إسرائيل، إذ إن إسرائيل لا تعتبر مكانًا للنقاهة، بل لزيارات الأماكن الدينية والتاريخية، فإسرائيل لا تستطيع تحدي دول المنطقة وبشكل خاص صحراء سيناء، إضافة إلى تركيا واليونان، كما يتخوف قطاع السياحة الإسرائيلية من التحدي الجديد المتنامي في الأردن، وخاصة في منطقتي البحر الميت وخليج العقبة، الذي تقع فيه أيضا مدينة إيلات الإسرائيلية.

موجز اقتصادي

زيادة أخرى للميزانية الأمنية في إسرائيل

فوجئ أعضاء الكنيست في اللجنة البرلمانية للشؤون المالية في الأيام الأخيرة بطلب وزارة المالية نقل قرابة نصف مليار دولار من ميزانية العام ٢٠١١ المخصصة لوزارة الأمن، والتي من ضمنها ميزانية الجيش، إلى ميزانية الوزارة ذاتها للعام الجاري ٢٠١٠، رغم أن السنة على وشك الانتهاء.

واعتبر أعضاء كنيست، من ضمنهم حاييم أورون، من حزب «ميرتس»، أن هذا يعتبر زيادة عملية لميزانية الوزارة، وليس مجرد نقل بند من العام المقبل إلى العام الجاري.

وادعى مسؤول قسم الميزانية في وزارة المالية أن الوزارة اتخذت هذا القرار قبل نحو شهرين، إلا إن رئيس اللجنة المالية البرلمانية موشيه غفني رفض طرح الموضوع للتصويت في اللجنة، ذلك بأن هذه اللجنة هي تقريبا الوحيدة التي لديها صلاحيات تنفيذية مباشرة، فكل طلب تعديلات في الميزانية العامة يحتاج إلى موافقتها.

يذكر أن الميزانية العامة المباشرة لوزارة الدفاع الإسرائيلية تبلغ بالمعدل في السنوات الأخيرة قرابة ١٣ مليار دولار، مع اختلاف سعر صرفه، ويضاف لها دعم أميركي يصل بالمعدل إلى ثلاثة مليارات دولار سنويا، غير أن حصة الأمن والاستيطان والاحتلال المرتبط به، من الموازنة العامة ككل، تصل إلى ٣٠٪، وهذا مع الأخذ بالحسبان جميع مصروفات الأمن، من شرطة وحرس حدود وأجهزة استخباراتية، بالإضافة إلى بند الأمن في غالبية الوزارات، وخاصة وزارات البناء والاسكان والبنى التحتية والداخلية.

فيشر يتوقع كبحا لأسعار البيوت في العام المقبل

توقع محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، في الأيام الأخير، أن يكون هناك كبح لأسعار البيوت في إسرائيل في العام المقبل، بعد أن سجلت في العامين الأخيرين، بالمعدل، ارتفاعا مضاعفا لنسبة التضخم المالي العام في إسرائيل، ويجري الحديث مثلا في هذا العام عن ارتفاع بنسبة ٥٪ في حين أن إجمالي التضخم المالي المتوقع للعام الجاري سيكون في حدود ٥ر٢٪.

ويدور جدل في المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية منذ أشهر طويلة حول قطاع البناء والبيوت، إذ يسيطر على بنك إسرائيل ومحافظه فيشر، منذ فترة، شعور أنه تتنامى في إسرائيل «قفاعة» عقارات، على شاكلة «الفقاعة» التي كانت في الولايات المتحدة، وساهمت بقدر كبير في تفجر الأزمة الاقتصادية في العامين الأخيرين، والتي توسعت وساهمت في نشوء أزمة اقتصادية عامة طالت الدول المتطورة بشكل متفاوت.

وعلى الرغم من اعتراض خبراء ومسؤولين في القطاع الاقتصادي للفكرة التي تسيطر على بنك إسرائيل، إلا إن الكثير من قرارات فيشر، وخاصة في ما يتعلق بالفائدة البنكية، والفائدة المتعلقة بالقروض الإسكانية، تأثرت بهذه الفكرة. فعلى الرغم من أن التضخم المالي في إسرائيل يسير وفق المعدل الذي حددته الحكومة، غير أن فيشر رفع الفائدة خلال آخر ١٢ شهرا بنسبة ٥ر١٪، أي من ٥ر٠٪ قبل عام، إلى ٢٪ اليوم، مما أثار تخوفا من أن ينعكس هذا أكثر على سعر صرف الدولار أمام الشيكل، ليتعزز الأخير على الدولار، وبالتالي يبلور أزمة في قطاع الصادرات.

كذلك فقد اتخذ فيشر سلسلة من القرارات المتعلقة بالقروض الإسكانية، فبالإضافة إلى فرع الفائدة البنكية بشكل أساس، رفعها أيضا لمن يطلب قروضا إسكانية تفوق ٢١٠ آلاف دولار.

اتفاق على علاوة رواتب يلغي الإضراب العام

توصلت وزارة المالية واتحاد النقابات العامة «الهستدروت»، في إسرائيل فجر يوم الثلاثاء الماضي إلى صيغة اتفاق تضمن رفعا للرواتب في القطاع العام في السنوات الثلاث المقبلة، مقابل إلغاء الإضراب العام الذي كان مخططا في ذلك اليوم.

وكان «الهستدروت» قد أعلن قبل نحو ثلاثة أسابيع عن نزاع عمل لمدة أسبوعين ينتهي بإضراب عام على ضوء رفض وزارة المالية القبول بطلب «الهستدروت» رفع رواتب القطاع العام بنسبة ٥ر١٠٪.

غير أن المفاوضات المكثفة أثمرت عن توقيع اتفاق يقضي برفع الرواتب بنسبة ٢٥ر٦٪ على ثلاث مراحل، تكون المرحلة الأولى في الراتب الأول من العام المقبل بنسبة ٢٥ر٢٪، وبعد عام بنسبة ٢٪، وفي العام ٢٠١٣ بنسبة مشابهة في الشهر ذاته، وهذا بالإضافة إلى حصول العاملين في القطاع العام، الذين يفوق عددهم أكثر من ٣٥٠ ألف عامل وموظف، في رواتب الشهر الجاري على علاوة لمرة واحدة «كمنحة» بقيمة ٥٥٠ دولارا (٢٠٠٠ شيكل).

كذلك ينص الاتفاق على أن ترفع الحكومة من نسبتها في رسوم مخصصات التقاعد لكل عام بنسبة ٢٥٪ أي ١٩٪ من الراتب الأساس شهريا، بدلا من ١٧٪ كما هو قائم اليوم.

وفي المقابل فقد تعهد «الهستدروت» بهدوء نقابي يستمر حتى نهاية العام ٢٠١٢، وعدم دعم الشروع بإضرابات نقابية على خلفية رواتب حتى انتهاء تلك الفترة.

ولا يشمل الاتفاق رواتب قطاع الأمن والجيش، الذين لديهم اتفاقيات عمل خاصة بهم، وهذا يسري أيضا على رواتب سلك الشرطة.

وخلافا لما كان قبل سنوات طوال، فإن اتفاقيات كهذه لا تشمل القطاع الخاص، الذي كما يبدو تخلت عنه «الهستدروت» في السنوات الأخيرة، وتسيطر عليه بالأساس اتفاقيات عمل خاصة، ويعاني العاملون فيه من تآكل لرواتبهم باستمرار.

غير أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثار انتقادات لدى الأوساط المهتمة بالقضايا الاجتماعية، وهذا لكون الاتفاق لم يأخذ بعين الاعتبار الفجوات في الرواتب، وهو ما يكشفه التقرير الذي ننشره في مكان آخر من هذه الصفحة، وطالبت هذه الأوساط بإبرام اتفاقية تضمن رفع رواتب الحد الأدنى وأن تكون علاوة الغلاء لمن يتقاضى رواتب متدنية أعلى من تلك التي يتقاضاها كبار المسؤولين.

هل يمكن دائماً ترجمة الإنجاز العسكري إلى إنجاز سياسي؟!

بقلم: رون تيرا (×)

وفقا لإحدى المقولات المشهورة لدى المفكرين العسكريين فإن الهدف من تفعيل القوة العسكرية هو تجسيد الإرادة السياسية. وسبق لفون كلاوزفيتش أن قال إن هدف الحرب هو فرض إرادتنا السياسية على الخصم، فيما قال ليدل- هارت إن هدفها هو تحقيق «سلام أفضل» من وجهة نظرنا. وبالفعل فإن النظرية العسكرية الأميركية تؤكد أن خط نهاية المعركة العسكرية يكون عندما لا يغدو الرئيس بحاجة لوسائل عسكرية من أجل تحقيق أهداف قومية. فمن خلال وضعية النهاية الإستراتيجية – القومية التي يحددها الرئيس يستنتج القائد العسكري وضعية النهاية العسكرية الضرورية لتحقيق وضعية النهاية القومية، ولكن كيف يتحقق التواؤم بين العملية العسكرية وبين النتيجة السياسية؟!

يعبر الانشغال في وضعيات النهاية العسكرية والسياسية عن توجه يقضي أن هناك حلا شبه علمي يمكن من «هندسة» وضعية نهاية عسكرية تثمر، في سياق علاقة السبب والنتيجة، عن وضعية نهاية سياسية. فضلا عن ذلك فإن مصطلح «وضعية» يشف عن واقع جديد، ثابت ومستقر. ويدل مصطلح «نهاية « على أن الواقع المتحقق هو بمثابة نهاية النزاع العسكري والسياسي والتي تتيح «إستراتيجيا الخروج» من النزاع. فهل الأمر كذلك حقا؟!

هذا المقال يهدف إلى تفحص ومعرفة ما إذا كانت المفاهيم والمصطلحات المذكورة قابلة للاستخدام في الحالة الإسرائيلية، أم أن هناك حاجة، في بعض الحالات على الأقل، إلى مفاهيم أكثر تواضعا.

ولعل الأسئلة ذات الصلة بهذا السياق هي: لماذا يكون الإنجاز السياسي الإسرائيلي، بصورة دائمة تقريبا، دون مستوى الإنجاز العسكري؟! وهل إسرائيل قادرة على العثور على «الكأس المقدس» للإستراتيجيا العسكرية، بمعنى ترجمة الإنجاز العسكري إلى إنجاز سياسي؟ وهناك مسألة مركزية أخرى وهي كيف يمكن المواءمة بشكل أفضل بين العالم العسكري والعالم السياسي؟

تحاول النظريات العسكرية التي جرى تطويرها في العقود الأخيرة توسيع أنماط عمل القيادات العليا إلى داخل العالم السياسي وتوعية السياسيين بأهمية استخدام طرق عمل مهنية. ووفقا لهذا التوجه، فإن الجيش يحاول أن «يستخرج» من المستوى السياسي تعليمات واضحة، والجيش هو الذي يوائم بين العالمين (السياسي والعسكري)، لكن الادعاء الذي سأطرحه هنا هو أنه في الحالات التي تحقق فيها تواؤم أفضل بين العملية العسكرية وبين الإنجاز السياسي المرغوب، حدثت بالذات ظاهرة معاكسة، فلم يكن الجيش هو الذي مد جسورا إلى العالم السياسي وإنما السياسي هو الذي مد مثل هذه الجسور إلى العالم العسكري، واستخدم الجيش وفقا للديناميكية السياسية، هذا فيما بقيت المبادرة وإدارة الحرب في يد المستوى السياسي والذي استخدم الجيش حسب رؤيته للوضع السياسي.

وضعية إنهاء أو مُوجّه استمرار؟!

هناك نماذج ملائمة للنظرية القائلة بإمكانية الربط بشكل مباشر بين العملية العسكرية والإنجاز السياسي: فحرب فوكلاند أسفرت عن وضعية نهاية عسكرية واضحة تقاس بمعيار نهاية جلية، وبالتالي نشأت حالة تماثل تقريبا بين وضعية النهاية العسكرية (إبادة الجيش الأرجنتيني أو طرده من الجزر) ووضعية النهاية السياسية (المحافظة على السيادة البريطانية في فوكلاند). صحيح أن بريطانيا استمرت في الاحتفاظ بحامية في الجزر إلا إنه نشأت ظروف نهائية ومستقرة أتاحت خروج معظم القوات البريطانية من ساحة الحرب وإنهاء النزاع السياسي الذي ولد. وقد اكتسبت «إستراتيجيا الخروج» مغزى رمزيا عندما أبحر الأسطول البريطاني شمالا صوب موانئ الوطن. غير أن هذا المثال نادر الحدوث، ومن المشكوك فيه أيضا أن يكون ملائما للواقع الإسرائيلي. هنا من الأصح أكثر التحدث عن خلافات وسيرورات سياسية تستمر لعقود، وتتعرض للتشويش والعرقلة، أو تنال دعما وتعزيزا من حين إلى آخر بواسطة اندلاع مواجهات عسكرية من أنواع مختلفة. فالنزاع السياسي الإسرائيلي- المصري استمر من العام ١٩٤٨، وربما قبل ذلك، وحتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي أو حتى إلى ما بعد ذلك. وقد تخللت هذا النزاع السياسي صدامات مسلحة بمستويات قوة مختلفة، لا تتعدى أحيانا المفاوضات العنيفة، والتي أثرت بطرق شتى على مُوجّه الاستمرار السياسي. ولم يكن هذا التأثير حصريا أو وحيداً، بل كان هناك عدد كبير المواجهات غير العسكرية التي أثرت بدورها أيضا. الحروب بين إسرائيل ومصر لم تتمخض عن «أوضاع» أو «نهايات» أثرت بطرق مختلفة على سيرورات سياسية مركبة، تشمل لاعبين كثيرين، فقد استهدفت الخطوات العسكرية في غير مرة تحقيق إنجاز سياسي في مواجهة قوى لم تشارك نهائيا في القتال. وفي عدد من الحروب كان هناك خط جلي لإنهاء مرحلة مستوى «القوى العالمية»، إلا إن هذا المستوى ذوى وتراجع فقط إلى مستوى «قوة منخفضة» أو هدنة مؤقتة لحين نشوب الجولة المقبلة. طوال ثلاثة عقود ونصف العقد لم ينسحب الجيش الإسرائيلي من ساحة الحرب، ولم ينأى عن المواجهة العسكرية، فيما كانت إستراتيجيا الخروج مقتصرة على معركة بعينها بدون أن تشمل النزاع برمته.

علاوة على ذلك، فقد تضمنت السيرورات الأساسية في صوغ وتشكيل العلاقات الإسرائيلية- المصرية ليس فقط نتيجة الصدام العسكري، وإنما وبالأساس سيرورات أساسية غير عسكرية، مثل تقارب مصر مع الاتحاد السوفييتي في الخمسينيات ثم التحول نحو الولايات المتحدة في السبعينيات، والحرب الباردة ثم الوفاق، والانتقال من نظام عبد الناصر القومي إلى نظام السادات البراغماتي، وتحول إسرائيل من مجتمع مجند إلى مجتمع غربي متبرجز.

من غير الممكن فهم الديناميكية بدون فهم السيرورات السياسية والاجتماعية والقيمية الداخلية التي شهدتها كل من إسرائيل ومصر، ونسيج المصالح المركبة للولايات المتحدة، والديناميكية المصرية في مقابل أطراف ثالثة مثل سورية واليمن والسعودية والفلسطينيين والاتحاد السوفييتي وغيرها، وكذا الاتجاهات الاقتصادية في العالم وإسرائيل ومصر، والصراع حول رواية النزاع، لذلك يمكن القول إن النتيجة السياسية لحرب «يوم الغفران» (١٩٧٣) غير قابلة للفهم من خلال منظور عسكري خاص، كما أن النتيجة السياسية «تناقض» إلى حد كبير وضعية النهاية العسكرية أو على مستوى أكثر عمقا فإن أي خبير عسكري سيندهش حين يكتشف أن حرب ١٩٧٣ أدت إلى تكريس الرواية العربية للنزاع وإلى تنازل من جانب إسرائيل عن محاولة تكريس رواية ما بعد ١٩٦٧ خاصة بها، أوليس التاريخ يكتب على أيدي المنتصرين؟!

من هنا فقد تطلبت الإدارة الناجعة للنزاع الإسرائيلي- المصري فهما وتأثيرا على متغيرات كثيرة من زوايا ونواح مختلفة.

الإدارة المتعددة المنهجيات

يخلق تنظيم أشكال مختلفة من أنظمة الضبط المتعاضدة والمرتبطة بإستراتيجيا كبرى حاسمة ومستمرة على مدار عقود طويلة نوعين من التحديات- الأول تحد تنظيمي: ما هي طرق وأساليب العمل وما هي الهيئات القيادية المطلوبة؛ والثاني تحد جوهري: كيف نفهم ونؤثر على عدد كبير من المتغيرات. ويتطلب التحدي التنظيمي هيئات قيادية مدنية قوية. فالحرب والصراع برمته هما في المقام الأول ظاهرة سياسية، ولكن في إسرائيل نجد أن هيئات مثل مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية يواجهان صعوبة في الاضطلاع بدورهما في تخطيط الحرب وفي إدارة الفترة بين الحروب بشكل حازم ومنسجم مع المجهود الحربي. فنشاط الوزارات المختلفة لا يُنسق بالضرورة بناء على استراتيجيا كبرى شاملة متبلورة، بل وهناك إلى حد ما تناقض بين الإستراتيجيا العسكرية والإستراتيجيا السياسية.

وعلى سبيل المثال فإن الانسحابات الأحادية الجانب من لبنان وغزة تناقض الإستراتيجيا القاضية بوجوب عدم تمكين العرب من تحقيق إنجازات إلا بعد مفاوضات سياسية وليس نتيجة تفعيل القوة.

وهكذا، ورغم احتمالية نشوب مواجهة جديدة مع حزب الله، في لحظة ما، فإن من الصعب أن نشخص اليوم وجود سياسة إسرائيلية ذات أهداف محددة وخطة عمل تجاه مشكلة لبنان لفترة ما بين الحروب، وإسرائيل لا تنشغل حاليا بحوار مع شركاء إستراتيجيين حول ترتيبات النهاية للحرب المقبلة، كما أنها لا تنشغل في تهيئة الأرضية السياسية لخطوط العمل التي يمكن أن تتبعها في المرة القادمة، ولا تبين أن حجم تعرضها للقصف الصاروخي في الجولة المقبلة سيفرض عليها القيام بخطوات وعمليات واسعة النطاق فور اندلاع الحرب، كما أنها لا تهيئ العالم بما فيه الكفاية للنتائج المتوقعة المترتبة على حقيقة أن حزب الله قام منذ العام ٢٠٠٦ بنقل معظم قوته إلى داخل القرى والبلدات الجنوبية. كذلك فإن السياسة الخارجية لا تعمل بدرجة كافية لإيجاد قاسم مشترك جديد للخطاب الدولي النابع من أن حزب الله أضحى جزءا جوهريا من لبنان وحكومته، وأن شركاءه في الحكومة وافقوا على استمرار تسلحه وعلى عدم فرض سلطة وهيبة الحكومة عليه. كذلك فإن وزارة الخارجية لا تتبع خطة جادة لنزع شرعية حزب الله، وكشف دوره كأداة في خدمة أسياد أجانب، وكممر مركزي لتهريب المخدرات وتبيض الأموال.. كما أن إسرائيل لا تبذل جهداً جاداً لمواءمة قواعد الحرب للواقع الجديد، الذي تمتلك فيه منظمة إرهابية قدرة إستراتيجية على إطلاق صواريخ بقوة تفوق القدرة المتوفرة لمعظم الدول الأعضاء في حلف الناتو، والذي يخفي فيه أيضا منصات إطلاق الصواريخ بشكل متعمد داخل تجمعات مدنية.

التحدي الثاني هو الأكثر صعوبة. فالدمج بين الجهد الحربي وبين الجهود العسكرية فكرة راسخة لدى الأميركيين والبريطانيين وغيرهما. ويمارس الأميركيون «عمليات تأثير» تستهدف تشكيل الوعي ورواية النزاع. كما تبنوا نظرية تسمى (Influence Operations) وتهدف إلى التعبير في الأزمات عن مجمل القدرات القومية وليس القدرات القتالية وحسب. من هنا تسعى الإدارة الأميركية للتأثير على سيرورات سياسية واجتماعية للسكان المدنيين في ساحة الحرب.

غير أن النشاطات الديناميكية « Whole of Government Approach الهادفة إلى تشكيل وعي الخصم تتسم بنسب فشل عالية جداً. ففي العقدين الأخيرين فشلت محاولات تأثيرها (hearts and minds) ابتداء من العراق وأفغانستان وحتى كوبا وإفريقيا. كذلك فإن محاولة إسرائيل خلق «هندسة سياسية» للخصم واجهت فشلا بنسبة مئة بالمئة تقريبا: فعملية سيناء (حرب ١٩٥٦) عززت قوة عبد الناصر ولم تؤد إلى إسقاطه، وحرب لبنان الأولى (١٩٨٢) لم تسفر عن قيام نظام حكم مسيحي في بيروت، كما لم تؤد «روابط القرى» إلى إيجاد شريك فلسطيني مريح وودي. وعلى ما يبدو فإن التأثير على الوعي والاتجاهات السياسية والاجتماعية يحتاج إلى ما هو أكثر من عملية تنظيم وأساليب وموارد وتخطيط واستعدادات.

«المعركة المتواضعة»

إن الإقرار، على الأقل في السياق الإسرائيلي، بأن المعركة العسكرية لن تتمخض في الغالب عن «وضعية» أو «نهاية»، ولن تتيح «خروجا» من النزاع برمته ومن ساحة الحرب، وكذا الإقرار بصعوبة «هندسة» نتيجة سياسية بوسائل عسكرية وبتاريخ النجاح المخيب لعمليات «غير ديناميكية» وإلى درجة التشكيك بكونها وسيلة موثوقة لتحقيق نتائج محددة في جدول زمني معين، يستوجب إعادة النظر في أهداف الحرب القابلة للتحقيق.

ربما يجدر أن نتفحص سؤالين متواضعين فقط:

الأول- ما هو المعيار العسكري الأدنى لإنهاء المعركة (ولماذا من شأن تحقيق هذا المعيار أن يقنع العدو أيضا بإنهاء المعركة)؟ الثاني – ما هو مُوجّه الاستمرار السياسي الذي يمكن أن تساهم المعركة إلى حد ما في بلوغه أو تحقيقه، وذلك في ظل الإقرار بالغموض الشديد المتعلق بشكل تأثير العملية العسكرية على العالم السياسي، والقرار بأن الإنجاز السياسي لن يشكل حلا كاملا للمشكلة، إنما سيثمر ربما عن تحسن محدود في اتجاهات الاستمرار؟

قبل أن نمضي قدما في مناقشة هذا الادعاء يجدر بنا تفحص ما الذي يجعل هدف إسرائيل في الحرب في العقود الأولى لقيامها- إزالة مباشرة للتهديد- يفقد من نفاذه وصلاحيته؟

عندما كان التهديد ذو الصلة يتمثل في غزو عدو متناظر، قضت نظرية الأمن الإسرائيلية بوجوب إزالة التهديد بواسطة إلحاق الهزيمة بجيش العدو، أما اليوم فإن سيناريو الصلة هو محاولة العدو استنزاف إسرائيل وممارسة عوامل ضغط وتأثير دبلوماسية، قانونية، داخلية واقتصادية عليها، عن طريق إطلاق كثيف للصواريخ والقذائف الصاروخية، من خلال منظومة تعمل في عمق آخذ في الاتساع داخل أراضي العدو. من الصعب جداً، بل ومن غير الممكن التغلب على شبكة صواريخ مشبعة ومستترة من هذا النوع، وبالتالي فليس عمليا التحدث عن إزالة التهديد بشكل فوري ومباشر وبما يعني إبطال قدرة العمل الصاروخية للعدو.

إذن، من ناحية عسكرية بقيت فقط عدة أهداف قابلة للتحقيق. وكبديل للحسم، يجب على إسرائيل أن تكون قادرة على خلق تهديد ملموس يحد من حرية العمل أو التحرك الإستراتيجية للعدو ومن قدرته على مواصلة القتال، وصولا إلى إقناعه بالخروج من الحرب. ولا بد من بناء هذا التهديد بسرعة بغية تقصير أمد القتال، في الوقت ذاته يجب جباية ثمن حرب باهظ بما يساهم أولا في إقناع العدو بأن الحرب هي مجازفة خاطئة، وثانيا إطالة أمد ترميم قدرات العدو، وبالتالي إطالة الفترة الزمنية الفاصلة بين الحروب، وثالثا كبح شهية أطراف ثالثة في خوض الحرب أو الانخراط في القتال ضد إسرائيل.

غير أن دروس حربي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨- ٢٠٠٩ (لبنان وغزة) تستوجب تحقيق هدف عسكري إضافي: تجسيد التفوق التكتيكي. فبغية المحافظة على تجسيد القوة والمناعة القومية وإنهاء الحرب من موقع قوة، يتعين على الجيش الإسرائيلي أن يجسد مجدداً في أية مواجهة فعالية ونجاعة في ساحة المعركة وحرية عمل في الوصول إلى كل مكان وضرب أي هدف. فالتفوق التكتيكي له أيضا أصداء وتداعيات غير مباشرة ذات أهمية كبيرة.

أما مُوَجِّهُ الاستمرار السياسي المطلوب من اجل إنهاء القتال فيجب أن يكون متواضعا أكثر من ذلك. ولنأخذ لبنان كمثال. فالحديث يدور على دولة فاشلة بمعان كثيرة تواجه صعوبة في فرض سيادتها على كل أراضيها وعلى العناصر المسلحة المتواجدة فيها، كما أن الجيش اللبناني لا يشكل أداة ناجعة وموثوقة لتحقيق إرادة النظام. فضلا عن ذلك فإن النظام ذاته منقسم على نفسه ومشلول ولا يعدو كونه عاملا رمزيا.

هذه المشكلة لا يمكن حلها أو إصلاحها بمعركة عسكرية. لذلك لا يمكن تجريد حزب الله من أسلحته كلاعب مسلح في الساحة اللبنانية. كما أنه لا يمكن لأية معركة عسكرية أن تضعفه كقوة سياسية، وإسرائيل غير قادرة على حل مشكلة المكانة الندية للشيعة في الحلبة الطائفية كما أنها لا تستطيع إلغاء تدخل إيران وسورية في لبنان.

وعلى ما يبدو فإنه لا يمكن تخطيط وضعية نهاية عسكرية تتمخض عن وضعية نهاية سياسية تغير الواقع وتسمح بالخروج من النزاع السياسي برمته. أية معركة كبيرة أو صغيرة ستكون متشابهة، إذ يمكن التأثير على قدرات اللاعبين وعلى سلوكهم داخل النظام (اللبناني) القائم، ولكن من غير الممكن تفكيك النظام القائم واستبداله بنظام مريح أكثر لإسرائيل.

إذا فإن مُوَجِّهُ الاستمرار السياسي الواقعي يمكن أن يتمثل في تعويم كون حزب الله خادم أسياد أجانب يضرون بمصلحة لبنان ويهددون النظام الدولاني، أو في المس بقدرة إيران وحزب الله على المشاركة في إعادة إعمار لبنان بعد الحرب، أو إضعاف شهية الطائفة الشيعية في مواجهات إضافية ضد إسرائيل. من هنا فإن مثل هذه المعركة – «المعركة المتواضعة»- تحدد لنفسها سقف إنجازات عسكرية وسياسية غير طموحة أو جامحة.

عملية «الرصاص المصبوب»- معركة مثيرة للتساؤل

اعتبرت عملية «الرصاص المصبوب» (الحرب على غزة) في نظر الرأي العام الإسرائيلي على أنها نجاح، على الرغم من أنها كررت بمعان كثيرة أخطاء حرب ٢٠٠٦، ولا سيما في كل ما يتصل بأن المستوى السياسي لم يضطلع، مرة أخرى، بدوره في الحرب، وأنه لم يكن هناك أيضا تواؤم بين العملية العسكرية وبين الإنجاز السياسي المطلوب، والذي لم يحدد مسبقا بوضوح.

وكان هدف العملية قد حدد بـ«توجيه ضربة قاسية لحماس بغية خلق الظروف لترتيب أمني أفضل لإسرائيل»، غير أن شطري الجملة مبهمان، ومن الصعب أن يكونا بمثابة تعليمات وأوامر سياسية واضحة تجاه معركة عسكرية. وليس من الواضح ما هو الإنجاز الكامن في التعبير «توجيه ضربة قاسية لحماس»، وبالفعل فقد كان ثمة من ادعى أن هذا الأمر أنجز منذ الغارة الجوية الأولى، فيما قال آخرون إن الأمر لم يتحقق نهائيا في العملية برمتها.

والأنكى أن الأمر بـ«خلق الظروف لترتيب أمني أفضل» غامض ويمكن أن يشمل تشكيلة متنوعة من الأهداف السياسية ومن طرق تفعيل القوة العسكرية. وفي الحقيقة فإن عبارة «ترتيب أمني أفضل» يمكن أن تترجم على الأقل إلى خمس «وضعيات نهاية» (أو اتجاهات استمرار) وإلى آليات نهاية مختلفة أو مزيج لعدد منها: أولا، ردع «حماس» دون أي اتفاق؛ ثانيا، اتفاق لوقف إطلاق النار مع «حماس»؛ ثالثا، اتفاق مع مصر يحدد آليات لتقليص عمليات تهريب السلاح إلى غزة؛ رابعا، احتلال إسرائيلي دائم لمنطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر والحد من تهريب الأسلحة؛ خامسا، احتلال قطاع غزة وسط المحافظة بشكل مستمر وطويل الأمد على حرية العمل العسكرية لإسرائيل (كما حصل في الضفة الغربية بعد عملية «السور الواقي») وربما مع محاولة تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من استعادة السلطة في القطاع. وتنبثق عن كل واحد من أشكال «الترتيب» السياسي طريقة مختلفة، خاصة بها، لتفعيل القوة العسكرية وللدعم غير العسكري للجهد العسكري.

فإذا ما أخذنا المناورة البرية على سبيل المثال، فسنجد أنها تختلف جداً في كل أمر أو توجيه عسكري، فإذا كان الهدف هو الردع، ستكون للمناورة سمات مشابهة لاجتياح واسع، وهي لا تصل إلى أي خط استقرار، كما أنها غير منوطة بعملية دفاعية ثابتة، وإنما بدخول وخروج أحادي الجانب سريعين نسبيا؛ وإذا كان الهدف هو اتفاق مع «حماس»، فإن على المناورة أن تكون مشابهة لحصار يشتد تدريجيا على مركز الثقل السلطوي في مدينة غزة. وإذا كان الهدف هو السيطرة على محور فيلادلفيا (صلاح الدين) فيجب أن تكون المناورة موجهة بالطبع نحو هذا الحيز.

الخطاب السياسي- العسكري لم يقدم حلا لهذه المسائل في الزمان والمكان المناسبين، وبنظرة إلى الوراء يمكن وصف المعركة على أنها ممارسة ضغط «عام» لاستنزاف حماس وجباية ثمن منها، والتي انتهت بدون صلة مباشرة بتصميم العمل العسكري المحدود، بترتيب مع مصر فيما يتعلق بتقليص تهريب الأسلحة في أراضيها. فمن الصعب الإشارة إلى علاقة سبب ونتيجة «هندسية» بين مناورة شملت كامل قطاع غزة وبين جهد مصري مكثف للحد من عمليات التهريب في الأراضي المصرية، ويمكن القول إن التغيير في سلوك المصريين كان مفاجأة طيبة أكثر مما هو ثمرة خطة معينة.

لم تثمر عملية «الرصاص المصبوب» عن وضعية نهاية» عسكرية جلية ومغيرة للواقع، فالجناح العسكري لحركة حماس لم يهزم، كما أن تهديد الصواريخ بقي على حاله. على العكس، تواصل «حماس» رغم تزايد الجهود لمنع عمليات التهريب تعزيز قوتها وقدراتها، فيما يشهد التهديد عملية بناء حثيثة. كذلك لم تسفر العملية عن «وضعية نهاية» سياسية مغيرة للواقع: إذ استمرت «حماس» بالاحتفاظ بالسلطة في القطاع، فيما لم تتعزز قوة منظمة التحرير في هذه المنطقة. كما أن «حماس» لم تتخل عن الكفاح المسلح ولم تتحول إلى شريك في السلام. صحيح أن الجيش الإسرائيلي انسحب في نهاية العملية إلى الحدود الدولية، غير أن من الصعب وصف هذا الانسحاب بـ«إستراتيجيا خروج» من النزاع مع «حماس» أو من ساحة القتال، وعليه ظلت إسرائيل وجيشها غارقين في صراع مع «حماس».

إذن، لماذا اعتبرت العملية نجاحا؟!

لقد اتضح بمرور الوقت إن جباية الثمن من حماس أضعف الشهية الغزية لمواجهة عنيفة، لكن التأثير على الإدارة كان محدوداً ومؤقتا، ومن المحتمل أن تتغير الظروف في المستقبل القريب، أو أن تنسى ذاكرة «الرصاص المصبوب» وأن يتجدد العنف. لذا فإن هذا الردع المؤقت غير جدير بلقب «وضعية نهاية»، فهو لا يخلق واقعا جديداً مستقرا ولا ينهي شيئا. ربما كان السبب الرئيس لاعتبار العملية ناجحة هو البراعة التكتيكية المنسوبة للعملية. صحيح أن الخصم كان ضعيفا وتجنب القيام بأية مقاومة تستحق الذكر، ولكن حتى كـ«مناورة» (دون عدو) فقد نفذت بنجاح مناورة مركبة وواسعة نسبيا في منطقة عمرانية مأهولة، بدقة وانضباط تنفيذيين عاليين، كما رافقت هذه المناورة عملية جمع معلومات استخباراتية تكتيكية مكثفة ونيران مركزة ودقيقة، وعمل سلاح الجو بنجاح ملحوظ في تنفيذ مهامه في جميع الأحوال الجوية، وفتح مجالات جديدة للانخراط في المعركة البرية. ورغم أن إسرائيل لم تنجح في أن ترسخ في أذهان العالم الرواية حول عمليتها (انظروا تقرير غولدستون) فقد نجح الجيش الإسرائيلي في عكس شعور من الفعالية العسكرية والسيطرة التامة في ساحة المعركة، ومن الواضح للجميع أنه كان في مقدوره احتلال كامل قطاع غزة وتهديد سلطة حماس. إن التاريخ حافل بأمثلة حول نجاحات تكتيكية في ساحة المعركة لم تثمر نجاحا إستراتيجيا، وكذلك نجاحات تكتيكية متوسطة أثمرت عن نجاحات إستراتيجية لافتة، لكن يبدو في هذا السياق المحدد الذي نتناوله هنا أن السيطرة التكتيكية والنجاح «التفعيلي» في تنفذ المهام- حتى وإن كانا لم يساهما مباشرة في بلورة وضعية نهاية مرغوبة- يؤثران على تجسيد القوة والمناعة القومية وعلى فهم النجاح.

وعليه فإن الإنجاز العسكري لـ«عملية الرصاص المصبوب» لا يتعدى حدود الضغط العام وتجسيد قدرات تكتيكية وقدرة خلق تهديد إستراتيجي (بدون تجسيد التهديد الإستراتيجي وبدون خلق وضعية نهاية عسكرية)، أما الإنجاز السياسي فيتمثل في تأثير جزئي ومؤقت على الإرادة الغزية في المواجهة وعلى الإرادة المصرية في مكافحة تهريب الأسلحة (بدون أن يشكل الأمر وضعية نهاية سياسية). عملية «الرصاص المصبوب» لم تثمر عن «سلام أفضل»، ولم تفرض إرادة إسرائيل السياسية، كما أنها لم تثمر عن إستراتيجيا خروج لكنها تعتبر بأسلوبها غير الطموح، نجاحا صغيرا. فهل هذا مثال على «معركة متواضعة»؟!

السياسي- زبون أم مايسترو في أوركسترا؟!

يختلف العالم العسكري عن العالم السياسي. لكن ثمة حاجة لإدارة ناجعة بين العالمين كي يوجه تفعيل القوة العسكرية بالشكل الأمثل لتحقيق الهدف السياسي. في إسرائيل والولايات المتحدة ودول غربية أخرى تحاول الجيوش في الفترة الأخيرة توسيع النظرية العسكرية وأنماط عمل القيادات العليا لتشمل البقعة السياسية. ويحاول العالم العسكري، بواسطة نظريات من قبيل «نظرية التفعيل» الإسرائيلية، بناء جسور مع العالم السياسي و«تربيته» على العمل بموجب منهجية منظمة وتعليمات واضحة، وتحديد مسبق لوضعيات النهاية وما إلى ذلك.

هذا التوجه لم يحرز نجاحا كبيرا، ويعود ذلك من بين أشياء أخرى إلى قلة استعداد المستوى السياسي للعمل بموجب طرق عمل ملزمة، و«ساعة قتال» عسكرية وما شابه. أحيانا يكون الأمر أو التوجيه السياسي للجيش تعبيرا عن تسوية بين قوى سياسية مختلفة، مما يبقي غموضا في الصياغة، وأحيانا يكون المستوى السياسي معنيا بالإبقاء على خيارات مفتوحة من دون الالتزام بخط معين. هذه المصاعب في الإدارة والتنسيق بين العالمين العسكري والسياسي تساهم في غير مرة في عدم وضوح الإنجاز السياسي المطلوب، وبالضرورة في عدم تحقيقه.

وكما قلنا فإن الحرب هي في المقام الأول ظاهرة سياسية، وليس عسكرية (على الأقل في الحرب المحدودة وفي الحوار المسلح، خلافا لحرب الإبادة الشاملة). ولذا فإن القوة العسكرية ما هي إلا أداة أخرى في يد السياسي. والسياسي، مثل المايسترو في أوركسترا، يجب أن يستخدم الآلات- الأدوات- الموجودة تحت تصرفه (عسكرية، دبلوماسية، إعلامية وغيرها) بغية خلق التناغم أو «النغمة» المتكاملة وتحقيق النتيجة السياسية المرجوة.

إن حكومة أيهود أولمرت تصرفت في حرب العام ٢٠٠٦ إلى حد بعيد كـ«زبون» للجيش، حيث طلبت «بضاعة» معينة، وانتظرت من الجيش توفيرها. ولم ير رئيس الحكومة (أولمرت) في نفسه سياسيا ورجلا عسكريا يدير الحرب، وكرر في عدد كبير ممن المناسبات أنه صادق على كل خطوة اقترحها الجيش، وهذا وصف لمن لا يفهم منصبه أو دوره بشكل يلزم بالعمل بصورة فعالة من أجل تصميم وقيادة الحرب. وفي الواقع من الصعب الإشارة إلى فكرة سياسية مركزية بشأن كيفية تحقيق النتيجة السياسية المطلوبة في حرب لبنان الثانية (باستثناء التوجيه السلبي بالامتناع عن مهاجمة لبنان والحرب مع سورية). وقد وجهت الحكومة الجيش نحو إيجاد واقع أفضل، بدون أن تبين ما هي الخطوة السياسية التي ستثمر عن هذه النتيجة وكيف ستساعد الخطوة العسكرية في دفع الخطوة السياسية ذاتها، وبدون قيادة أو مشاركة في إستراتيجيا عسكرية سياسية مدمجة.

خلافا لحرب لبنان الثانية، فإنه في عملية «الرصاص المصبوب» كان تدخل حكومة أولمرت في الخطوات العسكرية مكثفا لكنه لم يكن تدخلا سليما: عرض المستوى العسكري أمام الحكومة خططا عملية مختلفة وطلب منه أن يفاضل بينها. وقد عملت الحكومة أشبه بقائد ميداني أعلى، بدون أن يتحمل أي مستوى عبء الإدارة الإستراتيجية. وكما حصل في ٢٠٠٦، لم تبين الحكومة في ٢٠٠٨ أيضا بصورة كافية ما هي الفكرة السياسية للحرب، والتي ستؤدي إلى تحقيق الهدف السياسي (الذي لم يجر تحديده أيضا)، ولم توفر للجيش بشكل كاف تعليمات أو خطوط موجهة ولم تعزف تقريبا بآلات إضافية (هذا ما يستدل من فشل الحكومة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠). لقد بينت عملية «الرصاص المصبوب» كامل الصعوبة الأدائية في المستويات الأعلى من المستوى الميداني. فالحكومة تفتقر للأدوات اللازمة لإدارة الحرب، وتواجه صعوبة في التعمق في فهم العمليات والسيرورات المركبة المتعلقة بالنواحي التنظيمية، وهي بشكل عام تنأى بنفسها عن العمليات القيادية المعمقة.

من الصعب تعيين الحدود الدقيقة بين الجهد السياسي والجهد العسكري، ولكن حينما يفهم رجل السياسة الشريحة العليا (السياسية) فإنه قد يشخص هذه الحدود بشكل أفضل.

البحث عن «الكأس المقدس»

هناك تناقض بنيوي بين واجب الإقرار بقيود القوة والممكن وبين حقيقة أن هدف العملية العسكرية هو سياسي بصورة دائمة تقريبا، وبين العملية العسكرية غير المبنية من أجل تحقيق إنجاز سياسي، والتي تكون أحيانا عديمة الغاية والمبرر. هذا التناقض غير قابل للحل.

النظرية الأمنية التي صاغها بن غوريون قضت بأن عدم التناظر بين العرب وإسرائيل في الحجم (المساحة) والدعم الدولي يجعل إسرائيل قادرة على إزالة تهديدات عسكرية وبالتالي منع التغيير بوسائل القوة، لكنها (إسرائيل) لن تتمكن من فرض التغيير بواسطة القوة. وحسب وجهة نظره فإن إستراتيجيا الحرب هي دفاعية دائما، وإن كان تعبير «إستراتيجيا مانعة» ملائما أكثر ربما، إذ من المحتمل أن تنشأ حاجة لتوجهات هجومية بغية الحؤول دون تغييرات غير مرغوبة في أراضي العدو (مثلا إغلاق مضائق تيران في وجه حركة الملاحة، دخول جيش أجنبي إلى الأردن أو سيطرة منظمات إرهابية على أجزاء من لبنان). وقد امتنعت إسرائيل في معظم الحالات من وضع أهداف سياسية طموحة لحروبها، ومغيرة للواقع، ولم يجر في بعض الحروب تحديد الرغبة السياسية بصورة كافية، أو لم تحل إشكالية العلاقة بين النشاط العسكري والنشاط السياسي.

لقد كان التوجه البنغوريوني صحيحا عندما وقفت إسرائيل في مواجهة ائتلاف جيوش عربية تقليدية، ولكن هذا التوجه أصبح بمرور الزمن يواجه تحديات. فتعاظم إسرائيل وصراعاتها في مواجهة أعداء غير دولانيين يخلقان إغراء نحو محاولة فرض تغيير بوسائل القوة العسكرية. في الجانب الإيجابي، صحيح أن عملية «السور الواقي» لم تتمخض عن «سلام أفضل» حسب شروطنا، ولم تتمخض أيضا عن إستراتيجيا خروج، لكنها غيرت الواقع وأزالت تهديد الإرهاب من الضفة الغربية وخلقت استقرارا مستمرا (بالمعنى العسكري على الأقل). لكن الزعامة تضع أحيانا أهدافا غير واقعية، مثل التوقع في حرب ٢٠٠٦ أن يكف حزب الله عن كونه لاعبا مسلحا في النظام اللبناني، وأن تدفع حكومة لبنان نحو فرض سلطتها على الجنوب.

إن إسرائيل تقف حاليا في مواجهة تهديدات لن تتحول اجتياحا أو غزوا لها، وإنما قد تسفر عن معارك مركبة تشمل دمجًا بين الإرهاب والاستنزاف بواسطة الصواريخ وبين الرواية والشرعية، مع حدود تزداد ضبابية بين العسكري والسياسي والعام. وفي هذه السيناريوهات المحتملة لا يمكن تقريبا إزالة التهديد بوسائل مباشرة، كما أنه من الصعب تحديد مهمة عسكرية بحتة ومطلقة من قبيل الدفاع عن حدود الدولة.

[ترجمة: س. عياش]

(*) باحث في (معهد دراسات الأمن القومي) في جامعة تل أبيب، وضابط احتياط في شعبة التخطيط في سلاح الجو الإسرائيلي.

(المصدر: نشرة [جيش واستراتيجيا] التي تصدر عن (معهد دراسات الأمن القومي)، عدد تشرين الأول ٢٠١٠).

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

كابوس العلمانيين اليهود في إسرائيل: الحريديم والعرب سيتحولون إلى أغلبية خلال ٣٠ عاماً!

أوساط أكاديمية واقتصادية: «إسرائيل لا يمكنها أن تسمح لنفسها بأن تتحول إلى دولة عالم ثالث لأنه في هذه الحالة لن تتمكن من البقاء»!

إنه كابوس العلمانيين اليهود في إسرائيل: خلال ٣٠ عاما سيتحول الحريديم (اليهود المتزمتون دينيا) والعرب إلى أغلبية. ويعتبر العلمانيون أن وضعا كهذا لن يؤدي إلى تخلف إسرائيل وانضمامها إلى العالم الثالث فحسب، وإنما سيؤدي أيضًا إلى القضاء عليها وإلى نهاية مشروع الدولة. ويحاول خبراء الاقتصاد والاجتماع وضع الحلول لمنع تحقق نبوءة الإحصائيات العلمية. كذلك فإن الجيش يضع مخططات تجنيد جديدة تتلاءم مع التحولات في المجتمع الإسرائيلي، القادمة لا محالة، في أعقاب انهيار نظرية «جيش الشعب». وحذرت تقارير إسرائيلية من أنه بعد ثلاثين عاما ستسود في إسرائيل «الأكمام الطويلة بدلا من البيكيني، والذهاب إلى الكنس [ليلة السبت] بدلا من النوادي الليلية، وسيحل الـ'شابيس' [أي غطاء الرأس الذي تضعه المرأة اليهودية المتدينة] والحجاب محل الطاقية العسكرية» (يديعوت أحرونوت – ٢٩,١٠,٢٠١٠).

وبهدف استشراف الصورة الديمغرافية في إسرائيل بعد ثلاثين عاما، جمع رئيس معهد «طاوب» للدراسات السياسية والاجتماعية في إسرائيل والخبير الاقتصادي، البروفسور دان بن دافيد، معطيات وإحصائيات توصل من خلالها إلى أنه في العام ٢٠٤٠ سيكون ٧٨٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية من الحريديم والعرب، و١٤٪ علمانيين. وأضاف الباحث أن هذا الوضع يعني وجود أغلبية عربية – حريدية أصولية تفتقر لمؤهلات مهنية، وأن الـ ١٤٪ العلمانيين سيعملون على إعالة أولاد الأغلبية. وهو يشير بذلك إلى الحريديم، الذين بغالبيتهم لا يعملون ولا يمارسون مهنا وإنما يقضون الأوقات في دراسة التوراة ويحصلون على ميزانيات ومخصصات من الدولة في إطار ما يسمى بـ «توراتهم حرفتهم».

لكن بن دافيد يعتقد أن «هذا الوضع لن يتحقق، لأنه لا يمكن البقاء في هكذا وضع. وإذا كان لهؤلاء الأولاد [الحريديم] عادات العمل كالتي لدى ذويهم، فإن المشروع سيتوقف عن الوجود، إذ لا يوجد جهاز بإمكانه تمويل استمرار الوضع الحالي. وإذا لم نتدارك أمرنا ونغير الوضع اليوم، فإن الـ ١٤٪ لن يبقوا هنا».

الفقر يتعمق والتعليم يتراجع

وعقب رئيس اتحاد الصناعيين السابق، دوف لاوتمان، وهو رئيس حركة «كل شيء تعليم»، على إحصائيات بن دافيد بالقول إن «هذا ليس تنبؤا وإنما حقيقة. فإذا كان هناك اليوم ٢٠٪ من أولاد إسرائيل [الحريديم] في سن ١٨ عاما لم يتعلموا اللغة الانكليزية والعلوم والحساب في حياتهم، وبعد عشرين عاما ستصبح نسبتهم ٣٥٪، فإنه ستحدث هنا أزمة كبيرة جدا في مجال التشغيل، وسيكون انخفاض في مستوى الحياة والدخل العام واستثمارات الحكومة في الجمهور. ونحن اليوم في المكان الأول في معدلات الفقر وفي المكان الأخير في مستوى التعليم قياسا بالعالم الغربي. وإذا استمر هذا الأمر واتسعت الفجوات، فلن نكون جزءا منه. وفيما عدا الجانب الاقتصادي، فإن هذا سيشوش كل مركبات المجتمع الإسرائيلي. فالفن المعاصر والمسرح والموسيقى ليسوا جزءا من رصيد هؤلاء الأشخاص. وحتى أمن دولة إسرائيل يواجه خطرا. قد يبدو هذا كلاما أجوف، لكن هذه هي الحقيقة بعينها».

وحاول عالم الرياضيات والرئيس السابق للجامعة العبرية في القدس، البروفسور مناحيم ماغيدور، تقدير انعكاسات التحولات الديمغرافية المتوقعة على مجال التعليم في إسرائيل. وقال إن «المشكلة هي أن قسما كبيرا من السكان لا يساهم في البنية التحتية للمجتمع. وحتى لو افترضنا أنهم [الحريديم] يشاركون فعلا في الاقتصاد بصورة ما، فإن هذا لا يحدث في مهن ووظائف تتطلب تعليما وذكاء أكبر، مثل الأكاديميين والأطباء والطيارين والمهندسين وضباط الجيش والشرطة. فنحن بحاجة إليهم أكثر من حاجتنا إلى المحامين، وهو التوجه الأكاديمي الذي يميل إليه الحريديم اليوم. ويوجد هنا قسم كبير للغاية من المجتمع الذي يملك مؤهلات، وفي اللحظة التي يخرجونه من المشاركة في مهن البنية التحتية [للمجتمع]، فإنه يتم تقليص مخزون الأشخاص المتوفر في المجتمع بشكل كبير. وهذا، بكل تأكيد، يلحق ضررا بنوعية المجتمع، وأنا أوافق على أن دولة إسرائيل لا يمكنها أن تسمح لنفسها بأن تتحول إلى دولة عالم ثالث، لأنه في هذه الحالة لن نتمكن من البقاء. وهذه مشكلة خطيرة، قد تؤدي بعد عشرة أو عشرين أو ثلاثين عاما إلى انهيار دولة إسرائيل. لكن من خلال تغيير في السياسة، وليس بشكل دراماتيكي كبير، بالإمكان تغيير هذه العملية».

ورأى ماغيدور أن خفض مخصصات الأطفال والضرائب خلال فترة تولي بنيامين نتنياهو وزارة المالية في حكومة أريئيل شارون الثانية، بين الأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥، أحدث ضغطا لدى الحريديم دفعهم إلى الخروج إلى العمل ودراسة مواضيع معينة في الجامعات. وقال إن «هناك تزايدا متواصلا في نسبة السكان الحريديم، وخصوصا في جهاز التعليم الحريدي، وأنا أنسب هذا إلى الزيادة الحاصلة في جهاز التعليم التابع لحركة شاس [الحريدية الشرقية]. لكن هذا يعني أنه ليس بالضرورة أن عليهم أن يكونوا خارج النشاط الاجتماعي العادي. وإذا كانت هناك محفزات للعمل، سنجد أن الحريدية لن تمنع شخصا من أن يكون طبيبا أو مهندسا، تماما مثلما نرى في نيويورك حريديم في الجامعات، مع ذقونهم وباروكاتهن [للنساء] وما شابه. فليس صدفة أن الرابي من لوفافيتس [الزعيم الروحي لحركة «حباد» الحريدية المتشددة] كان مهندسا».

من جانبها، كانت رئيس جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور ريفكا كارمي، أقل تشاؤما، وقالت إنه «إذا بقينا بعد ثلاثة عقود مع الـ ١٤٪ فقط من مجموعة معينة [أي العلمانيين] وعلى فرض أنها تمثل بالضبط المجموعة اليوم، والحريديم والعرب سيبقون تماما مثلما هم اليوم، فإننا موجودون على ما يبدو في نهاية العالم. لكني لا أؤمن بأنه لا يحدث أي شيء باستثناء الديمغرافية. فهذا سطحي جدا. وخلال الثلاثين عاما ستحدث أمور لدى هذه الجماهير. وبرأيي فإننا نتجه نحو عملية زيادة مشاركة الحريديم في دائرة العمل. وإذا حدث هذا، ربما ستتكاثر هذه المجموعة السكانية بوتيرة مختلفة، فرغم كل شيء ثمة علاقة بين كمية الأولاد وبين الثقافة والعمل، وستجري فيها تغيرات ثقافية. ومن جهة ثانية فإنه إذا تم إقرار قانون طلاب المعاهد الدينية [الذي يعفي هؤلاء الطلاب من الخدمة العسكرية والعمل ويمنحهم ميزانيات] فإن الوضع سيكون سيئا للغاية. وعلى كل حال فإني لست خائفة من الديمغرافية. أنا خائفة من نتائج عدم الاستثمار المناسب، في العقد الأخير، في التعليم والأكاديميا».

دولة إكراه دينية

يعبر العلمانيون اليهود عن هلعهم الشديد لدى الحديث عن «دولة شريعة»، ويرون أنها ستكون دولة إكراه دينية. وفي هذا السياق، قال الدكتور زئيف داغاني، مدير «غيمنيسيا هرتسليا» في تل أبيب وهي واحدة من أهم المدارس الثانوية في إسرائيل: «إنني أخاف من التفكير في كيف سيبدو اليوم التالي» بعد أن يصبح الحريديم أكثرية والعلمانيون أقلية. وأضاف أنه عندها «سيكون أول شيء يحدث، بالتأكيد، هو الفصل بين الرجال والنساء في الحافلات [مثلما هو حاصل اليوم في الحافلات في أحياء الحريديم في القدس]. وبعد ذلك سيتم منع فتح حوانيت لا تخضع للرقابة [من جانب الحاخامات]، وسوف تسن الدولة قوانين لا تسمح لي بتناول طعام ليس حلالا، ويمنعون عني حرية الحركة ونصوصا معينة وستتم إعادة كتابة التاريخ. ونحن، أنا، والأشخاص الأحرار، سنكون أقلية هنا. ولن يكون هناك مجال واحد لا يتضمن روح الأصولية. الحكم سيكون دينيا. جهاز التعليم سيكون غير متسامح للغاية وسيتنكر للأفكار العالمية وسيلغي الآخر. فقد سمعنا الحاخام عوفاديا يوسيف يقول إن الغرباء ولدوا من أجل أن يخدمونا. وعندها لن تكون هذه الأفكار له وحده وإنما ستصبح شيئا يعلموننا إياه».

ورأى رئيس «معهد شالوم هرطمان» في القدس، الحاخام الدكتور دانيال هرطمان، إن «هذه ستكون دولة شريعة. فاليهودية الحريدية تستعرض موقفا سياسيا دينيا، ومن يلتزم بالقيم الديمقراطية لا يمكنه أن يعيش معها. هل سيكون هذا نظاما ديمقراطيا؟ هل سيكون للعرب الحق بالتصويت؟ هل ستكون هناك حرية دينية لكل من لا يتفق مع طريقهم؟ من ستكون الجهة التي تصدر الأحكام، الحاخامية أم المحكمة؟ هل سيبقى الكنيست أم لا؟ وما الذي سيحدث هنا في أيام السبت؟ بالتأكيد لن تكون هناك أماكن للترفيه. لا أريد أن أخيف، لكن دولة الشريعة ليست دولة ديمقراطية. إنها دولة مختلفة. وأنا مقتنع بأن الجميع سيتدارك الأمر قبل حدوث هذا، لكن من الجائز أني أوهم نفسي بسبب شدة محبتي لهذه الدولة».

وأضاف هرطمان أنه «من الواضح أنه عندما نصل إلى وضع يكون فيه معظم المواطنين اليهود في إسرائيل غير ملتزمين بدولة يهودية وديمقراطية معا، وتستند على قيم ليبرالية، فإن هذه ستكون دولة أخرى. وستتوقف عن كونها البيت القومي للشعب اليهودي، لأن الشعب اليهودي في أنحاء العالم ليبرالي بغالبيته، ولن تكون له علاقة ومكان في هذه الدولة. وإذا كانت الإحصائيات صحيحة فإن دولة إسرائيل ستتوقف عن الوجود. وأعتقد أن الحريديم يخشون من ذلك ليس أقل من العلمانيين، وربما حتى أكثر. وبصورة تاريخية فإن المجموعة الحريدية نجحت في البقاء طالما أنها أقلية. ولم يكن أبدا هناك وضع يشكل فيه الجمهور الحريدي أغلبية خارج الغيتو ومسؤول عن الجميع. وهم بحاجة إلى أغلبية علمانية لكي يتمكنوا من أن يكونوا حريديم، ولحدود واضحة جدا بينهم وبين العالم الخارجي، لأنه عندما لا تكون هناك حدود كهذه، تحدث أمور مثل الانصهار [في المجتمعات غير اليهودية]. وبالإمكان الانفصال عن العصرنة فقط عندما تكون أقلية. وهم مستعدون لأن يكونوا أغلبية فقط في حالة الخلاص، لكننا لسنا هناك، وفي عالم ليس عالم الخلاص هم غير جاهزين وغير مستعدين لأن يكونوا أغلبية، وهم يخافون خوفا مرعبا من ارتباط أفراد مجتمعهم بالجمهور العام الإسرائيلي».

وقال البروفسور بن دافيد إنه بدأ «يحفر» في المعطيات المتوفرة لديه حول النمو الطبيعي لدى الحريديم والعرب، وذهل من النتائج التي توصل إليها. وأضاف أن «النتائج فاجأتني أنا أيضا، رغم أني أعمل على هذا الموضوع منذ عشرة أعوام. فجميعنا يعرف عناوين الفقر – عدم المساواة – النمو الاقتصادي – التشغيل – العرب – الحريديم، لكن ما اتضح أمامي هو قوة التغيرات ووتيرتها السريعة. فقد كان واضحا لنا دائما أن ثمة نقطة لا عودة، لكنها كانت بعيدة ووراء جبال الظلام. والآن لم تعد بعيدة. وهناك أمور يكون الجدول الزمني لمعالجتها قصيرا جدا».

ويعتقد بن دافيد، الذي يحذر الجمهور والقيادة الإسرائيلية من عواقب المعطيات التي خلص إليها، أن دولة مع أغلبية حريدية وعربية وأقلية يهودية علمانية لا يمكن أن تعيش. وشدد على أنه «ليس لدينا خيار أن نكون دولة عالم ثالث صغيرة. وإسرائيل من دون خَبَراتها لا يمكن أن تبقى. وإسرائيل كدولة عالم ثالث هي نهاية كل المشروع».

تحولات لدى الحريديم

لا يؤيد جميع الذين يتعاملون مع المجتمع الحريدي أقوال وتحذيرات بن دافيد. وهناك من يشير إلى تحولات جارية في المجتمع الحريدي. وبين هؤلاء الدكتور نيري هوروفيتس، الذي يعمل في شركة تقدم الاستشارة إلى الوزارات في موضوع التعليم الحريدي. وقال هوروفيتس إنه «على الرغم من أن الحريديم يتزايدون، لكنهم سيمرون في عملية اندماج داخل المؤسسة العامة. وهناك هيئات حققت نجاحا كبيرا في هذا الاتجاه، وفي وزارة الرفاه ومجال التشغيل، مثلا، تطورت خدمات تستجيب لاحتياجات الجمهور الحريدي. وحتى الطائفة الحريدية [التي تعتبر أكثر مجموعة متشددة بين الحريديم] تتعاون مع جهاز الرفاه... ومن يسير بصورة تدريجية ووفقا لاحتياجات المجتمع الحريدي، وبهدوء واتفاق كامل ويتنازل عن هندسة واسعة النطاق لهذا المجتمع، بإمكانه أن يحقق نتائج».

واعتبر هوروفيتس أن التعليم هو المجال الوحيد الذي لم يحدث فيه تقدم، وذلك بسبب ما يصفه بإصرار السلطات على السير في طريق معينة لا تتناسب مع العالم الحريدي. وأضاف أن الخطوة المقبلة هي إدخال مواضيع علمية للمدارس التلمودية التوراتية، وهي المدارس الحريدية الموازية للمدارس الابتدائية. وأشار إلى أن هذا الأمر يستغرق وقتا ويتطلب صبرا. وفي المقابل دعا هوروفيتس إلى التنازل عن إجراء تغييرات في المدارس الحريدية الثانوية، التي تسمى «ييشيفا صغرى»، لأن «هذا هو المكان الأكثر حساسية في العالم الحريدي، والمبادرة إلى إجراء تغييرات فيه لن تنجح. وهذا يعني أنه لا يوجد بجروت [أي شهادة توجيهي]». وهو يقترح إقامة برامج تحضيرية جامعية لاستيعاب الشبان الحريديم في الجامعات.

وقال هوروفيتس إن «من يريد المناكفة السياسية بإمكانه أن يصر على موقفه. لكن من يأخذ الأمور على محمل الجد، فإن هذه هي الطريق الوحيدة وسوف تستغرق وقتا. وإذا كانت دولة إسرائيل سخية وحكيمة وتفكر بصورة تدريجية وتتنازل عن فكرة هندسة الحريديم، فإنه ستحقق النتائج المرجوة لهم ولها. وتكرار اللازمة ضد الحريديم والديمغرافية تؤدي إلى انغلاق الجمهور الحريدي الذي يخاف من الخروج إلى العالم الذي يتطلع إلى اجتثاث هويته الخاصة. ولكن هناك أيضا يعرفون أن العالم القديم لا يمكنه تزويدهم باحتياجات العالم المعاصر. فمن الصعب جدا أن يكون المرء حريديا اليوم، والناس لا ترى هذا».

طلاب إحدى المدارس الحريدية في إسرائيل: التعليم الذي يتلقونه يكاد يكون منحصرًا في التوراة ولا يشمل مواضيع مثل اللغة الانكليزية والعلوم والحساب!

وتفيد المعطيات بأن هناك قرابة خمسة آلاف طالب جامعي حريدي. ويعتبر التوجه إلى التعليم الجامعي بمثابة كسر حاجز نفسي قديم بالنسبة للحريديم، ولذلك فإن هذا يعتبر تطورا على الرغم من أن عددهم قليل قياسا بعدد الطلاب الجامعيين في إسرائيل. وفيما يتمنى العلمانيون انخفاض نسبة الولادة بين الحريديم، إلا إن التقارير تشير إلى بداية تغيير في المجتمع الحريدي باتجاه الحياة المعاصرة. وبدأ يوجد حاخامات يوافقون على أن تتوقف المرأة الحريدية العاملة عن الإنجاب لعام واحدة أو حتى لعدة أعوام.

«الشرخ الكبير».. في الجيش

تدل الإحصائيات على أن ٦٠٪ من أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل في العام ٢٠٢٠ لن يخدموا في الجيش. وكتب المحلل العسكري في يديعوت أحرونوت، أليكس فيشمان، أن نظرية «جيش الشعب» قد انهارت. ويؤكد على ذلك قائد شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، اللواء آفي زامير، بقوله إن «الوضع اليوم هو أنه ٤٧٪ فقط من الرجال اليهود في سن ما بين ١٨ عاما و٤٠ عاما هم في الخدمة العسكرية النظامية الإلزامية أو الدائمة أو الاحتياط. وجميع الباقين، أي أكثر من نصف الرجال، غير موجودين بالنسبة للجيش».

وأضاف زامير أنه «يجب أن يكون واضحا أنه إذا كانت نسبة تلاميذ الصف الأول الابتدائي في جهاز التعليم الحريدي، في العام ٢٠١٠، هي ٢٧٪ من مجمل التلاميذ في جهاز التعليم العبري، فإن هذه النسبة تقريبا لن تصل إلى الخدمة النظامية في العام ٢٠٢٠. وأبناء الأقليات [أي العرب] سيشكلون ما يقارب ثلث أبناء سن ١٨ عاما في الدولة. وفي حال جمع الأقليات زائد الحريديم زائد نسبة صغيرة من السكان الذين لا يتجندون للجيش لأسباب أخرى، يصبح لديك ٦٠٪ لا يشاركون في صناعة الأمن أو لا يقومون بمساهمة تطوعية أخرى للمجتمع».

وتشير المعطيات المتعلقة بالوضع اليوم إلى أن كل رجل يهودي ثالث أو رابع حتى سن الأربعين عاما مسجل بالخدمة العسكرية الاحتياطية. لكن هذا لا يعني أنه يتم استدعاؤه إلى الخدمة الاحتياطية. كذلك فإن الجيش يجند في كل عام ربع قوات الاحتياط، وغالبا ما يؤدي خدمة الاحتياط الربع نفسه. ورغم التراجع في الإقبال على الخدمة العسكرية، قال زامير إن «أكثر ما يقلقني، وأنا لا أعرف متى سيحدث هذا، هو الشرخ الكبير، أي اليوم الذي سنكتشف فيه، في صفوف أولئك الذين يؤدون الخدمة النظامية والاحتياطية، عدم الاستعداد للذهاب إلى الوحدات القتالية وعدم الرغبة في الذهاب إلى مقر قيادة الجبهات العسكرية. هذا أكثر موضوع مصيري، لأن جودة قيادة الجبهات، وخصوصا فيما يتعلق بالمراتب الصغيرة، هي العمود الفقري للقوة العسكرية».

وقال القائد السابق لدائرة علوم السلوكيات في الجيش الإسرائيلي، العقيد في الاحتياط إيال أفراتي، إن «'جيش الشعب' كان دائما مصطلحا غير دقيق. وكانت هناك مجموعات سكانية بأكملها تبتعد عن الخدمة العسكرية. وتهرب الكثيرون من الملزمين بالخدمة منها بصور مختلفة، وقسم كبير آخر اختار الخدمة في وحدات غير قتالية. ولو أن القانون لم ينص على الخدمة في الجيش، ولولا العمل الدؤوب للشرطة العسكرية، لكانت نسبة المجندين أقل بكثير».

وأضاف أفراتي أن «الواقع تغير خلال الأعوام الاثنين والستين الفائتة. ولم يعد يعتبر التهديد الأمني خطرا وجوديا، وفي موازاة ذلك حدثت تغيرات. وأول من تضرر كان جيش الاحتياط، الذي اضطر إلى تغيير الشعار من 'كل الشعب جيش' إلى 'الجيدين للاحتياط'، من أجل تشجيع الأقلية المستعدة للامتثال عند دعوتها إلى الخدمة. كذلك تضرر جيش الخدمة الدائمة، ويتوقع أن يتضرر أكثر في المستقبل. والضغوط الاجتماعية لا تسمح بخدمة قصيرة الأمد في وظيفة إدارية، مع تقاعد يكلف ميزانية عالية، والجيش الإسرائيلي سيواجه صعوبة في تشغيل أفراد الخدمة الدائمة. وفي المقابل فإن الخدمة الإلزامية هي الأكثر استقرارا، بسبب السن الصغير للمجندين، وبالأساس بسبب القانون. ولا يوجد نقص في المحاربين اليوم، لكن الجيش النظامي لم يعد مطابقا لأسطورة 'جيش الشعب'».

من جانبه اعتبر زامير أن «علينا الوصول إلى واقع يشارك فيه كل فتى في المجهود الوطني – الاجتماعي. وإذا لم يكن بالإمكان تجنيد كل عرب إسرائيل والحريديم، فإنه ما زال بالإمكان جعلهم يؤدون خدمة اجتماعية – وطنية».

وأشار إلى أن مخططات الجيش المستقبلية لا تتحدث عن زيادة عدد الجنود، لكن من أجل الحفاظ على ما هو موجود تم بناء سلسلة من الموانع، التي تكلف ميزانيات طائلة، وغايتها جذب الشرائح السكانية التي تعتبر ضعيفة وتوجيهها إلى خدمة هامة. وبين هذه الخطط تلك التي تتعلق بدفع شبان يهود من دول عديدة في العالم إلى الهجرة إلى إسرائيل للانخراط في الخدمة العسكرية. ويوجد في الجيش الإسرائيلي قرابة ٥٦٠٠ جندي كهذا، ٨٠٪ منهم هاجروا من دول الاتحاد السوفييتي السابق. كذلك هناك خطة معروفة باسم «شبيبة رفول»، نسبة إلى رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق رفائيل ايتان، الذي عمل على تجنيد شبان يهود لديهم سوابق جنائية. ووفقا لزامير فإنه لا أحد يجرؤ اليوم على إلغاء هذه الخطة، مثلما كان التفكير في السنوات الماضية. وينضم ٨٠٠ شاب إلى الجيش الإسرائيلي في إطار هذه الخطة، ٨٠٪ منهم من أصحاب السوابق الجنائية.

وتقضي خطة أخرى بدعم قسم من الجنود اقتصاديا. ويوجد في الجيش اليوم ٦٥ ألف جندي نظامي يحصلون على مساعدات اقتصادية. ويتم منح هذه المساعدة بواسطة الرواتب والقروض وتمويل حلول سكن وتوزيع بطاقات شراء في الأعياد ومنح غذاء وما شابه.

الصهيونية إلى أين؟

في نهاية المطاف، تدور في إسرائيل صراعات عديدة بين ثقافات متعددة. ويتساءل الإسرائيليون حول احتمالات إسرائيل بالبقاء في المستقبل كدولة «ديمقراطية وغربية». وقال المحاضر في قسم الإدارة والسياسة العامة في كلية «سابير» في مدينة سديروت، الدكتور عيدو نيفو، إن «الحركة الصهيونية حاولت القيام بثورة ليس فقط في الناحية القومية، وإنما بإحداث تغيير مطلق في كافة نواحي الحياة. والدولة التي وصفها [واضع فكرة «دولة اليهود» ثيودور] هرتسل في كتبه هي دولة أوروبية وعصرية للغاية في كل جوانبها، بحيث أن كل من يريد أن يكون متدينا بإمكانه القيام بذلك في الكنيس. وكان مفهوم الـ ٦٥٠ ألفا الذين أقاموا الدولة مبنيا على قيم عالمية، وأن نكون مثل جميع الشعوب، وهو أساس نبعت منه أمور مثل الأكاديميا والجهاز القضائي والمفهوم الديمقراطي. لقد أرادوا [أن يكونوا مثل] لندن وباريس والمهاجرين من ألمانيا وبعد ذلك أرادوا أن يكونوا مثل الولايات المتحدة».

وأضاف نيفو أن «جزءا من هذه الأمور مرّ بتغير كبير جدا، لكن ذلك لم يشمل تلك القيم العصرية. ومحاولة زرعهم في بوتقة صهر لم تنجح لأسباب عديدة. واليوم بإمكاني أن أرى إسرائيل تتحول إلى مجتمع لا تقوده النزعة العصرية. وهكذا هي الأمور في قسم من البلدات في الجنوب. فبلدة نتيفوت هي مركز ثقافي يشمل هجرة إيجابية، وهي مدينة ناجحة جدا. وعندما ننظر إلى إيران أو نحاول أن نفهم ما الذي يدفع الناس إلى المضي مع الطالبان في أفغانستان، فإن التفسير هو أن الحياة العصرية فشلت في هذه الأماكن، والدين هو المكان الوحيد الذي بإمكانه توفير وجهة وعرضا ماديا. وهذا لا يعني أن المكانة الاقتصادية تغيرت، لكن هذا يمنح شعورا أفضل، إلى جانب الشعور بأنك في الجانب المنتصر، المتزايد والمنتشر. وفي إسرائيل هناك ثقافة ثانوية يقف الدين في مركزها».

ولا يرى نيفو أن التغيير الاجتماعي نابع من زيادة حجم مجموعة سكانية معينة، وإنما من تغيرات لدى جميع المجموعات السكانية الموجودة. وقال في هذا السياق إن «النسبة بين المتدينين اليهود والحريديم انقلبت. ففي الماضي كان هناك ثلث حريديم مقابل ثلثين متدينين. اليوم انقلبت النسب. كذلك فإن الكثيرين من المتدينين يصوتون اليوم لحزب شاس، كجزء من ثقافة ثانوية لا تنتمي إلى الصهيونية العلمانية العصرية. وكمية الأشخاص الذين لا يرون أنفسهم شركاء في الفكرة الصهيونية ازدادت. كذلك فإنه داخل الجمهور الصهيوني – الديني [الذين ينتمي معظم المستوطنين إليه] توجد فئات كبيرة جدا لا ترى نفسها شريكة في منظومة القيم الديمقراطية الغربية».

وأورد نيفو مثالا على ذلك بالقول إن «الحاخام إسحاق بيرتس، أحد مؤسسي حزب شاس، قال إن المرأة التي تبارك على الشموع في يوم السبت تساوي أكثر من ألف بروفسور يقولون لكم إن أصلكم من القرد. وعدد الأشخاص الآن الذين يرون بهذه الجملة على أنها منظومة قيم هم شركاء فيها، يتزايد. ولأسفي فإنه بإمكاني تخيل وضع يتحول فيه هذا العدد إلى أغلبية».

منبر المشهد

هل أعاد غولدستون رسم الحدود بين اليسار واليمين في إسرائيل؟

بقلم: عصمت منصور
[سجن أوهلي كيدار]

تحية فلسطينية صادقة إلى جميع الزملاء في مركز مدار، وأتمنى لكم دوام التفوق والتقدم وبعد،

يشرفني أن أكتب لكم راجيا أن يساهم ذلك في خلق التواصل بيننا، والذي يتيح لي أن اعبر عن شديد تقديري لكل الجهد الذي تبذلونه في إغناء جانب مهم من حياتنا الثقافية والسياسية والفكرية عبر الإضاءة والنقل والنقد لكل ما يصدر داخل إسرائيل وبهم المواطن والسياسي والمثقف العربي والفلسطيني بما يخلق ويعزز وعيا بالطرف الآخر، وهذا جهد يستحق الالتفات والاهتمام والتقدير.

وإن كنت لسوء حظي لا أحظى بقراءة إصداراتكم في السنتين الأخيرتين بسبب تضييق مديرية السجون ومنعها إدخال الكتب لعلمها أنها تعادل النفس والهواء لدى الأسرى، فإن ذاكرتي زاخرة بكل ما أغنته مكتبتكم ومؤسستكم، ووعيي يدين لكم بالكثير، وهذا ما شجعني لأن أرسل بمقالتي هذه والتي حاولت أن أرصد عبرها صدى السجال الذي رافق تقرير غولدستون.

الأخوة الأعزاء في مدار، إن وجودي في الأسر منذ ١٧ عاما واحتكاكي باللغة والثقافة العبرية طور لدي هذا الاهتمام وإني لأصبو أن ألقى منكم تشجيعا إذا ما كان في مقالتي ما يستحق التشجيع، ولكم مني ومن كل إخواني ورفاقي الأسرى كل احترام وتقدير.

عصمت منصور
سجن أوهلي كيدار – بئر السبع
أيار ٢٠١٠

الحرب على غزة: قنابل فوسفورية بين المدنيين.

مدخل

(*) فيما أخذ يتأكد أن مسار أوسلو المتعثر قد وصل إلى نهايته، خصوصا بعد قمة كامب ديفيد (٢٠٠٠)، من دون أن يقود الطرفين نحو تسوية تاريخية تنهي الصراع، أخذت تتسع دائرة الشكوك في نوايا كل طرف وجديته، الأمر الذي انفجر سريعا على وقع الاتهامات المتبادلة وقاد إلى موجة عنف حصدت حياة الآلاف، وأفقدت ما عرف باليسار الصهيوني مواقعه في صنع القرار والحكم في جملة الموجات الثانوية التي حملها هذا الفشل.

بهذا السقوط لم يفقد اليسار السلطة فقط، بل إن إمكانية العودة إليه مرة أخرى تكاد تطال حدود الاستحالة، وفي عملية موازية وجد اليمين السبيل كي يستكمل زحفه البطيء والمتردد الذي بدأ مع حكومة بنيامين نتنياهو الأولى (١٩٩٦) وكي يحتل المواقع التي بقيت لزمن ليس بعيداً حكرا على تيار ما عرف بالسلام أو اليسار الصهيوني، ووجد اليمين نفسه في سدة الحكم محمولا على فشل الاتفاقات وانعدام الأمن الشخصي والعام في إسرائيل في أثناء الانتفاضة الثانية، وبدون شعوره أنه مضطر أن يجتاز تخوما أيديولوجية وسياسية ويقدم أي تنازلات لكي يحافظ على سيطرته، إذ كان يكفيه أن يضع على رأس سلم أجندته قضية الأمن ومحاربة «الإرهاب».

لكن لو بقي الأمر محصورا في هذا النطاق، ربما حينها لاعتبر استبدال الحكم دورة طبيعية لا ترقى إلى مستوى الانقلاب، فالنقلة النوعية كانت في مركزة اليمين لتياره في وسط الخريطة السياسية وقولبة خطاب اليسار على مقاسها بمظاهر وكأنها نتيجة طبيعية لفشل اتفاقات أوسلو وسقوط رهاناته التي ساهم هذا أكثر من أي طرف آخر في تأكيدها بإعلانه عدم وجود شريك للسلام وسحب من التداول حتى إمكانية تحقيق هذا السلام من خلال المفاوضات، مما فتح الباب لإعادات انتشار وانسحابات أحادية لا هدف لها سوى تعزيز وبقاء الاحتلال وقطع الطريق على الحل المرجو.

إن نقلة نوعية بهذا العيار واستبدال اليمين لمواقفه وخطابه التقليدي لم يأتيا نتيجة تحولات فكرية ومراجعة ذاتية أو حراك داخلي محض، وإن كان فرض عليه إجراء مثل هكذا مراجعة، إنما جاء تجاوبا مع متغيرات دولية وإقليمية ومحلية كبرى، لذا بقيت هذه المواقف وهذا الخطاب يراوحان مكانهما ولا يبشران بأي جديد، ولا يعدو جديد اليمين أكثر من صيغ وطروحات شكلية، فضفاضة ولفظية يصعب حسم الجدل حولها وضبط تعريفات محددة لها، بعد أن فرغت من مضمونها ومحتواها. إن مفاهيم مثل «الشرعية الدولية»، «العملية السلمية» و«إنهاء الصراع»، بات أمر فهمها يحتاج ويتطلب بحثا جديا في قاموس اليمين التاريخي وسلوكه السياسي.

المسار الذي اختطه اليمين واحتلاله الخطاب الرسمي وتحوله إلى التيار المركزي في الشارع الإسرائيلي، رافقه سقوط مدو لليسار ورموزه التاريخية عبر عنه في تخبط مواقفه عبر كل المحطات التي شهدتها المنطقة في العقد الأخير، والتي واجهها بكثير من الإبهام والبلبلة والتناقض، مما أفقده إمكانية العودة لسدة الحكم، الأمر الذي يمكن تلمسه وترجمته ليس على ضوء تراجعه المتواتر في الكنيست وتخليه عن مشروعه السياسي بل أيضًا عبر تماهيه الكلي مع اليمين مما أفقده هويته وخصوصا بعد تورطه في الحرب على الإرهاب التي كان يقضي عبرها بشكل منهجي على أي شريك مفترض للسلام.

«الحرب على الإرهاب» كان الشعار الذي وحد الشارع الإسرائيلي خلف اليمين الذي لم يطالب بأكثر من المزيد من الوقت وإعطاء الفرصة للجيش كي ينتصر، وهذا بدوره أضعف إلى أدنى مستوى الجدل المفترض حول ليس صدقية هذه «الحرب» وأخلاقيتها بل وجدواها أيضا، وإعطاء تعريف محدد واضح للعدو الشبحي الذي تحاربه.

إن الشعور بالخطر والذي ضخم لأبعاد لا يمكن تخيلها وتحوله إلى هوس جماعي وبالتالي حالة من التضامن والوطنية التي تصل لحدود الشوفينية، دفعا للالتفاف حول الرموز الوطنية الجامعة التي تضامنت تماسكا أمام خطر «هم» لتذوب في شخصية أريئيل شارون الأسطورية الحدود الفاصلة بين القوى السياسية والأيديولوجيات والخطابات، فالمهم الآن هو «نحن» أمام «هم» ليتوج كل هذا بابتداع حزب كاديما الذي قطع طريق العودة على اليسار الصهيوني وأضعف اليمين المتطرف وتمركز في قلب الإجماع الإسرائيلي الجديد.

أمام هذا النجاح الكاسح الذي حققه اليمين في احتلاله آخر معاقل اليسار الصهيوني وهيمنة خطابه وشعاراته ورؤيته للحل وحتى مفرداته وضعف اليسار وبإحجامه عن لعب أي دور نقدي أو فضح سطحية أطروحات اليمين لكي يقفل طريق عودة محتملة لليسار الذي تساوق مع اليمين جاءت نتائج الانتخابات الأخيرة في ٢٠٠٩ لتعيد رسم الخريطة الحزبية في إسرائيل وتتوج اليمين على رأس الهرم السياسي وأساس قاعدته العريضة. لكن في الوقت نفسه جاء أيضا تقرير لجنة غولدستون، التي تقصت وقائع الحرب على غزة.

الصراع الذي فجّره تقرير غولدستون

إن هذه المقالة لا تستهدف السرد التاريخي والحراك السياسي والحزبي داخل إسرائيل، وإنما تحاول أن تلقي ضوءا ما على ظاهرة برزت للعيان بعد حرب غزة أو للدقة على تداعيات هذه الحرب وأهمها تقرير غولدستون، الذي خلق حوله حالة استقطاب حادة وصراعا عكس أبعادا جديدة كامنة في المجتمع الإسرائيلي.

إن هذه الحرب التدميرية كما حرب لبنان الثانية اتسمت بأكبر قدر من الإجماع لدى فئات الشارع الإسرائيلي (باستثناء الأحزاب العربية) والتي غابت عنها أي نأمة اعتراض أو صوت انتقادي، وكانت بمثابة نقطة الذروة ليس في منطق اليمين المنغلق، بل وفي وسائله أيضا وأدواته التي يمتلكها لحل الأزمات التي تجابه دولة إسرائيل، فهو لا يملك سوى خيار الحرب والعنف، الذي لا يعادله ويفوقه أهمية ونجاعة سوى مزيد من العنف في متوالية تدميرية لا نهائية، لدرجة يصل بها هذا الاستخدام إلى طقس مقدس وعلاج سحري كفيل بحل كل المعضلات، والذي يمكن قراءته بشكل آخر أكثر تجديداً بعد قشط غلالة الوهم التي يحاول بيعها، وهو الهروب من أي حل سياسي ورؤية الواقع كما هو.

هذه الحلول الدموية كذبتها التجربة ولم تساهم في استجلاب حلول تاريخية، وهذا ما اضطر اليمين لمواجهته في إسرائيل، الذي وجد نفسه أمام نفس السؤال: وماذا بعد؟ بما يذكر بالفترة التي سبقت أوسلو لا لشيء سوى لأن وصفته الجامدة تفتقد لعنصر أساسي لا يمكن له أن يتعامى عنه، وإذا فعل فالعالم لن يطاوعه، وهذا هو امتلاكه لمشروع سياسي يستجيب للحد الأدنى المقبول عالميا وفلسطينيا.

فالحرب على غزة التي دعمت دوليا، ولاقت غطاء أميركيا وتواطؤا رسميا مع ذرائعها الواهية، والتي خلقت حجما هائلا من الدمار، شكلت ذروة تصاعد خطاب ومنطق اليمين والأداة التي حاول عبرها إعادة إنتاج نفسه، هي ذاتها التي طالعته بالسؤال المباغت الذي حاول طمسه طويلا وإعادة كشف وجه المعضلة الحقيقي التي تشكل مأزق هذا اليمين، وهو ماذا بعد؟ إنهاء خطر الصواريخ، إسقاط حماس، هل سيعني هذا عودة مجددة للمفاوضات؟.

ليس صدفة أن لا يرد ضمن أهداف الحرب إسقاط حكم حماس وسيطرتها على القطاع وأن يستعيض عنه بمقولة تغيير الواقع الأمني في جنوب إسرائيل، فالأمن عادة ما يكون كلمة السر وتمارس سحرها وتصور القضية على أنها أمنية تكتيكية، راهنة يمكن للجيش حسمها، فهي وجودية ولا تقبل التأجيل، بل بالذات لأنها كذلك فلا تحتمل الانقسام حولها ومن أجدر من اليمين ليقوم بها، وهذا ما جاءت لتؤكده وتزكيه نتائج الانتخابات التي جرت على وقع أصداء الحرب من دون أن يحسم لأول وهلة من يؤثر بالآخر، العمليات العسكرية التي بدت كدعاية انتخابية أم أن العملية الانتخابية هي التي تتحكم بإيقاع الحرب ووتيرتها.

«تقرير غولدستون لعنة جديدة على إسرائيل»– عندما تسمع مثل هذه الكلمات تتردد في كل مكان في إسرائيل، لا بد من أن يكون هناك سر، وهذا السر لا يكشف أو تفك شيفرته إذا ما وقف رئيس حكومة إسرائيل في أكثر المنتديات الإستراتيجية رصانة (مؤتمر هرتسليا)، ليعلن بمنتهى الجدية أن الأخطار التي تهدد إسرائيل وجوديا هي ثلاث، وفي مقدمتها ينتصب إلى جانب إيران نووية تقرير غولدستون، هل يزيد هذا الكلام السر غموضا؟ ربما، لكن الأكيد أن هذا التقرير والمكانة التي احتلها جاءت عن جدارة ولها ما يبررها، وهذا يلزمنا أن نعطي هذا التقرير الوزن الذي يليق به، وذلك في محاولة لاستقراء السياق وكشف الدلالات والتداعيات المرتبطة به.

لم يفعل القاضي غولدستون ذو الصيت العالمي والخبرة المجربة، صاحب الأصول اليهودية والمؤيد لإسرائيل الصهيونية، شيئا خارجا عن المألوف وكان بإمكان أي قاض آخر أن يقوم بما قام به وأن يكون اسم التقرير باسم غيره وما كانت ستختلف النتيجة، فهو كشف عن حجم الدمار الذي خلفته الحرب والقتل غير المبرر للمدنيين، الأمر الذي يشي بجرائم حرب تحتاج إلى إثبات ولهذا أوصى بأخذ العبر ودراسة داخلية عبر لجان تحقيق من حماس والسلطة وإسرائيل، ربما هذه المقاربة التي تضع كل الأطراف في ذات المرتبة، كانت سبب البعض لرفضه، ومن المؤكد أن الجيش الإسرائيلي وجد أكثر من سبب لرفضه لما يضعه من كوابح وقيود تكبل يده وحرية حركته، وكان بإمكان رئيس الحكومة الإسرائيلية أن يكتفي برفضه وأن يحرك الماكنة الإعلامية والدبلوماسية لإبطال مفعوله، لكنه تحول إلى محور هذه المكانة وتمت المطالبة بتعديل القانون الدولي الإنساني الذي استند إليه التقرير في محاكماته للحرب والحكم عليها، وجرى تجييش الرأي العام الإسرائيلي واليهودي ضده، على اعتبار أنه معاد للسامية وأحادي النظرة وينزع الشرعية ليس عن وسائل إسرائيل الحربية وحسب، بل عن حقها في الوجود أيضا.

أما موضوعنا وهو يسار هذا التقرير، ففي الوقت الذي كان هذا التقرير يحارب وتثار ضده في كل المعاقل المؤيدة لإسرائيل والسائرة على نهجها، كانت هناك جماعات هامشية في تأثيرها وحجمها تتعاون مع القاضي غولدستون، وتزوده بالمعلومات والتقارير لاستكمال تحقيقاته وإعداد تقريره قبل أن يكون تقريرا بعد ويأخذ هذا الصدى الهائل. فإسرائيل الرسمية قاطعت لجنة التحقيق ولم تتعاون معها، ولم يشهد أمامها سوى والدا الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت لتجد نفسها في قلب العاصفة وفي مواجهة مباشرة مع الرأي العام والحكومة ووسائل الإعلام، والشيء الذي سيترك لنا مادة غنية وقيمة خلفها هذا السجال غير المسبوق والصراع العلني والمباشر بين منظومتين قيميتين ونهجين، مما يوحي بتكوين جنيني جديد آخذ بالاكتمال وإعادة الحياة ليسار جديد وجد ضالته الأيديولوجية التي تميزه عن اليمين.

هذا السجال الذي وجد تعبيرا له في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، طرح لأول مرة ما يمكن اعتباره حدود الشرعية التي تتمتع بها إسرائيل في اختيار أساليبها ومدى صدقية حروبها وبالتالي أساليب معارضتها والوسائل المتاحة التي أخذت بالتعقيد في ظل التداخل الذي يشهده العالم وتنامي التيارات المناهضة للحرب وشبكة العلاقات التي تربطها... كما أعاد للمواجهة أسئلة إشكالية حول صورة إسرائيل الأخلاقية وصداها في العالم. وإذا كان الفضل للقاضي غولدستون في إثارة هذا الجدل فلا غرو أن ينسب الفضل له أيضا في إعادة رسم الخط الفاصل بين يمين ويسار الخارطة السياسية في إسرائيل، بصورتها الأكثر وضوحا بين تيار يعتمد رؤية فاشية عدوانية تعتمد القوة سبيلا وحيداً لمواجهة أزمتها وتسعى لتوسيع هذا الهامش إلى أوسع نطاق بما يتيح لها أن تتحرك دون كوابح، وهذا التيار رغم تربعه على سدة الحكم وتغلغله في الرأي العام يعاني من انسداد الأفق والعجز، الأمر الذي يجعله في خانة النقد وفي موقف الدفاع والبحث عن معارك تبرر بقاءه، وبين تيار يفتقد لأي رؤيا أيديولوجية وبرنامج عمل يؤهله لأن يطرح ذاته كبديل للحكم.

هذه الأزمة المركبة تتجلى بوضوح بين ثنايا هذا الجدل، ولكنه ربما من الجدير تحسين الإمكانيات الكامنة في هذا اليسار وسماته التي لا تميزه عن اليمين فقط بل وعن اليسار التقليدي الصهيوني المندثر.

«رموز» جديدة لليسار في سماء إسرائيل

هكذا لمعت في سماء إسرائيل فجأة رموز جديدة وأصبحت أسماء مثل الصندوق الجديد، بتسيلم، الخضر– أنصار البيئة، هموكيد، حركة التضامن، عدالة، فلنكسر الصمت، رافضو الخدمة العسكرية، تطغى على أسماء الأحزاب القديمة واستبدلت ألقاب عضو الكنيست ورئيس الحزب بأسماء رؤساء أقسام جامعات ومحامين ورجال فكر، وهم خليط يشكل طيفا واسعا تتراوح طروحاته بين رفض الاحتلال والمطالبة بإنهائه، والمساواة المدنية بين اليهود والعرب في إسرائيل لتصل إلى قضايا البيئة وحقوق المثليين والزواج المدني، هذا الخليط وجد نفسه يجذب على حين غرة النار من كل حدب وصوب، والاتهامات بالخيانة واعتباره «طابورا خامسا». وإزاء هذا الهجوم المنسق وجد نفسه يتخبط ويزداد غموضا، فتارة يؤكد القيم التي يطرحها وتارة يزاوج بينها وبين القضايا محل الإجماع، وتارة أخرى يضطر لأن يستعير من تاريخه مواقف وطنية ويبرز تضحيات شخصية تظهر وطنية «صهيونية» وولاء للدولة ورموزها.

لكن كرة الثلج تدحرجت ولا يمكن إعادة عجلة الحياة للخلف والدخان الذي أطلقه هذا التقرير طبع على الرماد البارد بصمة جديدة، تحيل إلى ظاهره تستحق الوقوف والتأمل... أما الوجهة التي سيأخذها هذا التيار وإمكانية تبلوره في حركة سياسية أو بيت سياسي واحد فهما رهن بعوامل لا يمكن التنبؤ بها منذ الآن.

إن طبيعة النقاش الذي دار في هذه الفترة مزدوج، فهو وإن كان يأخذ في ظاهره البعد القيمي القانوني والسجال الأخلاقي، إلا إنه لا يخفي نزوعه السياسي وميوله إلى تناول مسائل أكثر عمقا تمس الاحتلال وشكل النظام السياسي والاجتماعي في إسرائيل وهويتها، لهذا ربما لا يغدو مستهجنا أن يعتبر هذا التقرير تحديا إستراتيجيا وشأنا مصيريا أو تهديدا ملموسا على وجودها قابلا للتحقيق في العقود القريبة، وهذه اقتباسات من الإدعاءات ضد هذا التيار... فاليمين وبحسه تجاه أي تهديد يجابهه لا يرى فيه تهديداً لإبطال شرعية الاحتلال وحده ووجوده من عدمه، وحدود وشكل الحرب القادمة بل وجود إسرائيل ككيان الأمر الذي يجعل من كل اجتماع دولي لمثل هذه المنظمات أو مؤتمر حقوقي أو تظاهرة حلقة عنصرية ومحفلا معاديا للسامية وأداة لنزع الشرعية عن وجود إسرائيل، أما مصطلح «كارهي إسرائيل» فسيحل بقوة مكان اللاسامية، بتعليل بسيط أن معظم هذه الاجتماعات تجري في الغرب وبحضور يهودي وإسرائيلي لافت، و«كارهو إسرائيل» حسبما نتعرف عليهم من هذا السجال المثير قائمة طويلة تبدأ من حزب الله وتطال الصندوق الجديد وعدالة ولجنة غولدستون، أما مواقعها فتمتد أيضا من دمشق وطهران إلى باريس وسان فرانسيسكو وتورنتو ولندن ومدريد، وغيرها من العواصم التي تحتضن مثل هكذا اجتماعات... وإذا كان المزيج العجيب الذي يلغي حدود الشرق والغرب لا يكفي لدلالة كل الرعب الذي يحتسبه اليمين الإسرائيلي، فسوف نستعين ببعض العناوين التي ظهرت في صفحات الرأي خلال الشهر الذي أعقب التقرير في صحيفتي «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» فقط، والتي قدمت «درسا في الديمقراطية» وتساءلت: من الذي يريد لجنة تحقيق؟ ومن هذه العناوين مثلا «قبلة فرنسية»، و«الأموات فقط لا يغضبون»، تحدي نزع الشرعية، أسبوع العنصرية، غولدستون خذل نفسه، أيديولوجية الكراهية، شيطنة إسرائيل، وغيرها. هذه العناوين تعكس شراسة الحملة وأبعادها وهي لا تبخل بالاتهامات والتعميم، ومن خلف هذه تكمن في الجمل القاطعة اللهجة الحادة التحريضية والنبرة العنصرية وعدم قبول الآخر والفوقية القومية والضيق من أي حوار أساسه قيم إنسانية جامعة ومفاهيم كونية.

وبعد أن ينال غولدستون قسطه من التشنيع ويتحول إلى أحمدي نجاد آخر، ويغدو تقريره يضاهي خطر إيران نووية، يكون لزاما على الحكومة أن لا تقف مكتوفة الأيدي وأن تقدم ردها على هذا التقرير الذي تضمن تصورا حول ضرورات إدخال بعض التعديلات على القانون الدولي ليصبح أكثر ملاءمة وفاعلية لملء الثغرات التي أحدثها «الإرهاب العالمي»، يمكننا ببساطة توقع فحوى هذا المقترح، الذي لم يكتف بنيامين نتنياهو بالترويج له في خطاباته وتضمين الرد الإسرائيلي الرسمي على التقرير الذي قدم للأمم المتحدة، بل جرى إقناع رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلسكوني به ووعد بحماس أن يثيره في البرلمان الأوروبي وأن يقدم مساهمته الخاصة في هذا الصدد... هذا الهجوم ارتد إلى الداخل، مستهدفا الجماعات التي تجرأت على خرق «الإجماع القومي»، والأدهى من هذا استدخال مفاهيم وقيم أخلاقية وقانونية دخيلة، هذا وحده كاف لأن يجعلها تتماهى مع إيران وتحسب على قوى الشر التي تستهدف إبادة الحركة الصهيونية ودولتها، حتى صحافية شابة مثل عنات كام والتي سربت معلومات حول تصريحات بالقتل لنشطاء فلسطينيين من دون أن يشكلوا أي خطر، نسبت إلى هذا التيار، فالهجوم ليس ضد يسار ولا جماعات بعينها بل ضد ذهنية وطريقة تفكير. لهذا لا يعود مستغربا الزج بكل رأي انتقادي لأي ظاهرة «وطنية» أو «صهيونية» في خانة أنه معاد للدولة ومتماه مع أعدائها، كما حدث لمدرسة المواطنة في كلية تل أبيب لمجرد أنها طردت تلميذا قال إن عنات كام لاسامية وردت هي عليه أن هذا التعبير عنصري، أو مع رئيس قسم التاريخ العام في جامعة تل أبيب وأستاذ الأدب في الجامعة العبرية لمجرد أنهما عاتبا الحزب الشيوعي الألماني على دعمه الأعمى لسياسات إسرائيل وطالباه بمقاطعتها ومعاقبتها، أو نائب رئيس تحرير ملحق هآرتس الذي انتقد التقديس الوثني للموتى الذين يسقطون في معارك إسرائيل، كما أنه أضطر للاعتذار من العائلات الثكلى لثقل الضغط الذي واجهه والتهديدات التي تلقاها.. الصحيفة ذاتها واجهت حملة قادها أعضاء كنيست تدعو لسحب الاشتراكات منها ومقاطعتها بعد أن أصبحت «الصحيفة المفضلة لدى الأسد ونجاد ونصر الله وخالد مشعل». حتى انتقاد اغتيال المبحوح واستخدام جوازات مزورة واجه حملة وأسئلة مثل ماذا يريد أن يعلمنا رجل الأخلاق.. والأهم من ذلك من هم؟؟

هذه المواقف والتي حملتها هذه الحملة وواجهت بها كل من حمل رأيا انتقاديا يعكس طبيعة النخب المسيطرة، وتستهدف أولا وأخيرا تغذية الرأي العام وتحصين وتعزيز القيم الجماعية ورسم خطوط للمساحة المتاحة للنقد، من دون أن تتورع عن زج كل الآخرين في خانة واحدة سواء كانوا يسارا راديكاليا أوروبيا أو جماعات إسلامية أو أنظمة معادية أو مفكرين مستقلين وأصحاب رأي ومنظمات حقوق إنسان، فكلهم يتحركون من ذات بؤر الكراهية في تورنتو وغزة وميونيخ ولندن، وجميعهم «كارهون لإسرائيل». وإذا كانوا يرون من نطلق عليهم يسار غولدستون هكذا ويضعونهم في هذه الخانة، فكيف يرون أنفسهم وفي أي خانة يتموضعون.

إن يسار غولدستون يشبهه تماما في ازدواجيته ومعضلته القيمية وموضوعيته الشكلية وخطابه القانوني البارد، فوق ذلك والأهم هو افتقاره لعمود فقري أيديولوجي نظري يمكن أن يجري التعبير عنه في حركة أو حزب سياسي، فاليسار التقليدي الذي ذاب في اليمين المتمركز في وسط الخريطة السياسية وبات يمثل الإجماع، أحدث ضعفا وفراغا قاد كما يرى رموز التيار الجديد إلى هذه الهجمة وتجرأ اليمين عليهم والاستخفاف بنقدهم، حتى بات هذا السبب هو النتيجة وهو المحرك في الدعوة لإعادة بناء بيت سياسي لليسار واعتبار هذا المطلب حجر زاوية في خطابه.

إن هذا الغياب وهذا الضعف هو الذي يشكل المحرك الذي يدفع باتجاه البحث عن بديل، هو ذات السبب في استضعاف هذه الطروحات ومحاربتها، كما أنه العامل الأساسي أيضا لتشعب هذا الخطاب وإيجاد صيغ لا يكاد يربطها رابط في التعبير عنه والتي تصدر على شكل مبادرات فردية وحلقات صغيرة.

في ظل هكذا مناخ لا يعود مستهجنا أن يخرج شاب مثل آفينداف بيغن بكتاب «نهاية الصراع» وأن يحدث صدمة عنيفة في أوساط النخب اليمينية، فهو حفيد مناحيم بيغن وابن بيني بيغن من رموز اليمين المتطرف، وأن تخرج من هذا البيت تحديدا أفكار من هذا العيار يستدعي حتما ردود أفعال غاضبة. إن شخصا مثل إيتان هابر، مدير ديوان إسحاق رابين، رأى من المناسب الالتفات إلى هذه الظاهرة بعد ٩٠ عاما من الحركة التصحيحية التي عبر عنها في الفكر الصهيوني جابوتنسكي والتي هجرها على التوالي كل زعماء اليمين من بيغن الجد والابن إلى شارون وأولمرت ونتنياهو في بار– إيلان.

لكن أمام هذه الهجمة المنظمة وواسعة النطاق والتشكيك يضطر رموز هذا التيار الآخذ بالنمو والتبلور إلى اللجوء إلى موقف دفاعي، تبريري، فالأجواء المعبأة ضدها من دون أن تكون جاهزة تقابل بالذعر ومحاولة التوفيق والمزاوجة بين القيم الصهيونية الحاضنة الأساسية للأفكار العنصرية وبين قيم إنسانية وموقف أخلاقي متحرر ومساواتي.

أخيرا يمكن الخلوص إلى أن التناقضات الداخلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تفعل فعلها في المجتمع الإسرائيلي، الذي يرتبط لأسباب معروفة بالغرب ويتأثر به وبكل التغيرات والأزمات التي يمر بها، وبحكم ارتباط القضية الفلسطينية وانعكاساتها المباشرة عليه وعلى استقراره أمنيا واقتصاديا وسياسيا، وهذا المجتمع ما زال مهيأ لتقلبات فكرية وسياسية، كما أن مزاجه ما زال شديد الحساسية لكل ما يدور وما يتعلق بدفع هذه العملية خطوة أخرى نحو الأمام.

إزاء استمرار الحكومة الإسرائيلية في إقرار مزيد من مشاريع القوانين العنصرية

أوساط إسرائيلية: حملة تعكس أجواء فاشية شبيهة بأجواء «قوانين نيرنبرغ»!

طرح مشروع قانون جديد يقضي بسحب المواطنة بحجة ارتكاب مخالفة ترتبط بـ «خرق الأمانة» خبراء قانونيون: هدف مشروع القانون هو تمرير رسالة فحواها أن مواطنة العرب في إسرائيل ليست بالأمر المفهوم ضمناً!*

تستمر الحكومة الإسرائيلية في إقرار مجموعة من مشاريع القوانين العنصرية، التي بادر حزب المهاجرين الروس «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرّف إلى طرح القسم الأكبر منها. وعلى الرغم من أن هذه التشريعات ما زالت مشاريع قوانين ولم يسنها الكنيست بصورة نهائية حتى الآن، إلا إنها تعكس أجواء يؤكد معارضوها بين الإسرائيليين على أنها أجواء «فاشية» شبيهة بروح «قوانين نيرنبرغ» التي سنها النظام النازي في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، والتي اضطهدت اليهود والأقليات.

وأثار تعديل قانون المواطنة جدلا واسعا في إسرائيل بعد أن أقرته اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، والذي ينص على إلزام غير اليهود من الذين يطلبون الحصول على المواطنة الإسرائيلية بالتصريح بالولاء لإسرائيل «كدولة يهودية وديمقراطية». وفي أعقاب الضجة على القانون، في إسرائيل وخارجها، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن وجوب إدخال تعديل جديد على مشروع القانون يتمثل في أن يشمل تصريح الولاء ليهودية إسرائيل المهاجرين اليهود أيضا.

وبادرت حكومة إسرائيل، مؤخرا، إلى مشروع قانون جديد يسمح باحتجاز أسير أمني لمدة تصل إلى سنة كاملة، بدلا من ٢١ يوما كما هو متبع الآن، من دون الالتقاء مع محاميه وذلك في حال الاشتباه بالمحامي بأنه يقدم مساعدات إلى منظمات «إرهابية». وذكرت تقارير صحافية أنه في حال إقرار القانون فإنه لن يسري على المنظمات الإجرامية الكبرى في إسرائيل وإنما على الأسرى الأمنيين فقط. وكان الكنيست قد صادق في العام ٢٠٠٥ على تعديل أنظمة السجون بحيث تسمح بمنع أو وقف لقاء بين أسير ومحاميه في ظروف توجد فيها «شبهة حقيقية بأن لقاء أسير مع محام معين سيمكن من تنفيذ مخالفة تشكل خطرا على أمن شخص أو أمن الجمهور أو أمن الدولة أو أمن السجن». ووفقا لتقارير صحافية فإنه تبين للشرطة ولجهاز الأمن العام (الشاباك) أنه حدث أحيانا أن محامين لرؤساء عائلات إجرامية أو نشطاء في منظمات مسلحة ينقلون معلومات ما بين الأسير ونشطاء خارج السجن. وأضافت التقارير أن وزارة العدل طلبت أن يشمل التعديل، الذي يمنع لقاء أسير بمحاميه لمدة قد تصل إلى عام، السجناء الجنائيين، لكن تم اتخاذ قرار يقضي بحصره في الأسرى الأمنيين بعد احتجاجات جمعيات وُصفت بأنها «جمعيات حقوق إنسان».

ويطرح حزب «إسرائيل بيتنا» مشروع قانون آخر يقضي بتوسيع صلاحيات سحب المواطنة من مواطنين «غير مخلصين للدولة». ونشر الخبيران القانونيان في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس، البروفيسور مردخاي كريمنيتسر والمحامية شيري كرافيس، مقال رأي، الأسبوع الماضي، أشارا فيه إلى أن القانون الإسرائيلي يتضمن إمكانية تسمح بإلغاء المواطنة من خلال قرار تصدره المحكمة للشؤون الإدارية لكل من «نفذ عملا ينطوي على خرق الولاء لدولة إسرائيل» مثل تنفيذ «عمل إرهابي» أو الخيانة أو التجسس الخطير.

لكن مشروع القانون الجديد لا يكتفي بالصلاحيات الواسعة لسحب المواطنة التي يتضمنها القانون الإسرائيلي، وإنما يطالب بتوسيع هذه الصلاحيات بشكل كبير جدا. ويقترح مشروع القانون الجديد تخويل وزير الداخلية صلاحية إلغاء مواطنة من أدين بمخالفة «التجسس». وأشار كريمنيتسر وكرافيس إلى أن هذه المخالفة لا تشمل تسليم معلومات سرية إلى من يعتبرون أعداء إسرائيل فقط بهدف المس بأمن الدولة، وإنما هي تشمل أيضا كل من حصل وجمع وأعد وسجل أو حتى كانت بحوزته معلومات ليست سرية بالضرورة.

كما ينص مشروع القانون الجديد على أن تصبح صلاحية إلغاء المواطنة منذ الآن جزءا ثابتا وشرعيا من مجموعة الإمكانيات المتوفرة لدى المحاكم الإسرائيلية. وبالإمكان استخدام هذه الصلاحية ضد أي مواطن تتم إدانته بإحدى المخالفات الكثيرة التي يشملها مشروع القانون، مثل مخالفات الأملاك والتهديد والإهمال الذي ينتج عنه هروب أسرى حرب وحتى نشر «دعاية تنطوي على تخاذل».

ووفقا لمشروع القانون فإنه بالإضافة إلى العقوبة الجنائية التي ينص عليها القانون، سيصبح بإمكان المحكمة إلغاء مواطنة المدان بصورة فورية. وأورد الباحثان مثالا على ذلك بأنه بالإمكان الحكم على من يهدد (يهدد فقط ولم ينفذ!) بإحراق حاويات النفايات في الشارع الذي يسكن فيه من أجل منع شاحنات جمع النفايات في أيام السبت، بالسجن لمدة ستة شهور وإضافة إلى ذلك إلغاء مواطنته على الفور. وأضاف الباحثان أن مشروع القانون الجديد «الذي لا سابق ولا مثيل له في الدول الغربية»، يسمح بسحب المواطنة من قاصرين أيضا.

وأكد الباحثان على أن «سحب المواطنة ليس أمرا رمزيا، وإنما هو عقوبة شديدة للغاية، وتسلب من الإنسان الحق الأهم، وهو الحق في أن تكون لديه حقوق والإصرار على الحصول على حقوقه. ومن يتم سحب مواطنته، لا يفقد فقط بطاقة هويته وجواز سفره وإمكانية التصويت في الانتخابات، وإنما يصبح فجأة مرشحا للطرد من الدولة ومن مجتمعه وأملاكه». ولفت الباحثان في هذا السياق إلى قرار صادر عن المحكمة العليا الأميركية والذي أشار إلى «التخلف والإهانة الكامنين في سحب المواطنة».

وجاء في قرار المحكمة العليا الأميركية أن «انعدام الإنسانية في هذه العقوبة لا يكمن في تعذيب جسدي، وإنما في هدم كامل لمكانة الفرد في المجتمع المنظم. وهذه عقوبة بدائية أكثر من التعذيب، إذ إنها تهدم المكانة السياسية للفرد والتي تطورت على مدار مئات السنين. وهذه خطوة تعري الفرد من مكانته في مجتمع الدولة والمجتمع الدولي... لذلك فإن سحب المواطنة ليس سلاحا بإمكان السلطة استخدامه من أجل التعبير عن عدم رضاها من سلوك المواطن، مهما كان خطيرا».

وأشار كريمنيتسر وكرافيس في تحليلهما إلى أنه «ينبغي أن نتذكر أنه يوجد بيننا من ينفذون أعمالا مروعة ورهيبة، وأعمالا لا تقل خطرا عن 'نشر دعاية تنطوي على تخاذل'. يوجد بيننا من يحبون ممارسة الجنس مع الأطفال ومغتصبون وقتلة الأطفال الرضع. وهناك من يخونون الديمقراطية لدينا ويسرقون من أموال الجمهور. وهناك من قتل رئيس حكومة. وهناك قتلة. وجميع هؤلاء والكثيرون غيرهم الذين يرتكبون مخالفات خطيرة ويظهرون عدم ولاء للمجتمع والديمقراطية، لا يشملهم مشروع القانون وليسوا مرشحين للطرد من المجتمع. وتتم معالجتهم كأمر طبيعي من خلال مجموعة القوانين الجنائية لدينا، التي تشمل أساليب أخرى لمواجهة انعدام الولاء لقيمنا الأخلاقية، مثل السجن والأعمال في خدمة الجمهور وإشراف ضابط الأحداث. وعائلتنا تعرف كيف تتنكر لمن يخرق قواعدها من دون إقصائه منها وطرده».

القانون يستهدف العرب فقط!

وتساءل الباحثان حول ما الذي يميز مشروع القانون لسحب المواطنة؟. وأجابا عن ذلك بالتأكيد على أن «الإجابة واضحة من خلال تفسير القانون: بدلا من، أو إضافة إلى محاكمة مواطنين عرب ضالعين في مخالفات ضد أمن الدولة بموجب القانون الجنائي، سيكون بالإمكان منذ الآن إلغاء مواطنتهم وفي ظروف معينة سيكون بالإمكان طردهم أيضا».

وعبر جهاز الأمن العام (الشاباك)، الأسبوع الماضي، عن تأييده لمشروع قانون سحب المواطنة بزعم أن من شأن قانون كهذا أن يكون رادعا. وعبر عن موقف الشاباك بهذا الخصوص المستشار القانوني لهذا الجهاز خلال اجتماع للجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست، يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي، بقوله إن «مبادئ مشروع القانون تشمل مركبا رادعا في كل ما يتعلق بحالات المس بالأمن، والصلاحية (لسحب المواطنة) يجب أن تكون بأيدي المحكمة بشكل ما». ويهدف مشروع القانون إلى ردع أي شخص، وخصوصا إذا ما كان مواطنا أو مقيما دائما في الدولة، من المشاركة أو مساعدة أية منظمة «إرهابية» في تنفيذ هجمات ضد الدولة، وسحب حقوق المدان في الحصول على مخصصات أو منح أو دعم أو راتب أو مساعدات اقتصادية توفرها الدولة.

ويشار إلى أن موضوع الأمن في إسرائيل فضفاض إلى أبعد حد وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمواطنين العرب في إسرائيل. إضافة إلى ذلك فإن ما يقارب ٢٩٠ ألف نسمة من الفلسطينيين سكان القدس الشرقية و٢٠ ألف نسمة من سكان القرى العربية في هضبة الجولان يعتبرون مقيمين دائمين في أعقاب فرض القانون الإسرائيلي على هاتين المنطقتين وهو ما تعتبره إسرائيل ضمهما إليها، لكن هذا الضم يتنافى مع القانون الدولي.

وقال عضو الكنيست دافيد روتيم خلال اجتماع اللجنة البرلمانية إن «هذا القانون يأتي لحل وضع يخون فيه عضو كنيست الدولة ويستمر في أن يكون جزءا منها»، في إشارة إلى عضو الكنيست السابق عزمي بشارة الذي يدعي الشاباك أنه تخابر مع حزب الله خلال حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦ وغادر البلاد بعد ذلك بشهور وقدم استقالته من الكنيست، لكنه ما يزال يتقاضى راتبا تقاعديا.

وفي المقابل عبرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل التي شارك مندوبون منها في اجتماع اللجنة البرلمانية عن معارضتها لسحب المواطنة. وقالت المحامية ديبي غيلد – حيو من جمعية حقوق المواطن إن «سحب المواطنة لأسباب 'خرق الأمانة' هو وسيلة تميز أنظمة استبدادية والدول الديمقراطية لا تسحب المواطنة ممن أدينوا بأخطر المخالفات». ولفتت المحامية إلى أنه في تاريخ إسرائيل كله تم سحب المواطنة في حالات نادرة جراء «خرق الأمانة» وكان هؤلاء مواطنين عربا «رغم أن مواطنين يهود أدينوا بالخيانة وتسليم أسرار لدول عدوة» لكن لم يتم سحب المواطنة منهم. وشددت على أن «هدف القانون ليس حماية الأمن وإنما تمرير رسالة مهينة وتنطوي على تمييز ومفادها أن مواطنة العرب في إسرائيل ليست بالأمر المفهوم من تلقاء نفسه».

وانتقدت صحيفة هآرتس في مقال افتتاحي خاص النقاش الذي جرى في اللجنة البرلمانية في الكنيست الأسبوع الماضي في موضوع سحب المواطنة الإسرائيلية ممن يساعد «الإرهاب»، واعتبرته «مشهداً مخجلاً ومقلقاً أكثر من المعتاد في الكنيست الحالي».

وقالت الصحيفة إنه لا حاجة للتوسع في الحديث عن النواب أنفسهم، ذلك أن «حماستهم في النقاش، والتي تعبر عن رؤية فكرية، غير ديمقراطية وعنصرية ومخجلة».

وتطرقت هآرتس إلى مشروع القانون، فاعتبرت أنه «يسعى إلى التشكيك بالمواطنة كحق أساس، يتعارض وميثاق الأمم المتحدة حول تقليص وضع انعدام المواطنة (إسرائيل وقعت عليه ولكنها لم تصادق عليه)، وموجّه بوضوح تجاه مواطني إسرائيل العرب فقط»، وعليه رأت أن مشروع القانون هذا «جدير بالتنديد الحاد».

وعلّقت هآرتس على مشاركة المستشار القانوني لجهاز الأمن العام (الشاباك) في مناقشة مشروع قانون سحب المواطنة في اللجنة البرلمانية، والذي اعتبر أن هذا القانون كفيل بأن يكون عنصر ردع، وعليه فإن الشاباك يؤيده. وفيما أقرت الصحيفة بأنه حسب النظام، وإن كان يمكن لممثل الشاباك أن يدعى إلى مداولات اللجان في الكنيست، ككل موظف آخر في الدولة، غير أن هذا لا يلزمه بأن يعرب عن موقف بالنسبة لمشروع قانون يتعلق بالمس بحق مدني أساس. كما أن الموقف بذاته مقلق، بحسب هآرتس لأنه «حتى لو كان سحب المواطنة كفيل بأن يردع إرهابيين محتملين، فلا يمكن للردع أن يبرر كل شيء. فمحظور خرق التوازن الحيوي القائم بين الحفاظ على أمن الدولة وحقوق الإنسان».

وختمت هآرتس افتتاحيتها بدعوة الشاباك إلى الامتناع من التدخل في تشريع ذي طابع سياسي صرف، وأن يصف نفسه كهيئة رسمية مسؤولة عن الحفاظ على الأمن، بدلاً من المشاركة في حملة التحريض على المواطنين الفلسطينيين التي يقودها حزب «إسرائيل بيتنا».

«موجة تشريعات عنصرية»

وفي احتجاج على طرح مشاريع القوانين هذه، تظاهر، أول من أمس الأحد، نحو مئتي شخص بمبادرة فنانين مسرحيين وأدباء في تل أبيب ضد «موجة التشريعات العنصرية». وبرز بين المتحدثين في التظاهرة الوزيرة وعضو الكنيست السابقة شولاميت ألوني، والبروفسور كريمنيتسر وعضو الكنيست السابق أوري أفنيري والأديب يورام كانيوك. كما شارك في التظاهرة نشطاء من حركات الشبيبة.

وقال أفنيري إنه «يكاد لا يمر أسبوع من دون أن يطرح في الكنيست قانون عرقي جديد. قانون بعد قانون. وموجود على جميعهم ختم مدينة ألمانية واحدة: نيرنبرغ. وسيارتنا تسير مسرعة في منزلق من دون كوابح لأنه لا توجد معارضة، لا في الكنيست ولا في الدولة. وحزب العمل، إذا كان يساريا، آخذ في التفكك. وأعضاء حزب كاديما موقعون على هذه القوانين العنصرية. فعلى من سنعتمد؟ لا يمكننا الاعتماد سوى على أنفسنا».

من جانبها قالت ألوني إن «رئيس حكومة إسرائيل [بنيامين نتنياهو] أعلن أنه لا يوجد شعب إسرائيل وإنما الشعب اليهودي فقط... وبودي أن أكشف أمامكم أني بحثت في جميع كتب الصلاة، وبضمنها تلك المتعلقة برأس السنة ويوم الغفران، ولم أجد أن كلمة 'يهودي' موجودة هناك. يوجد 'شعب إسرائيل' و'إله إسرائيل'، ونحن نريد أن نكون إسرائيليين». وكانت ألوني تشير بذلك إلى مطالبة نتنياهو من الفلسطينيين ومن يتقدمون للحصول على المواطنة الإسرائيلية، بموجب التعديل على قانون المواطنة، بالاعتراف بيهودية إسرائيل.

وفي موازاة هذا النشاط، بعثت مجموعة من الفنانين المسرحيين البارزين والأدباء في إسرائيل برسالة إلى مسرح بئر السبع طلبوا فيها ألا يعرض أعماله في مسرح مستوطنة «أريئيل» الواقعة جنوبي مدينة نابلس. وجاء في الرسالة: «أيها الممثلون الأعزاء، أنتم على وشك الظهور على خشبة مسرح هيكل الثقافة الذي أقيم في مستوطنة أريئيل في منطقة محتلة. وعلى بعد كيلومترات معدودة من أريئيل التي تتطور وتزدهر، يسكن فلسطينيون في مخيمات لاجئين في ظروف معيشية يصعب تحملها ومن دون حقوق إنسان أساسية. وليس فقط أنهم لا يحظون بعروض مسرحية ونشاطات ثقافية، بل إن بعضهم لا يحصل على ماء جارية. وهذان واقعان مختلفان يوجدان سياسة أبرتهايد». ومن بين الموقعين على الرسالة الأديب دافيد غروسمان والفنانون يهوشواع سوبول وشموئيل هسفاري وحانا ماروم ويائير غاربوز وغيرهم.

التعامل بمكيالين

تتعامل إسرائيل بمكيالين مع اليهود والعرب. وفيما لا تتردد السلطات في اعتقال وتوجيه لوائح اتهام ضد المواطنين العرب، فإنها تتعامل بشكل مختلف تماما مع اليهود. ومثال على ذلك قضية الصحافية عنات كام، التي أخذت وثائق سرية ونشرتها في وسائل الإعلام تفضح سياسة الاحتلال. ورغم أن هذا العمل اعتبر، من المنطلقات الإسرائيلية، أنه «تجسس خطير» إلا أنها لم تقبع في السجن أبدا، وإنما في الاعتقال المنزلي. كذلك فإن الشاباك فاوض الصحافي أوري بلاو، الذي نشر مضمون بعض هذه الوثائق، المتعلقة بتصفية نشطاء فلسطينيين في الضفة الغربية، وتم الاتفاق على أن يسلم الوثائق التي بحوزته وتنتهي القضية. وبالطبع لن يتم التعامل مستقبلا مع كام وبلاو على أنهما مواطنان عاديان ولا شك أنهما سيدخلان «قائمة سوداء» معينة، لكن لم يتم سجنهما وتعذيبهما مثلما يتم التعامل مع عربي تنسب إليه أبسط تهمة.

وكشف تقرير صحافي، يوم الجمعة الماضي، عن أن حكومات إسرائيل دفعت خلال السنوات ١٩٩١ – ١٩٩٩ مبالغ طائلة إلى مدير ديوان رئيسة الحكومة الإسرائيلية الأسبق، غولدا مائير، إيلي مزراحي، في مقابل عدم نشره آلاف الوثائق السرية التي سرقها خلال فترة عمله.

وأفاد كبير المعلقين السياسيين في صحيفة يديعوت أحرونوت، ناحوم برنياع، بأن مزراحي، الذي دون بروتوكولات مجلس الحرب الإسرائيلي خلال الأيام الأولى لحرب تشرين العام ١٩٧٣ وتم نشرها الشهر الماضي، عمل مديرا لمكتب غولدا مائير وخليفتها إسحاق رابين وأن فترة عمله امتدت من العام ١٩٧٣ حتى العام ١٩٧٧.

وأشار برنياع إلى أنه خلافا لتعامل السلطات الإسرائيلية مع الصحافية عنات كام ، فإن حكومات إسرائيل وجهاز الشاباك عملا على دفع مبالغ طائلة لمزراحي «رغم أنه خان دولته» بسرقة الوثائق وابتزاز الدولة. واشتملت الوثائق السرية التي أخذها مزراحي على تقارير أجهزة الاستخبارات ومحاضر جلسات لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وقوائم بأسماء عملاء إسرائيل في الدول العربية وأرقام هواتفهم وحساباتهم المصرفية.

وحاول مزراحي نشر المعلومات التي تضمنتها الوثائق في كتاب لكن في هذه الحالة أيضا، فإن الشاباك فاوضه وتوصل إلى اتفاق معه يقضي بأن يسلم الأخير كافة الوثائق التي بحوزته مقابل دفعة أولى بمبلغ ١٠٠ ألف دولار ودفعة شهرية بقيمة ٤٠٠٠ دولار. وقد استمر هذا الترتيب من العام ١٩٩١ حتى العام ١٩٩٩. وتولى رئاسة الحكومات الإسرائيلية في هذه الفترة كل من إسحاق شامير وإسحاق رابين وشمعون بيريس وبنيامين نتنياهو [في ولايته الأولى].

التماس إلى المحكمة العليا ضد قرار الكنيست سحب الحقوق البرلمانية للنائبة زعبي

قدم صباح أول من أمس الأحد كل من النائبة حنين زعبي ومركز «عدالة» و«جمعية حقوق المواطن» التماسًا إلى المحكمة العليا ضد قرار الكنيست سحب الحقوق البرلمانية للنائبة زعبي بحجة مشاركتها في أسطول الحرية إلى قطاع غزة في شهر أيار الماضي. وادعى المحامي حسن جبارين، المدير العام لـ«عدالة»، باسم الملتمسين أن الكنيست خرج عن صلاحياته، وعمل بشكل مناف لقانون الحصانة البرلمانية الذي يحرم المسّ بحصانة نائب في الكنيست أو بحقوقه بسبب نشاطه السياسي، وأنه بقراره سحب الحقوق البرلمانية للنائبة زعبي تجاهل تمامًا أن اشتراكها في أسطول الحرية هو نشاط سياسي يندرج ضمن حصانتها البرلمانية الجوهرية.

وقد اعتمد الكنيست في قراره هذا على افتراض قانوني خاطئ، والذي بموجبه لا تحمي الحصانة الجوهرية نشاط عضو الكنيست من الكنيست نفسه بل فقط من السلطة التنفيذية. وأضاف الملتمسون أن سحب الحقوق البرلمانية للنائبة زعبي يشكل سابقة خطيرة، تمكّن ممثلي الأغلبية في الكنيست من «معاقبة» نواب يمثلون الأقلية، بشكل مغاير تمامًا للهدف الأساسي للحصانة البرلمانية وهو حماية الحق في النشاط السياسي لكافة الممثلين في البرلمان بشكلٍ متساو. وهذه السابقة من شأنها أن تفرّغ من مضمونها حرية التعبير السياسي لممثلي الأقلية، وخصوصًا الأقلية العربية.

وجاء في الالتماس أن مشاركة زعبي في أسطول الحرية جاءت للتعبير عن احتجاجها السياسي ضد الحصار المستمر على قطاع غزة، وللتعبير عن دعمها السياسي لجهود حركة الاحتجاج العالمية التي تسعى لإنهاء الحصار على القطاع، وأيضًا لتقديم مساعدات إنسانية لسكان القطاع. وبهذا تكون مشاركة النائبة في الأسطول نشاطا سياسيا بحتا يندرج في إطار حصانتها البرلمانية.

يذكر أن بداية عملية سحب الحقوق من النائبة زعبي جاءت بعد توجّه عضو الكنيست ميخائيل بن آري من حزب «الاتحاد الوطني» اليميني المتطرف، إلى لجنة الكنيست بطلب سحب حقوق ستة نواب عرب، من ضمنهم النائبة زعبي، وذلك في أعقاب زيارة وفد من لجنة المتابعة العليا إلى ليبيا في شهر نيسان الماضي.

ونعت بن آري في طلبه النواب العرب بأنهم «خونة» و«طابور خامس». وانتهت هذه العملية بسحب حقوق النائبة زعبي حتى نهاية الدورة النيابية الحالية، بحجة مشاركتها في أسطول الحرية. والحقوق التي سلبت هي: الحصانة التي تمكنها من مغادرة البلاد في كل حال، دخول كل موقع في البلاد، وسحب جواز سفرها البرلماني، وسحب حقها في استرجاع المصروفات القضائية. وصادقت الهيئة العامة للكنيست على قرار اللجنة بتاريخ ١٣/٠٧/٢٠١٠.

ووصف الملتمسون في الالتماس أجواء التحريض الأرعن ضد النائبة زعبي التي أعقبت مشاركتها في أسطول الحرية، والتي مهدت الطريق لسحب حقوقها، ومن ضمنها، وصف أعضاء الكنيست لها بأنها «خائنة»، «إرهابية»، «ليس لك مكان في إسرائيل ولا في الكنيست»، حتى وصل الأمر بعضو الكنيست أنسطاسيا ميخائيلي إلى حدّ التهجم على زعبي ومحاولة الاعتداء عليها جسديًا.

وفي أعقاب هذا التحريض، احتج اتحاد البرلمانيين الدولي على هذه التصرفات المنافية للقواعد الدولية للمحافظة على حرية العمل السياسي لأعضاء البرلمان، وطالب بإلغاء القرار بسحب حقوق النائبة زعبي.

وادعى الملتمسون أنه ليس هناك أي أساس قانوني لسحب الحقوق، حيث اعتمدت لجنة الكنيست على قرار حكم أصدره القاضي أهارون باراك قبل ٢٥ عاما، رغم معارضة القاضيين شمغار وبن بورات في حينه، وبموجبه أقر باراك أن حصانة عضو الكنيست لا تحمي عضو الكنيست من الكنيست نفسه بل من تدخل السلطة التنفيذية.

وشدد المحامي جبارين على أنه بهذا يكون الكنيست قد تجاهل قراري حكم صدرا عن القاضي باراك نفسه لاحقًا، يحدد بهما موقفه، ويقرّ أن الحصانة الجوهرية تحل على كل نشاط وهدفها هو حماية الأقلية من الأغلبية، عدا الأمور الداخلية في الكنيست التي تقر أنظمة العمل فيه كخرق قوانين الآداب، على سبيل المثال. وفي كل الأحوال، كما ادعى الملتمسون، فإن المشاركة في أسطول الحرية لا تقع ضمن أنظمة العمل الداخلية للكنيست.

وكان رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين نفسه قد ذكر أمام أعضاء اللجنة أنه ليس من حقهم معاقبة النائبة زعبي وسحب حقوقها. وأضاف أن سحب الحقوق يكون في حال مخالفة من نوع خرق أنظمة الآداب أو النظام الداخلي للكنيست وهي ليست واردة في هذه الحالة.

وحذر الملتمسون في التماسهم من أن الأغلبية في الكنيست التي طالبت بمعاقبة زعبي فقط بسبب مواقفها ونشاطها السياسي، لا تهدّد فقط المكانة البرلمانية لممثلي الأقلية العربية في الكنيست، بل هي تكثّف وتشرعن التحريض العنصري ضدّهم وضدّ الجمهور الذي يمثلونه، وأن الهدف الأساسي للحصانة الجوهرية، الذي لم يؤخذ بالحسبان في هذه الحالة، هو منع حالات من هذا النوع.

ملحق نصف شهري يصدر عن
المشهد الاسرائيلي
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
مدار
رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب : 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205
البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org
موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org